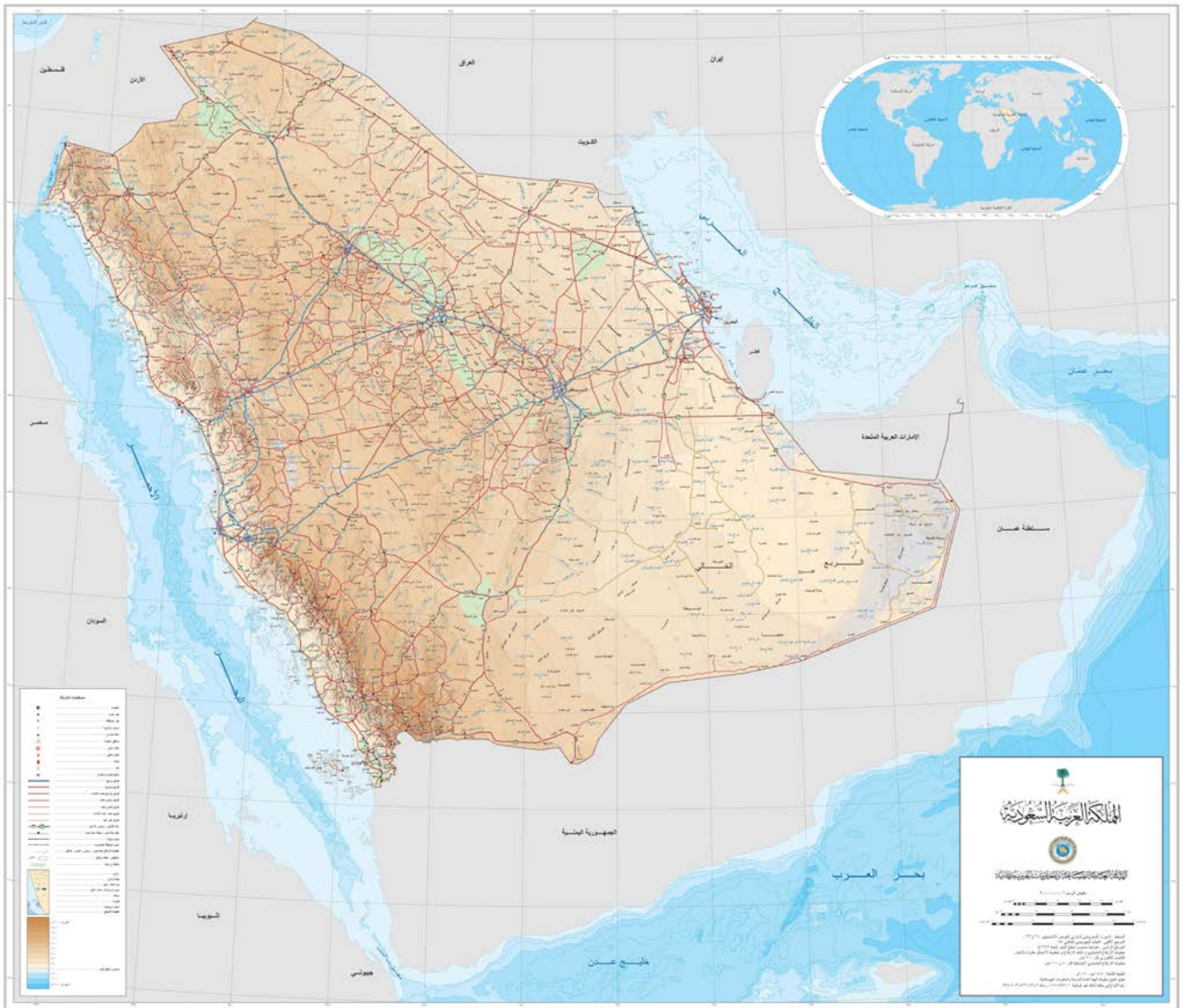




التقرير السنوي

1443 - 1444 هـ (2022م)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ملك المملكة العربية السعودية



صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

مجلس هيئة السوق المالية

صدر الأمر الملكي رقم (أ/36) وتاريخ 1439/02/06هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة على النحو التالي:



معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله القويز*
رئيساً

* صدر الأمر الملكي رقم (أ/582) وتاريخ 1442/10/22هـ القاضي بتمديد خدمة معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله بن إبراهيم القويز رئيس مجلس هيئة السوق المالية بمرتبة وزير لمدة أربع سنوات ابتداء من تاريخ 26 / 10 / 1442هـ.



الأستاذ
أحمد بن راجح الراجح
عضواً



الأستاذ
يوسف بن حمد البليهد
نائباً للرئيس



الأستاذ
خالد بن محمد الصليح
عضواً



الأستاذ
خالد بن عبدالعزيز الحمود
عضواً

مجلس هيئة السوق المالية



معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويـز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

2003م	درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية ستيرن، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
1998م	درجة البكالوريوس في الأنظمة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
2008م	الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية (CME-1)

الخبرة العملية:

2017م - حتى الآن	رئيس مجلس هيئة السوق المالية
2017 - 2016م	نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية
2016 - 2006م	الرئيس التنفيذي، شركة دراية المالية
2006 - 2004م	مستشار إداري، شركة ماكينزي وشركاه، دبي، الإمارات العربية المتحدة
2004 - 1999م	مدير أول في قطاع المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات، مجموعة سامبا المالية
1999 - 1996م	وسيط في الأسهم الدولية والعملات والمعادن الثمينة، البنك العربي الوطني

العضويات:

	رئيس مجلس أمناء الأكاديمية المالية.
	عضو في اللجنة الإشرافية على برنامج تطوير القطاع المالي، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
	عضو مجلس الأمناء في مجموعة عقال.
	عضو سابق في لجنة الأوراق المالية والاستثمار في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
	عضو سابق في اللجنة الاستثمارية لمؤسسة الملك فيصل الخيرية.
	عضو سابق في اللجنة الاستثمارية في شركة أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي.
	عضو سابق في اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية.
	عضو سابق في مجلس إدارة بنك البلاد.
	عضو سابق في لجنة شباب الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
	عضو سابق في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد.
	عضو سابق في مجلس إدارة شركة اليمامة للحديد.

مجلس هيئة السوق المالية



الأستاذ يوسف بن حمد البليهد

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

2008م	درجة الماجستير في القانون (LL.M)، كلية القانون، جامعة ويك فورست، الولايات المتحدة الأمريكية
2002م	دبلوم عال، برنامج دراسات الأنظمة (ماجستير وظيفي)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية
2000م	درجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، تخصص (فقه وأصوله)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

الخبرة العملية:

2017م - حتى الآن	نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية
2017 - 2016م	وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ، هيئة السوق المالية
2016م	مدير عام الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ المكلف، هيئة السوق المالية
2016 - 2015م	مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية
2015 - 2010م	مدير إدارة الاستشارات القانونية، هيئة السوق المالية
2010 - 2005م	مستشار قانوني في الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية
2005 - 2002م	باحث قضايا، الإدارة العامة للأنظمة، الديوان الملكي

العضويات:

	رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
	رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
	رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة التنفيذية لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
	رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل المختصة المشكلة من الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مشروع تكامل الأسواق المالية الخليجية.
	رئيس وفد هيئة السوق المالية في عدد من مجالس التنسيق السعودية مع دول الخليج العربية.
	رئاسة عدد من اللجان الثنائية التي تضم هيئة السوق المالية مع جهات حكومية أخرى، بهدف إنجاز مبادرات ومهام مشتركة، ووضع آلية للتعامل مع الاختصاصات المتداخلة لضمان سير العمل وأداء كل جهة لمهامها الموكلة لها.
	رئيس اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص لها.
	رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل لإعداد اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية ونظام الشركات.
	رئيس اللجنة العليا لفصل الاختصاصات والمهام بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول).
	نائب رئيس اللجنة الإدارية-هيئة السوق المالية.
	رئيس اللجنة الإشرافية على مبادرة توثيق السوق المالية.

مجلس هيئة السوق المالية



الأستاذ أحمد بن راجح الراجح

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

1991م	درجة الماجستير في الإدارة العامة، جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية.
1986م	درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الخبرة العملية:

2017م - فبراير 2023م	عضو مجلس هيئة السوق المالية.
2016 - 2017م	وكيل الهيئة للموارد المؤسسية، هيئة السوق المالية.
2009 - 2016م	مدير عام الإدارة العامة، هيئة السوق المالية.
2005 - 2009م	مدير إدارة الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
1999 - 2005م	مدير عام التواصل المؤسسي، والمشرف العام على مشروع تنفيذ إعادة الهيكلة والتخصيص، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).
1998 - 1999م	مستشار معالي الوزير، وزارة العمل.
1986 - 1998م	عضو هيئة التدريب، معهد الإدارة العامة، وشارك أثناء عمله في المعهد في تنفيذ العديد من البرامج التدريبية، وحلقات العمل، وفي إعداد عدد من دراسات الإصلاح الإداري والاستشارات التنظيمية والإدارية للأجهزة الحكومية.

العضويات:

رئاسة/ عضوية سابقاً للعديد من اللجان في هيئة السوق المالية ذات العلاقة بتنظيم قطاع السوق المالية وتطويره.
رئيس سابق للجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
نائب رئيس سابق للجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
رئيس سابق للجنة الإشرافية على الأكاديمية المالية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في اللجنة التنفيذية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في اللجنة الإدارية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة الوثائق والمحفوظات، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في اللجنة التوجيهية لمقر الهيئة في المركز المالي، هيئة السوق المالية.
رئيس سابق للجنة برنامج التوفير والادخار، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة الابتعاث والتدريب، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة السياسات، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).
عضو سابق في اللجنة الإدارية، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).

مجلس هيئة السوق المالية



الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

1999م	درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كينت بأوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.
1995م	درجة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الخبرة العملية:

2017م - حتى الآن	عضو مجلس هيئة السوق المالية.
2017 - 2013م	وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية، هيئة السوق المالية.
2012 - 2006م	مدير إدارة صناديق الاستثمار، هيئة السوق المالية.
2005 - 2004م	مسؤول أول تمويل الشركات، هيئة السوق المالية.
2004 - 1995م	عضو هيئة التدريب (تمويل واستثمار) في البنك المركزي السعودي.

العضويات:

	رئيس لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
	عضو مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
	نائب رئيس لجنة الأسواق الناشئة - المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
	عضو مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
	عضو لجنة المكافآت والترشيحات - هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
	رئيس اللجنة الإشرافية على تطبيق منهجية المخاطر - هيئة السوق المالية.
	عضو اللجنة الإشرافية لمؤتمر القطاع المالي.
	رئيس سابق للجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية، هيئة السوق المالية.
	عضو سابق في اللجنة الوطنية للادخار.
	عضو سابق في لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
	عضو سابق في لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
	عضو سابق في لجنة الادخار والاستثمار، هيئة السوق المالية.
	أمين عام سابق في اللجنة الاستشارية، هيئة السوق المالية.

مجلس هيئة السوق المالية



الأستاذ خالد بن محمد الصليح

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

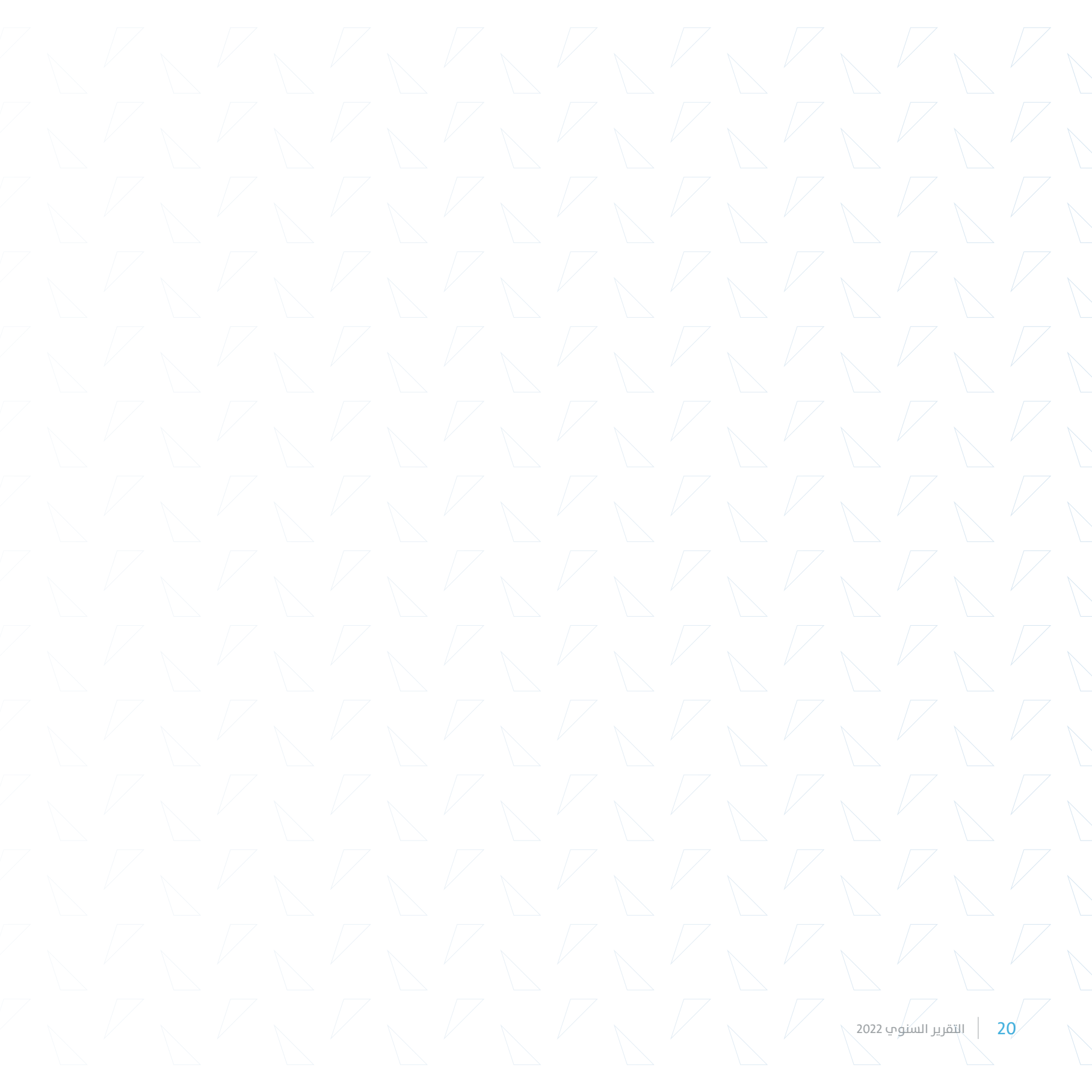
2012م	زمالة المحاسبين الإداريين (CGMA) – الولايات المتحدة الأمريكية.
2012م	زمالة إدارة المخاطر (CRMA) – الولايات المتحدة الأمريكية.
2008م	زمالة مكافحة الغش والاختلاس (ACFE) – الولايات المتحدة الأمريكية.
1990م	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية (CPA) الولايات المتحدة الأمريكية.
1985م	دبلوم اقتصاد وإدارة – المعهد الاقتصادي – الولايات المتحدة الأمريكية.
1983م	درجة البكالوريوس في المحاسبة – جامعة الملك سعود.

الخبرة العملية:

2017م - فبراير 2023م	عضو مجلس هيئة السوق المالية.
2017 - 2016م	المشرف على برنامج مراقبة جودة الأداء المهني - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
2015 - 2006م	رئيس المراجعة الداخلية - شركة الاتصالات السعودية.
1988 - 1986م	إعارة لمكتب إرنست ويونغ (EY) للمحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية.
2005 - 1983م	مدير التدقيق والاستشارات المالية - صندوق التنمية الصناعية السعودي.

العضويات:

	رئيس لجنة المراجعة - مؤسسة الإسكان التنموي الأهلية.
	عضو سابق في مجلس المديرين – شركة كوكا كولا السعودية.
	عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة سابقاً – شركة الأندلس العقارية.
	عضو سابق في لجنة المراجعة – الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
	عضو مجلس المديرين ورئيس لجنة المراجعة سابقاً – شركة أوقاف سليمان بن عبد العزيز الراجحي.
	عضو سابق في مجلس الإدارة – الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.
	عضو سابق في مجلس الإدارة – الجمعية السعودية للمحاسبة.
	رئيس سابق للجنة المراجعة – أوقاف جامعة الملك سعود.
	عضو سابق في لجنة معايير المحاسبة والمراجعة وإدارة برنامج مراقبة جودة الأداء المهني – الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
	رئيس لجنة المراجعة سابقاً في عدد من شركات المساهمة المدرجة- وغير المدرجة (شركة أكواباور/ شركة أكوا القابضة/ شركة أسلاك/ شركة مجموعة شاكر/ شركة ميبكو/ شركة اتحاد الراجحي/ شركة الخطوط السعودية للشحن/ شركة البيتكو).
	عضو لجنة المراجعة سابقاً في عدد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين (البنك الأهلي التجاري/ شركة صافولا/ شركة الجزيرة تكافل/ شركة كابلات الرياض/ شركة الدريس للخدمات البترولية/ شركة المجموعة السعودية/ شركة أسمنت المنطقة الشرقية/ شركة الخطوط السعودية لهندسة صناعة الطيران/ البنك السعودي الفرنسي).



واستناداً إلى ما نص عليه نظام السوق المالية في المادة السابعة منه من أن مجلس الهيئة يعين بأمر ملكي، فقد صدر الأمر الملكي الكريم رقم (53597) تاريخ 1444/8/6هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة ليكون على النحو الآتي:

رئيساً	معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله القويز
نائباً للرئيس	سعادة الأستاذ / يوسف بن حمد البليهد
عضواً	سعادة الأستاذ / خالد بن عبدالعزيز الحمود
عضواً	سعادة الدكتور / وليد بن محمد العيسى
عضواً	سعادة الأستاذ / عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن

وفيما يلي السيرة الذاتية المختصرة لأعضاء مجلس الهيئة الجدد:

مجلس هيئة السوق المالية



الدكتور وليد بن محمد العيسى

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

2009م	دكتوراه محاسبة، جامعة ولاية بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
2003م	ماجستير إدارة أعمال، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية.
2001م	دبلوم مالية، جامعة كاليفورنيا، فرع بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.
2000م	دبلوم إدارة أعمال، جامعة كاليفورنيا، فرع بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.
1997م	بكالوريوس هندسة كهربائية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

الخبرة العملية:

فبراير 2023م - حتى الآن	عضو مجلس هيئة السوق المالية.
2019م - 2023م	العضو المنتدب، شركة أصيلة للاستثمار، المملكة العربية السعودية.
2016م - 2019م	الرئيس التنفيذي للاستثمار، شركة أصيلة للاستثمار، المملكة العربية السعودية.
2009م - 2016م	أستاذ محاسبة مشارك، كلية الدراسات العليا الإدارية، باريس، فرنسا.
2004م - 2009م	مساعد باحث، جامعة ولاية بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
1997م - 2000م	مهندس كهربائي، الشركة السعودية للبترول وكيمويات، الجبيل

العضويات:

	رئيس لجنة المراجعة، هيئة السوق المالية.
	عضو مجلس إدارة المركز الوطني للمنشآت العائلية.
	رئيس مجلس إدارة سابق، شركة طيبة القابضة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
	رئيس مجلس إدارة سابق، شركة العقيق للتنمية العقارية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
	عضو مجلس إدارة سابق، شركة مكارم المعرفة للضيافة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
	عضو مجلس إدارة سابق، شركة الغراء العالمية للتطوير العقاري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
	عضو مجلس إدارة سابق، وعضو سابق في اللجنة التنفيذية، مدينة المعرفة الاقتصادية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
	عضو مجلس إدارة سابق، وعضو سابق في لجنة المراجعة، شركة سابك للمغذيات الزراعية، الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية.
	عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة الاستثمار ولجنة المراجعة، شركة أميله للاستثمار، الرياض، المملكة العربية السعودية.
	عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة الترشيحات، شركة واحدة الألياف الزجاجية، ينبع، المملكة العربية السعودية.
	عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة الترشيحات والمكافآت، الشركة السعودية للضيافة التراثية (نزل)، الرياض، المملكة العربية السعودية.
	عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة المراجعة، الشركة العربية للمناطق السياحية (أراك)، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
	عضو مجلس إدارة سابق، وعضو سابق في لجنة المراجعة و لجنة الترشيحات والمكافآت، شركة هرفي للخدمات الغذائية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مجلس هيئة السوق المالية



الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

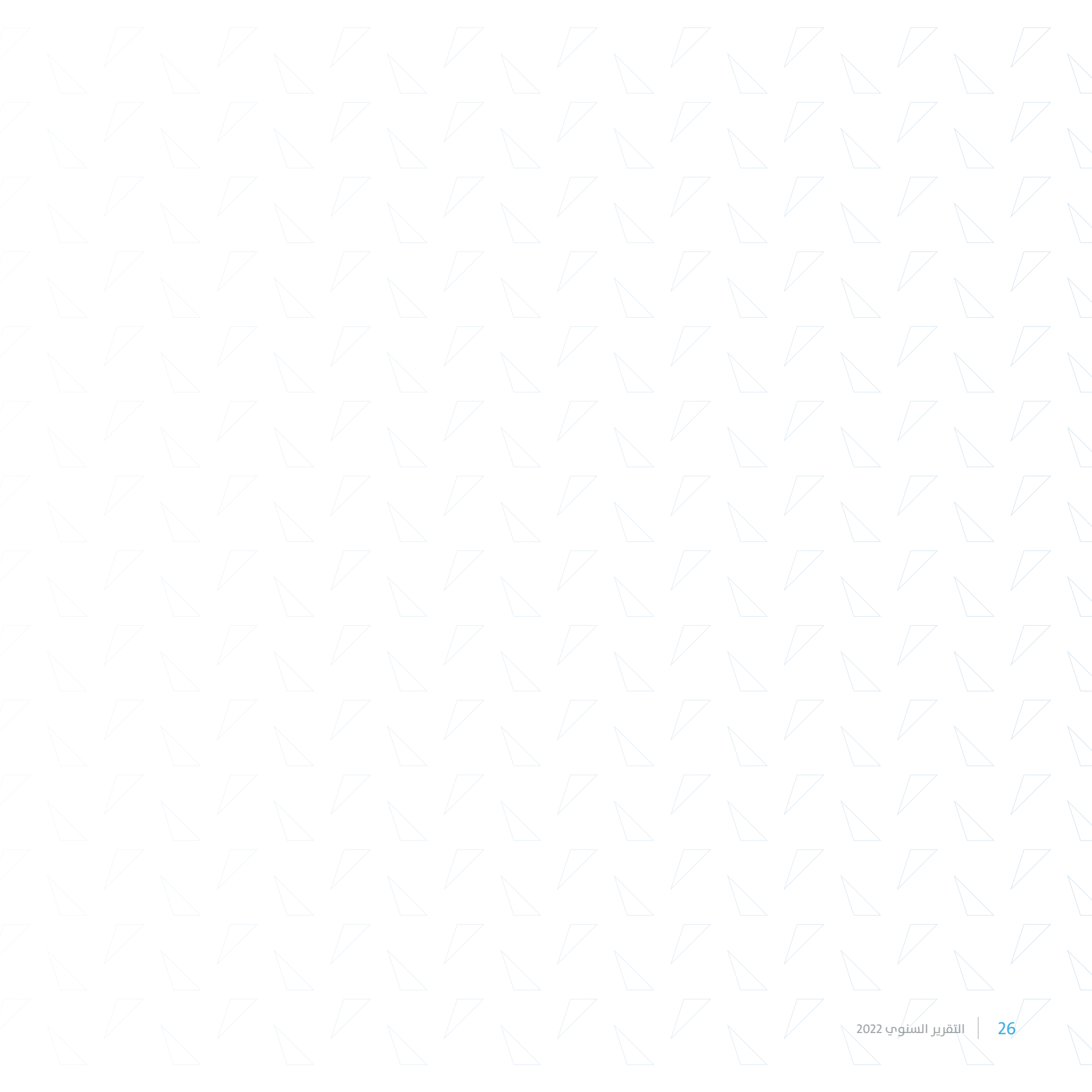
2020م	دبلوم برنامج المواطنة الاستراتيجية، مدرسة سعيد للأعمال، جامعة أكسفورد – المملكة المتحدة.
1991م	بكالوريوس القانون، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية.
	التدريب على رأس العمل في بنك ليمان برذرز الاستثماري (لندن 1999م) – وباركليز كابيتال (لندن 2001م) – وسيتي بنك (نيويورك 1998م).

الخبرة العملية:

فبراير 2023م - حتى الآن	عضو مجلس هيئة السوق المالية.
2023م – 2018م	رئيس مجلس الإدارة – الشركة العالمية للتأمين.
2019م – 2010م	الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – شركة كريدت سويس العربية السعودية.
مارس 2010م – يونيو 2010م	عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب – شركة رنا للاستثمارات.
2009م – 2008م	الرئيس التنفيذي – الشركة العربية المالية
2008م – 2006م	نائب الرئيس ورئيس الخزانة والاستثمار – بنك مسقط، المملكة العربية السعودية.
2006م – 1994م	مساعد مدير عام، رئيس قسم الاستثمارات البديلة – مجموعة سامبا المالية
1994م – 1992م	متعامل في وحدة إدارة الشركات – بنك الرياض.

العضويات:

	نائب رئيس لجنة التعاملات الإلكترونية – هيئة السوق المالية
	عضو سابق في مجلس الإدارة – مجموعة الفيصلية القابضة.
	عضو سابق في مجلس الإدارة – السعودي الفرنسي كابيتال.
	عضو سابق في مجلس الإدارة – السوق المالية السعودية (تداول).
	رئيس سابق للجنة الحوكمة والمطابقة والالتزام، ورئيس سابق للجنة المراجعة – السعودي الفرنسي كابيتال.
	رئيس سابق للجنة المخاطر، وعضو سابق في لجنة السياسات والإشراف، ولجنة الاستثمار – السوق المالية السعودية (تداول).
	رئيس سابق للجنة الاستثمار، وعضو سابق في لجنة الترشيحات والمكافآت – الشركة العالمية للتأمين.
	عضو سابق في اللجنة الاستشارية – هيئة السوق المالية.
	عضو سابق في لجنة المراجعة – البنك العربي الوطني.



أعد هذا التقرير لتحقيق التزام الهيئة بأعلى معايير الشفافية، ورغبةً منها في إطلاع العموم على أعمالها خلال العام المنصرم، واستجابةً لمتطلبات المادة السادسة عشرة من نظام السوق المالية التي تنص على أن «يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً لرئيس مجلس الوزراء عن أعمال الهيئة ومركزها المالي في السنة المالية السابقة، وذلك خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة». وقد رُوّعي في منهجية إعداد التقرير تلبية متطلبات دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة*، بما ينطبق منها على الهيئة.

* تنفيذاً للأمر السامي رقم (25819) تاريخ 1443/04/23هـ، المشار فيه إلى اعتماد دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة، وأن يحل محل قواعد إعداد التقارير السنوية التي يتعين على الوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى رفعها ابتداءً من السنة المالية 1443-1444هـ (2022م).



المقدمة

أولاً: كلمة الرئيس.

ثانياً: نشأة الهيئة.

ثالثاً: المهام الأساسية للهيئة.

رابعاً: الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة.

خامساً: الملخص التنفيذي.

سادساً: التعريفات.

سابعاً: هيكل الهيئة التنظيمي.

2022م أول حالة طرح عام أولي مزدوج ومتزامن في سوق الأسهم السعودية (تاسي) وسوق أربوطني المالي. كذلك سُجلت أسهم 13 شركة لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية، وقد انعكست تلك الطروحات العامة والإدراجات المباشرة في زيادة عدد الإدراجات لتبلغ 49 إدراجاً بنهاية عام 2022م.

وانعكاساً لجاذبية السوق المالية السعودية للمستثمرين الأجانب، شهدت السوق المالية ارتفاعاً في ملكية الأجانب لتصل إلى مستويات قياسية، إذ بلغ صافي الاستثمار للمستثمرين الأجانب في السوق الرئيسية نحو 184 مليار ريال عام 2022م. ويعد معدل تزايد الاستثمارات الأجنبية خلال عام 2022م هو الأعلى منذ انضمام السوق إلى مؤشرات الأسواق الناشئة في عام 2019م، كذلك بلغت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في السوق الرئيسية 347 مليار ريال بنهاية عام 2022م، لتمثل نحو 14.2% من إجمالي قيمة الأسهم الحرة. وفي جانب صناديق الاستثمار، وافقت الهيئة على طرح العام لـ 22 صندوقاً استثمارياً، كان من بينها 9 صناديق أسهم وصندوقان عقاريان متداولان وصندوقان مغلقتان متداولان و صندوق مؤشّر متداول واحد. وقد شهد عام 2022م ارتفاع عدد المشركين في صناديق الاستثمار بنسبة 26.2% مصحوباً بزيادة عدد الصناديق بنسبة 25.0%.

وإيماناً بالدور التمولي الكبير الذي يمكن أن تؤديه سوق الصكوك وأدوات الدين، استمرت الهيئة في اهتمامها وتطويرها لهذه السوق كقناة رئيسية للتمويل في المملكة للقطاعين العام والخاص، فارتفع حجمها كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي ليبلغ 32% في نهاية عام 2022م مقارنةً بنحو 29% بنهاية العام الماضي، وارتفع حجم الأموال المجمعة من طرح الصكوك وأدوات الدين ليبلغ 53.9 مليار ريال مسجلاً رقماً قياسياً تاريخياً لطروحات الصكوك وأدوات الدين وتم تفعيل ربط سوق الصكوك وأدوات الدين مع مركز إيداع الأوراق المالية الدولي (يورو كلير) بهدف المساهمة في تسهيل إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلي. ولغرض توسيع قاعدة

يسرني في التقرير السنوي لهيئة السوق المالية لعام 1443-1444هـ (2022م) أن أضع بين أيديكم خلاصة أنشطة الهيئة في الجوانب التنظيمية والتطويرية للسوق المالية في هذا العام. وقد حرصنا كما في كل عام أن يكون عرض التقرير مدعوماً بالأرقام والحقائق، ليعكس ما نضبو إليه في هيئة السوق المالية وفقاً لخطينا الاستراتيجية من مستهدفات طموحة لتصبح السوق المالية السعودية السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم مستلهمين روح (رؤية المملكة 2030) الواعدة بمشيئة الله بالخير والرفاهية لوطننا الغالي.

وسط تحديات اقتصادية خلال عام 2022م أقلت بظلالها على الأسواق المالية العالمية كافة كان أبرزها ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً ومحلياً، ضاعفت الهيئة جهودها لتحقيق عدة مستهدفات كان لها الأثر الإيجابي في السوق المالية والمتعاملين بها؛ فقد تقدم ترتيب المملكة في 9 مؤشرات ضمن 12 مؤشراً تتعلق بالأسواق المالية في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي الإداري (IMD) لعام 2022م، في حين حافظت على ترتيبها في 3 مؤشرات.

ومما يزيدنا فخرًا، تحقيق السوق المالية السعودية للمرتبة الأولى على مستوى دول مجموعة العشرين في مؤشر حقوق المساهمين. وإسهاماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي عبر تسهيل التمويل وتنويع قنوات الاستثمار المحلي واصلت الهيئة عملها لتعميق

السوق المالية وتحفيز تنوع المنتجات وأدوات التمويل البديلة، فقد شهدت السوق المالية السعودية هذا العام تحقيق رقم تاريخي غير مسبق في عدد الطروحات والإدراجات في السوقين الرئيسية والموازية، إذ طُرح جزء من أسهم 37 شركة للاكتتاب العام في السوقين الرئيسية والموازية بقيمة قاربت 40 مليار ريال واكتمل 13 طرحاً لأسهم حقوق أولوية، و 57 طرحاً خاصاً، ليبلغ بذلك إجمالي قيمة الطروحات في السوق المالية السعودية نحو 67.4 مليار ريال. وقد شهدت السوق المالية السعودية في عام



كلمة الرئيس

المستثمرين وجذب الاستثمار الأجنبي في سوق الصكوك وأدوات الدين، أطلقت شركة مركز مقاصة الأوراق المالية "مقاصة" خدمة المقاصة المركزية لاتفاقيات إعادة الشراء (Repo). ومن جانب آخر، اعتمدت الهيئة التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر، وبلغ عدد هذه الصناديق 4 صناديق بنهاية عام 2022م، بحجم أصول تقدّر بنحو 543 مليون ريال، ويأتي إطلاق هذه الصناديق بهدف تحسين وتنويع مصادر التمويل البديلة المتاحة، وخاصة لشرائح اقتصادية فاعلة محددة كالشركات الناشئة، ورواد الأعمال، والمنظمات غير الحكومية.

وفيما يتعلق بإنجازات الهيئة لعام 2022م في مجال تطوير الأنظمة واللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية، أقرّ مجلس الهيئة لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية، وتعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية. كذلك قطعت الهيئة شوطاً كبيراً في مراجعة اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، إذ صدر نظام الشركات الجديد بتاريخ 1443/12/1هـ الموافق 2022/6/30م، بهدف تعزيز البيئة التنظيمية للشركات وتيسير الإجراءات والمتطلبات النظامية لتحفيز بيئة الأعمال ودعم الاستثمار، وتحقيق التوازن بين أصحاب المصالح، وتوفير إطار فعال وعادل لحوكمة الشركات، وتكريس العمل المؤسسي، والمساهمة في استدامة الكيانات الاقتصادية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير مصادر تمويلية مستدامة، إضافةً إلى تلبية احتياجات ومتطلبات قطاع ريادة الأعمال، وتحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كذلك اعتمد مجلس الهيئة القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، بالإضافة إلى لائحة مؤسسات السوق المالية.

وتأكيداً على اهتمامها بحماية المستثمرين والمتعاملين في السوق، حرصت الهيئة على إنهاء الإجراءات اللازمة للبت في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها خلال عام 2022م، فأُنهت الإجراءات اللازمة لـ 112 قضية من أصل 123 قضية واردة خلال العام، ونُفذ 56 قرار عقوبة ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي

تختص الهيئة بتطبيقها من أصل 75 قراراً صادراً عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية، وعالجت الهيئة 11,354 شكوى من أصل 12,118 شكوى وردتها في عام 2022م عبر القنوات الرسمية لاستقبال الشكاوى، وبلغ إجمالي مبالغ التعويضات المحكوم بها في القضايا المدنية (الحق الخاص) الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية نحو 1.8 مليار ريال، وبلغ عدد المعوضين 1,294 في عام 2022م وقد تكاملت تلك الأعمال مع الأنشطة التواصلية والتوعوية التي نفذتها الهيئة بهدف رفع مستوى الوعي والثقافة المالية بالتنسيق الدائم مع الشركاء كافة في السوق المالية والقطاع المالي. كذلك طورت الهيئة النظام التقني المستحدث لحماية المستثمر عبر موقع إلكتروني مخصص لهذا الغرض لتقديم الشكاوى أو البلاغات أو طلبات الانضمام لدعاوى جماعية أو طلبات تعويض مالي للمستثمرين المتضررين الصادر بحقهم قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية القاضي بالتعويض،

واستمراراً لأدوار الهيئة الإشرافية والتطويرية لقطاع مؤسسات السوق المالية، أصدرت 16 قرار ترخيص جديد لمؤسسات سوق مالية خلال عام 2022م، وتابعت التزام قطاع مؤسسات السوق المالية بالمتطلبات الاحترازية لضمان استقراره المالي، وقد واصل القطاع المحافظة على مبادئه المالية، فبلغ متوسط معدل تغطية كفاية رأس المال 2.11 متجاوزاً المعدل الموصى به وفق مقررات بازل، وبلغت رؤوس الأموال المدفوعة لمؤسسات السوق 17,5 مليار ريال، مرتفعةً بنسبة 6.3% عن العام السابق. وحققت إيرادات وأرباح مؤسسات السوق المالية أرقاماً قياسية لعام 2022م إذ بلغت 12.2 مليار ريال و 6.1 مليار ريال على التوالي.

ولمواكبة النهضة الرقمية الكبيرة التي تشهدها المملكة ولتحقيق نقلة نوعية في مستوى خدمات ومنتجات التقنية المالية، اعتمدت الهيئة في عام 2022م الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية، الذي يهدف إلى دعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية وفق أفضل

الممارسات الدولية في هذا الشأن. كذلك رخصت الهيئة لأربعة نماذج تجربة تقنية مالية منها سبعة تصاريح لنموذج توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، وخمسة تصاريح لنموذج المستشار الآلي، وأربعة تصاريح لنموذج طرح أدوات الدين والاستثمار فيها، وتصريح واحد لنموذج تمويل الملكية الجماعية، وقد بلغ عدد التصاريح القائمة بنهاية عام 2022م 29 تصريحاً، وبلغ حجم الأموال المجمعة من خلال منصات التمويل الجماعية 139.3 مليون ريال في عام 2022م. وفي سياق ذي صلة، أعلنت الهيئة عن بدء استقبال نماذج أعمال التقنية المالية المرتبطة بالأوراق المالية المشفرة لتلبية الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق المالية وبناء كيانات اقتصادية تدعم نمو الناتج المحلي والاقتصاد الوطني وفتح قنوات جديدة للتمويل والاستثمار.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، على دعمهما للهيئة أيدهما الله، وتوفير كل ما من شأنه تمكين السوق المالية من التطور والنمو، وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين لصدور الأمر الملكي بإعادة تشكيل مجلس هيئة السوق المالية، كذلك أشكر كل من ساهم في إنجاح جهودنا في مسيرتنا التطويرية والتنظيمية والإشرافية للسوق المالية وعلى رأسهم أعضاء مجلس الهيئة، والجهاز التنفيذي، والجهات الخاضعة لإشراف الهيئة كافة، وجميع الشركاء في القطاع المالي.

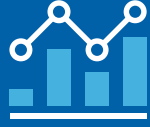
محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية



نشأة الهيئة

أُنشئت هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ الموافق 2003/7/31م، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتضطلع بالإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.



تنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.



تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.



تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

المهام الأساسية للهيئة

وفقاً للمادة الخامسة من نظام السوق المالية، الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات، وتطبيق أحكام هذا النظام. وفي سبيل ذلك تقوم الهيئة بما يأتي:



تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.



حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب.



الترخيص في تأسيس منشآت ذات أغراض خاصة، وتنظيم ومراقبة أعمالها واستعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية، وتسجيلها في السجل الخاص بها الذي تضعه الهيئة وأحكام نظام تأسيسها، وتنظيم أحكام تسجيل الأموال المنقولة إليها، بما في ذلك توثيق الحقوق عليها وحجبتها في مواجهة الغير، وإصدار القواعد المنظمة لذلك.



العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.



تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.



تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية، والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.



مؤسسات البنية الأساسية في السوق
المالية



مؤسسات السوق المالية



الشركات المدرجة في السوق المالية

الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

تُشرف الهيئة على كل من:



الصناديق الاستثمارية وبرامج الاستثمار
الجماعي في السوق المالية



المتداولين والمتعاملين في السوق المالية



مقدمي منتجات التقنية المالية المصروح
لهم من الهيئة



المنشآت ذات الأغراض الخاصة



مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف
الهيئة



شركات ووكالات التصنيف الائتماني

المخلص التنفيذي

يستعرض التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1443-1444هـ (2022م) أهم منجزات الهيئة لعام 2022م؛ إذ حققت الهيئة مستهدفاتها في خطتها الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2022م، وكان من تلك المنجزات زيادة وتيرة الطروحات والإدراجات في السوق المالية السعودية على نحو غير مسبوق وإطلاق العقود المستقبلية للأسهم المفردة، وتنظيم الإدراج المباشر لأدوات الدين المطروحة طرماً خاصاً، والربط مع مركز إيداع الأوراق المالية (يوروكليس)، واعتماد الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية دعماً للتقنية المالية، وإتاحة صناعة السوق في السوق المالية السعودية. وقد صاحب ذلك ارتفاع قياسي في ملكية المستثمرين الأجانب في السوق المالية السعودية.

لنموذج تمويل الملكية الجماعية، وقد بلغ عدد التصاريح القائمة 29 تصريحاً عام 2022م، وقد واصلت مؤسسات السوق المالية أداءها الإيجابي إذ حققت أرقاماً قياسية لعام 2022م بواقع إيرادات بلغت 12.2 مليار ريال وأرباح قاربت 6.1 مليار ريال.

وتأكيداً لأهمية التوعية والثقافة الاستثمارية في مجال الأوراق المالية، بثت الهيئة أكثر من 2,200 منشور في قنوات التواصل الاجتماعي، وأصدرت أكثر من 250 بياناً صحفياً وإعلاناً نشرتها على موقعها الإلكتروني، وعقدت أكثر من 40 لقاءً إعلامياً مع وسائل الإعلام، وأطلقت أكثر من 80 حملة تواصلية خلال عام 2022م، وعقدت 43 ورشة عمل منجزة للتأكد من سلامة فهم المشاركين في السوق للوائح والتنظيمات الجديدة، كذلك نظمت 84 لقاءً مؤسسياً مع أصحاب المصلحة في السوق المالية للوقوف على مواضيع محددة من شأنها تطوير السوق المالية والاستماع إلى وجهات النظر وسبل التطوير والتحديات التي يمكن تطويرها.

هذا واستمرت الهيئة في تعزيز علاقاتها مع الشركاء والمنظمات النظرية في محيطها المحلي والإقليمي والدولي، وتقدمت نتائج مؤشرات السوق المالية في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر في عام 2022م، وسعت الهيئة لمد جسور التواصل مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتعزيز دور البحث العلمي وزيادة تغطية السوق المالية السعودية من خلال الأجنحة البحثية، وقد فاق إجمالي المقترحات البحثية المستلمة 20 مقترحاً بحثياً في عام 2022م، وتم اعتماد 4 مقترحات منها.

نشاط التمويل المباشر وإدارة تلك الصناديق وعملياتها. وبلغت عدد صناديق التمويل المباشر بنهاية عام 2022م 4 صناديق، وبحجم أصول مدارة تقدر بحوالي 543 مليون ريال.

واستمراراً لأداء دورها الرئيس في حماية المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية، أنهت الهيئة الإجراءات اللازمة للبت في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها لـ 112 قضية من أصل 123 قضية واردة، ونفذت 56 قرار عقوبة ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها من أصل 75 قراراً صادراً عن مجلس الهيئة واجتنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية خلال عام 2022م.

واعتمدت الهيئة عام 2022م الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية والذي يهدف إلى دعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية، وذلك بما يشمل تحديد الترخيص اللازم لممارسته من قبل مؤسسات السوق المالية، وبما يمكن الشركات الحاصلة على تصريح تجربة التقنية المالية من الحصول على الترخيص المناسب لممارسته كمؤسسة سوق مالية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن. أيضاً تم الإعلان عن بدء استقبال نماذج أعمال التقنية المالية المرتبطة بالأوراق المالية المشفرة لتلبية الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق المالية، وصرحت الهيئة في عام 2022م لأربعة نماذج تجربة تقنية مالية؛ منها سبعة تصاريح ممنوحة لنموذج توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، وخمسة تصاريح ممنوحة لنموذج المستشار الآلي، وأربعة تصاريح ممنوحة لنموذج طرح أدوات الدين والاستثمار فيها، وتصريح واحد ممنوح

اضطلاعاً بمسؤوليتها في تنظيم السوق المالية، اعتمدت الهيئة خلال عام 2022م لائحة تنفيذية جديدة، واثنين من التعليمات الجديدة، وعدلت سبعاً من اللوائح التنفيذية والقواعد والتعليمات ذات العلاقة.

وعلى صعيد تعميق السوق المالية، شهدت السوق المالية هذا العام تحقيق رقم تاريخي في عدد الطروحات والإدراجات في السوق الرئيسية والموازية إذ شهدت السوق المالية السعودية زخماً في طروحات الشركات، فتم طرح جزء من أسهم 37 شركة للاكتتاب العام في السوق الرئيسية والموازية بقيمة 40 مليار ريال، كما اكتمل 13 طرحاً لأسهم حقوق أولوية و57 طرحاً خاصاً، ليلبغ بذلك إجمالي قيمة الطروحات في السوق المالية السعودية نحو 67.4 مليار ريال. وفي ذات السياق، سُجلت أسهم 13 شركة لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية، وقد بلغ عدد الإدراجات خلال عام 2022م 49 إدراجاً.

وعملت الهيئة خلال عام 2022م على عدد من الإجراءات بهدف الإسهام في تعزيز تطور سوق الصكوك وأدوات الدين، من تعديل لقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، ووافقت على طلبات طرح عام لصكوك وأدوات دين، واعتمدت الإطار التنظيمي للطرح العام لأدوات الدين القابلة للتبدل.

وانطلاقاً من اهتمام الهيئة بتمكين المؤسسات المالية من دعم القطاع الخاص وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، اعتمدت الهيئة التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر، وتهدف التعليمات إلى تنظيم طرح وحدات صناديق الاستثمار التي تؤسس لغرض مزاوله





41 مقعداً

عدد مقاعد مسووبي الهيئة في اللجان وفرق العمل التابعة للمنظمات الدولية.



68 طالب/طالبة

عدد المتدقين ببرنامج الهيئة للتدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات والكليات في المملكة.



49 متدرباً/متدربة

عدد المتدقين ببرنامج الهيئة لتأهيل الخريجين السعوديين المتفوقين (التدريب على رأس العمل).



55.5 مليار ريال

إجمالي مبلغ اكتتابات الأفراد في الأسهم (قبل رد الفائض).



10.18 مليون مكتب

عدد المكتتبين الأفراد عبر قنوات الاكتتاب المختلفة.



9 مؤشرات من أصل 12 مؤشراً

عدد المؤشرات الدولية المرتبطة بالسوق المالية التي ارتفع ترتيب المملكة فيها (كتاب التنافسية العالمي السنوي).



743.4 مليار ريال

إجمالي قيم الأصول المدارة.



525.3 مليار ريال

إجمالي قيمة الإصدارات للكموك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).



44.0 مليار ريال

إجمالي الأموال المجمعة من طرح الخاص للكموك وأدوات الدين.



478.2 مليار ريال

إجمالي قيم أصول صناديق الاستثمار العامة والخاصة.



329.7%

نسبة ارتفاع عدد المنشآت ذات الأغراض الخاصة القائمة المرخص لها من الهيئة.



543 مليون ريال

حجم الأصول المدارة لصناديق التمويل المباشر.



13.0%

نسبة ارتفاع قيم أصول المحافظ الخاصة المدارة.



28,228 تواصلًا

(اتصال هاتفي/بريد إلكتروني/ قنوات التواصل الاجتماعي) تلقى مركز الاتصال في الهيئة.



42,353 تنبيهًا

عدد تنبيهات نظام الرقابة «سمارت».



139.3 مليون ريال

إجمالي حجم الأموال المجمعة من خلال منصات تمويل الملكية الجماعية.



11,354 شكوى

عدد الشكاوى التي سويت.



12,118 شكوى

عدد الشكاوى التي تسلمتها الهيئة.



1,653 بلاغًا

عدد بلاغات المستثمرين التي تسلمتها الهيئة.



1,751 مليون ريال

مبالغ التعويضات المحكوم بها والصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.



1,294 مستثمرًا

عدد المعوضين بمبالغ التعويضات المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

التعريفات

هيئة السوق المالية.	الهيئة
مجلس هيئة السوق المالية.	المجلس
نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 وتاريخ 1424/6/2هـ، ونظام الشركات.	النظام
أي لوائح أو قواعد أو تعليمات أو إجراءات أو أوامر تصدرها الهيئة لتطبيق أحكام النظام.	اللوائح التنفيذية
مجلس الهيئة/ رئيس مجلس الهيئة.	صاحب الصلاحية
رئيس مجلس الهيئة.	الرئيس
السوق الأساسية أو نظام التداول البديل. وتشمل حيث يسمح سياق النص بذلك أي لجنة، أو لجنة فرعية، أو موظف، أو مسؤول، أو تابع، أو وكيل يمكن أن يكلف في الوقت الحاضر بالقيام بأي من وظائف السوق. وعبارة «في السوق» تعني أي نشاط يتم من خلال أو بواسطة التجهيزات التي توفرها السوق.	السوق
سوق مرخص لها في مزاولة العمل في تداول الأوراق المالية في المملكة.	السوق الأساسية
السوق التي تُتداول فيها الأسهم التي تم تسجيلها وطرحها بموجب الباب الرابع من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.	السوق الرئيسية
السوق التي تُتداول فيها الأسهم التي تم تسجيلها وطرحها بموجب الباب الثامن من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.	السوق الموازية
مؤسسة سوق مالية مرخص لها في نشاط التعامل تقوم بإدخال أوامر بيع وشراء لأوراق مالية بشكل مستمر لغرض توفير السيولة لتلك الأوراق المالية وفقاً لما تصدره الهيئة أو السوق من لوائح أو قواعد أو إجراءات.	صانع السوق
يعني في قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة أي طلب يقدم للسوق لإدراج أوراق مالية من أي نوع.	طلب إدراج
إدراج الأوراق المالية في السوق سواء في السوق الرئيسية أو السوق الموازية، أو -حيث يسمح سياق النص بذلك- تقديم طلب إلى السوق لإدراج الأوراق المالية.	الإدراج
تسجيل الأوراق المالية لدى الهيئة، أو -حيث يسمح سياق النص بذلك - تقديم طلب للهيئة للتسجيل وقبول الإدراج.	التسجيل والطرح
تسجيل الأسهم لدى الهيئة، أو -حيث يسمح سياق النص بذلك - تقديم طلب للهيئة لتسجيل الأسهم لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية.	التسجيل
صفقة تتضمن بيع وشراء أسهم لشركة مدرجة أسهمها في السوق من خلال تقديم عرض أو صفقة بيع وشراء خاصة.	الاستحواذ
صفقة، كيفما تمت، تتضمن شركة معروفاً عليها مدرجة أسهمها في السوق، وينتج عن هذه الصفقة أي من الآتي: (1) ضم الشركة المعروض عليها إلى شركة أخرى مدرجة أسهمها في السوق. (2) ضم الشركة المعروض عليها إلى شركة أخرى غير مدرجة أسهمها في السوق. (3) إنشاء كيان قانوني جديد عن طريق اندماج شركتين أو أكثر (من ضمنها الشركة المعروض عليها).	الاندماج
الإشعار الواجب تقديمه إلى الهيئة بموجب الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من المادة العاشرة من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، ويُقصد به لأغراض لائحة صناديق الاستثمار: الإشعار الواجب تقديمه إلى الهيئة بموجب الفقرات الفرعية (1 و2 و3) من الفقرة (أ) من المادة الحادية والثمانين من لائحة صناديق الاستثمار بالنسبة إلى الصناديق الخاصة، وبالنسبة إلى الصناديق الأجنبية، الفقرات الفرعية (1 و2 و3) من الفقرة (أ) من المادة التاسعة والتسعين من لائحة صناديق الاستثمار.	إشعار الطرح الخاص
برنامج استثمار مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة جماعياً في أرباح البرنامج، ويديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة.	صندوق الاستثمار

برنامج استثمار عقاري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة جماعياً في أرباح البرنامج، ويديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة.

صندوق الاستثمار العقاري

صندوق استثمار عقاري تُداول وحداته في السوق الرئيسية أو السوق الموازية، ويتمثل هدفه الاستثماري الرئيس في الاستثمار في عقارات مطبوعة تطويراً إنشائياً، قابلة لتحقيق دخل دوري وتأجيري، وتوزع نسبة محددة من صافي أرباح الصندوق نقداً على مالكي الوحدات في هذا الصندوق خلال فترة عمله، وذلك بشكل سنوي بحد أدنى.

صندوق الاستثمار العقاري المتداول

الشخص الذي يملك وحدات في صندوق الاستثمار أو صندوق الاستثمار العقاري تمثل حصة مشاعة في صافي أصول الصندوق.

مالك الوحدات

منشأة مؤسسة ومرخص لها بموجب القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.

منشأة ذات أغراض خاصة

الوثيقة المطلوبة لطرح أوراق مالية طرماً عاماً أو طرماً في السوق الرئيسية أو الموازية بموجب النظام وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

نشرة الإصدار

أي وظائف تحدد أهلية وجوب تأديتها من شخص مسجل لدى الهيئة.

الوظائف واجبة التسجيل

الشخص الاعتباري المؤسس في المملكة والمرخص له في ممارسة نشاطات التصنيف الائتماني وفقاً لأحكام لائحة وكالات التصنيف الائتماني، أو وكالة التصنيف الائتماني الأجنبية المرخص لها.

وكالة التصنيف الائتماني المرخص لها

يقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة الذي يكون متفرغاً في الإدارة التنفيذية لمؤسسة السوق المالية ويشارك في الأعمال اليومية لها.

العضو التنفيذي

يقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي الذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة الثالثة والخمسين من لائحة مؤسسات السوق المالية. ويقصد به في أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية: عضو مجلس الإدارة الغير التنفيذي الذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، بما في ذلك عدم وجود أي أعمال أو قرابة أو علاقة أخرى تؤدي إلى تعارض في المصالح فيما يتعلق بالسوق أو مركز الإيداع، أو إدارة أو أعضاء أي منهما، إضافة إلى عدم وجود أي من هذه العلاقات خلال السنتين السابقتين لعضويته في مجلس الإدارة.

العضو المستقل

يقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة مؤسسة السوق المالية ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.

العضو غير التنفيذي

يقصد بمقدم طلب التسجيل مكتب المحاسبة أو المحاسب القانوني: الذي يقدم طلب التسجيل لممارسة عمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة. ويخضع مقدم طلب التسجيل لقواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة ابتداءً من تاريخ تقديم طلبه.

مقدم طلب التسجيل مكتب المحاسبة أو المحاسب القانوني

الجهة التي تمارس عمليات المراجعة وفقاً لأحكام نظام مهنة المحاسبة المراجعة، سواء أكانت مكتباً فردياً أم شركة مهنية.

مكتب المحاسبة

الشخص الطبيعي الذي يمارس عمليات المراجعة ويكون مسؤولاً عن عمليات المراجعة وأدائها والتوقيع على تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب المحاسبة وفقاً لأحكام نظام مهنة المحاسبة والمراجعة.

المحاسب القانوني

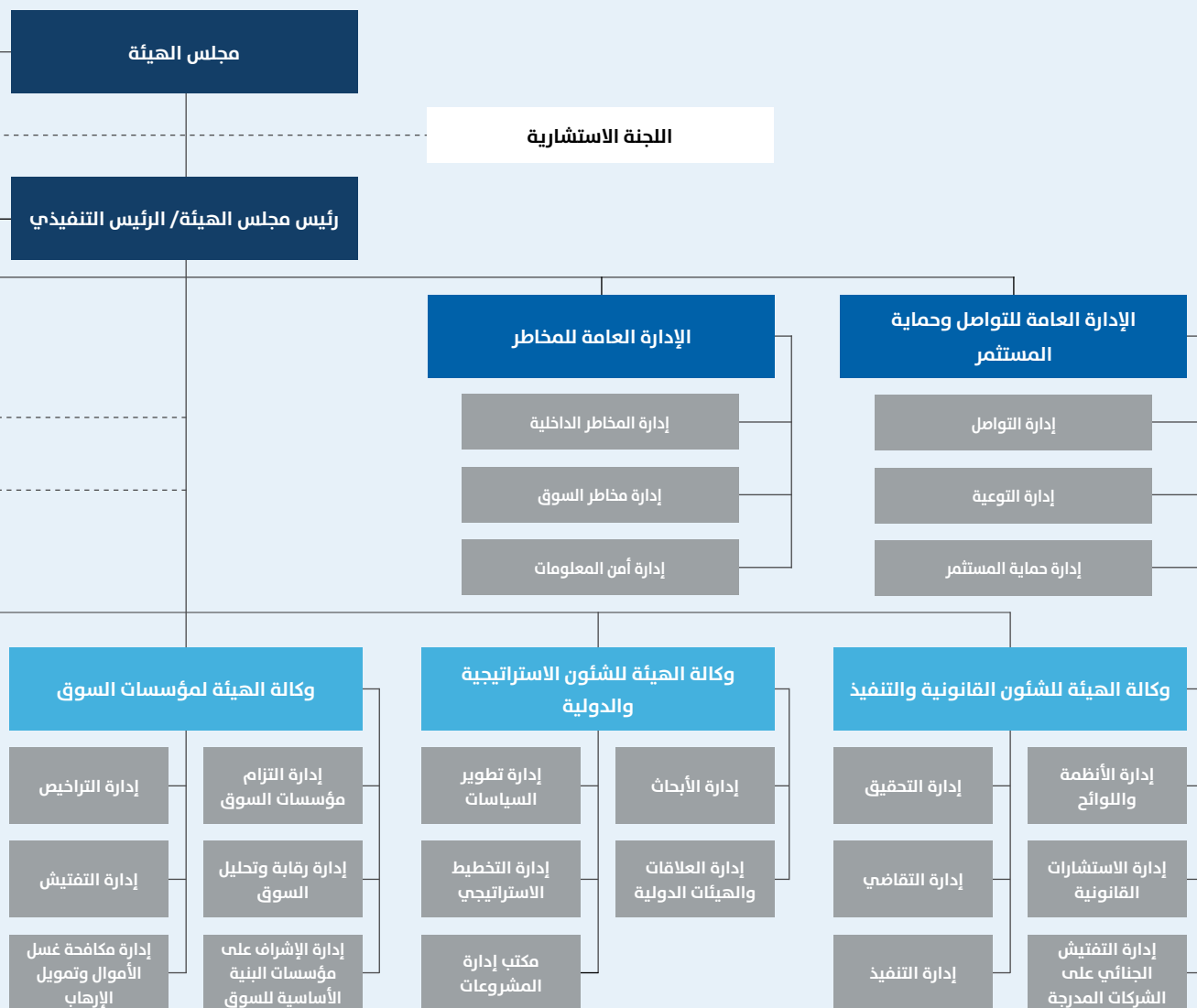
منتجات وخدمات ونماذج أعمال ابتكارات التقنية المالية.

منتجات التقنية المالية

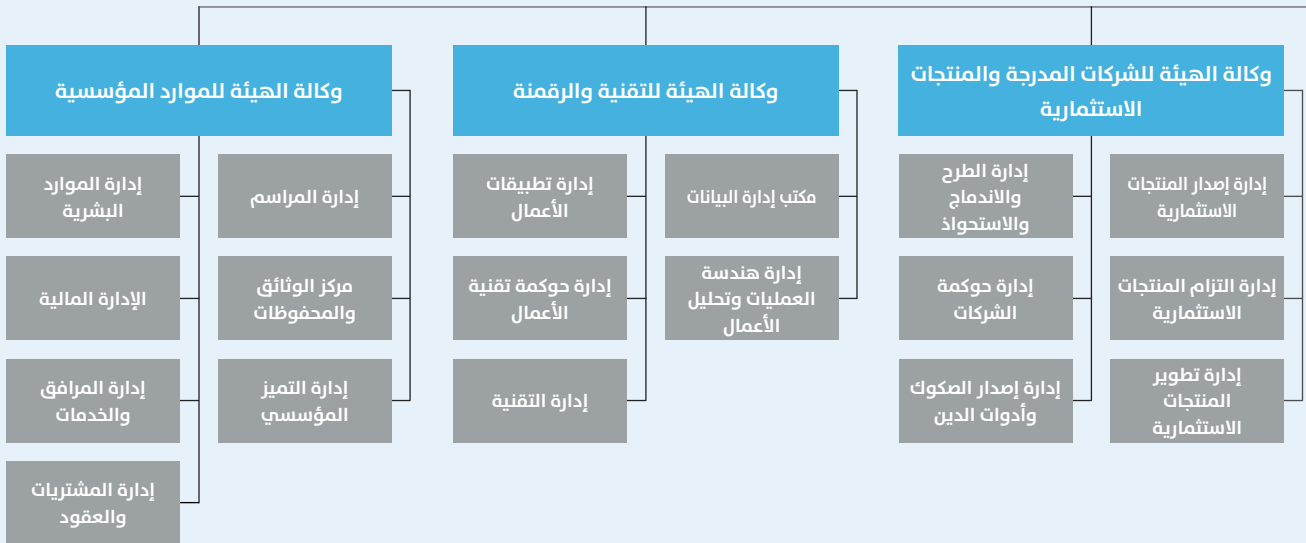
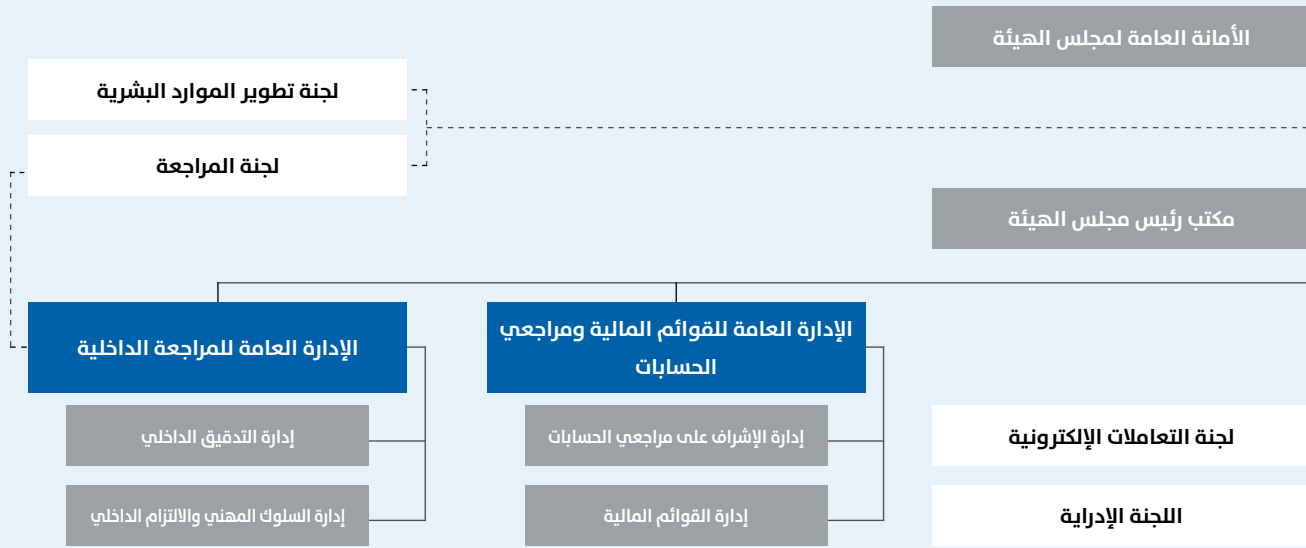
تصريح لتمكين مقدمي الطلبات من المشاركة في مختبر التقنية المالية لتقديم وتجربة منتجات التقنية المالية المبتكرة ذات العلاقة بالسوق المالية ضمن ضوابط وأطر زمنية محددة.

تصريح تجربة التقنية المالية (التصريح)

هيكل الهيئة التنظيمي



رئيس مجلس الهيئة - الرئيس التنفيذي ■ وكالة الهيئة ■ إدارة عامة ■ إدارة ■ لجنة



المحتويات

49 **الباب الأول: التوجه الاستراتيجي للسوق المالية**

50	أولاً: الرؤية والرسالة والقيم.....
52	ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021 - 2023م).....
54	ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي.....
57	رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية.....
58	خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2022م.....
61	سادساً: حالة المبادرات المعتمدة.....
62	سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2023م والتحديات والدعم المطلوب.....

65 **الباب الثاني: أعمال الهيئة**

67	الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة.....
95	الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية.....

105 **الباب الثالث: تطورات السوق المالية**

107	الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية.....
129	الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية.....

145 **الباب الرابع: حماية المستثمر**

147	الفصل الأول: توعية المستثمر.....
153	الفصل الثاني: الرقابة.....
157	الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية.....
165	الفصل الرابع: الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين.....

187 **الباب الخامس: الإفصاح المالي للهيئة**

229 **الباب السادس: الملحق الإحصائي للتقرير السنوي**



01

الباب الأول: التوجه الاستراتيجي للسوق المالية

أولاً: الرؤية والرسالة والقيم.

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021م - 2023م).

ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي.

رابعاً: حوكمة خطة الهيئة الاستراتيجية.

خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2022م.

سادساً: حالة المبادرات المعتمدة.

سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2023م والتحديات والدعم المطلوب.

الرؤية 2030



أن تُصبح السوق الرئيسية في الشرق الأوسط
ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم.

الرسالة



سوق مالية مُسهلة للتمويل ...
ومحفزة للاستثمار ...
وداعمة للثقة ...
ومنبعاً للقدرات.



01

نستمر في التطوير

تعمل الهيئة على التطوير والتحسين المستمر للسياسات والإجراءات والأنظمة والبرامج المستخدمة في تسيير الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى تطوير الخدمات المقدمة إلى المتعاملين في السوق المالية ونمو الاقتصاد الوطني.

02

نسعى إلى التميز

تتميز الهيئة بكفاءة منسوبيها وتحرص على تطوير مهاراتهم وخبراتهم لتحقيق أعلى مستويات الجودة بمهنية عالية ومراعاة لقواعد السلوك المهني وتقديم أفضل الخدمات إلى المتعاملين في السوق المالية.

03

نتواصل ونتشاور

تعزز التعاون والتشاور والتواصل باحترافية ومهنية كفريق عمل جماعي يتسم بالاحترام والمهنية داخل الهيئة وخارجها مع المشاركين المتعاملين في السوق المالية.

04

نهتم بموظفينا ومجتمعنا

تؤمن الهيئة بأن منسوبيها هم أهم مورد لديها، وأن تعزيز ولائهم من خلال الاهتمام بهم يعود بالفائدة على المجتمع والوطن، لذلك تحرص الهيئة على خلق بيئة عمل داعمة ومحفزة، وتقديم برامج متنوعة لخدمة المجتمع في مجال التطوير والتدريب والتوعية المالية.

05

نتحمل المسؤولية

عكس إحساس الهيئة بمسئولياتها وواجباتها تجاه مجتمعها وموظفيها وكذلك إحساس الموظفين بمسئولياتهم تجاه مهامهم، واستشعار العمل بأمانة وجهد وإخلاص لتحقيق رؤية ورسالة الهيئة.

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021 - 2023م)

ترتكز الخطة الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية وهي:



المحور الثاني

تحفيز الاستثمار: والذي تسعى الهيئة من خلاله إلى إيجاد بيئة جاذبة لجميع فئات المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء، وتطوير مكونات البيئة الاستثمارية وتسهيل سبل الاستثمار، بما يساهم في رفع جاذبية وكفاءة السوق المالية ويعزز من تنافسيتها إقليمياً ودولياً.



المحور الأول

تسهيل التمويل: والذي يهدف إلى بناء سوق مالية متقدمة ومنفتحة على العالم، قادرة على جذب رؤوس الأموال المحلية والدولية، وذات دور فاعل ومحوري في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد.



المحور الرابع

بناء القدرات: والذي تطمح الهيئة من خلاله إلى دعم تطوير وتنافسية مؤسسات السوق المالية كجهة رئيسة في رفع قدرات قطاع الأوراق المالية ليصبح منبعاً للقدرات وجاذباً للكفاءات، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي والثقافة المالية الاستثمارية في السوق؛ إيماناً منها بأن وعي المشاركين في السوق وإدراكهم له دور رئيس في رفع مستوى الالتزام وحماية المدخرات.



المحور الثالث

تعزيز الثقة: والذي يهدف إلى حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة والحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية وتعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية.



ممكنات التنفيذ:

والذي يهدف إلى تعزيز التميز المؤسسي ورفع القدرات البشرية والكفاءة التشغيلية التي تمكن الهيئة من أداء مهامها والقيام بواجباتها بنجاح.

100+ مبادرة

14 هدفاً استراتيجياً

تتضمن هذه المحاور 14 هدفاً استراتيجياً، تُحقَّق من خلال أكثر من 100 مبادرة. وتسعى الهيئة من خلال خطتها الاستراتيجية إلى جعل السوق المالية السعودية السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم الأسواق المالية في العالم، وأن تكون سوقاً متقدمة وجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي بما يمكّنها من أداء دور محوري في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر دخله.

الرؤية

أن تصبح السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم

الرسالة

سوق مالية مسهلة للتمويل.. ومحفزة للاستثمار.. وداعمة للثقة.. ومنبع للقدرات

محاور وأهداف الخطة



بناء القدرات

تطوير قدرات مؤسسات السوق المالية ومؤسسات البنية الأساسية للسوق

رفع مستوى الوعي والثقافة المالية في السوق

تسهيل التطوير في حلول البيانات والتقنية المالية



تعزيز الثقة

تبنى منهجية الإشراف المبني على المخاطر مع تعزيز آليات معالجة المخالفات النوعية

تعزيز الاستقرار في السوق المالية

تعزيز حماية المستثمر وإجراءات فض المنازعات

تعزيز مستوى الحوكمة والشفافية للمشاركين في السوق



تحفيز الاستثمار

دعم نمو إدارة الأصول وتعزيز الاستثمار المؤسسي

رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي

تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية

تحسين آليات التداول المتاحة في السوق المالية



تسهيل التمويل

تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال

تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

دعم نمو آليات التمويل البديلة

ممكنات التنفيذ

تيسير التحول الرقمي لهيئة السوق المالية وإثراء تجربة المستخدمين



تعزيز التميز المؤسسي



تعزيز دور المورد البشري وتطوير قدراته



ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي

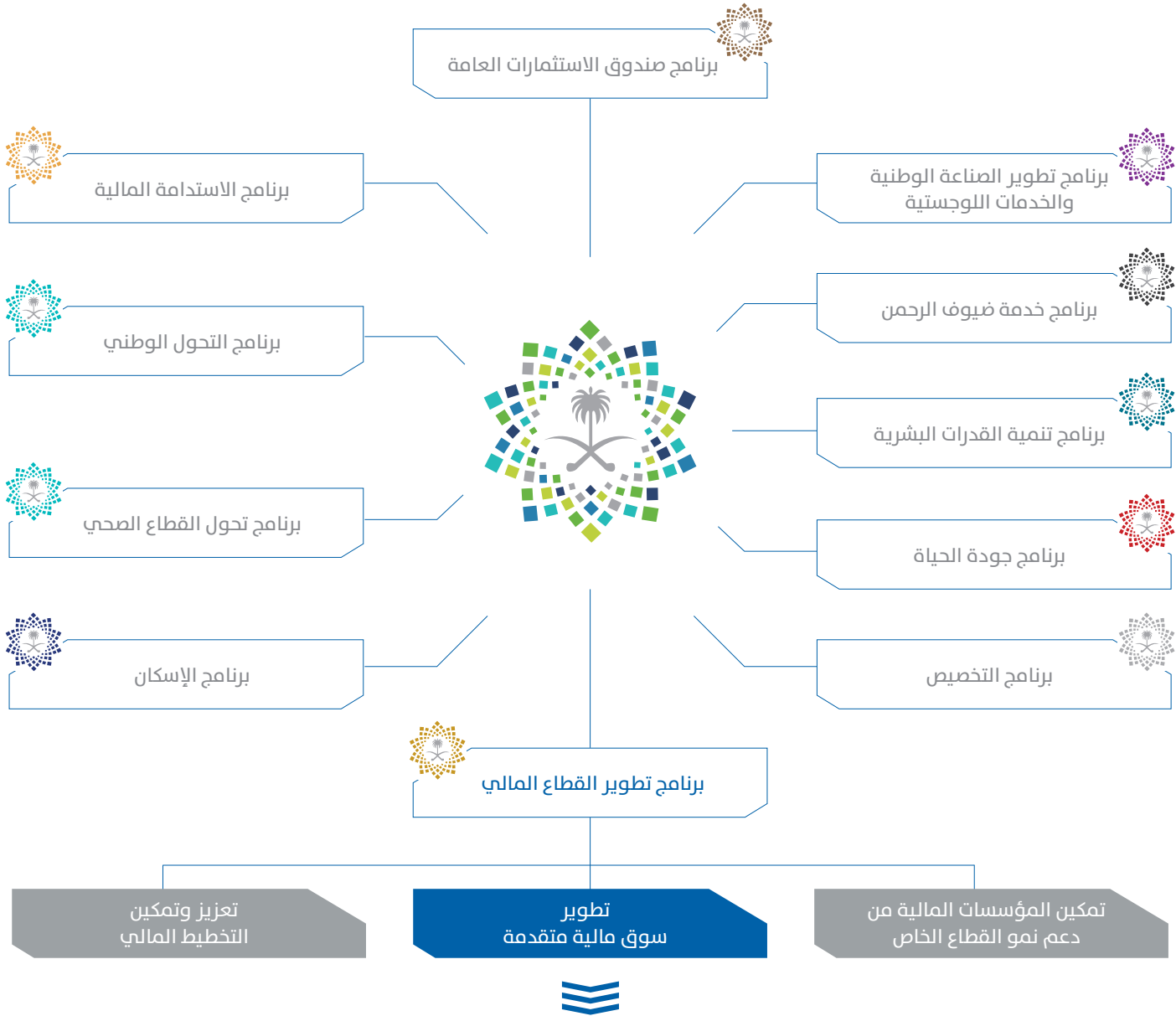
بعد إطلاق رؤية المملكة 2030 في عام 2016م، شرعت الهيئة في مراجعة خططها الاستراتيجية لتطوير «برنامج الريادة المالية 2020» كجزء من خطتها الاستراتيجية 2017م- 2020م، بهدف مواءمة توجهاتها وأهدافها الاستراتيجية مع أهداف رؤية المملكة 2030.

وفي عام 2017م أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أحد عشر برنامجاً تنفيذياً لتحقيق رؤية المملكة 2030، من أبرزها برنامج تطوير القطاع المالي المرتبط بمحور اقتصاد مزدهر ووطن طموح، والذي يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفعال يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالية السعودية لتكوين سوق مالية متقدمة بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومثانة القطاع المالي.

وعملت الهيئة كأحد أعضاء البرنامج على بناء خطته التنفيذية وتطوير الأهداف والمبادرات الاستراتيجية للريادة المالية الثانية «تطوير سوق مالية متقدمة» من خلال مراجعة برنامج الريادة المالية 2020م وتحديد المؤشرات والمبادرات الاستراتيجية التي لها أثر في تطور القطاع المالي وزيادة كفاءته ونمو السوق المالية لتصبح سوقاً مالية متقدمة توفر بدائل استثمارية ومصادر تمويل متنوعة مما يساهم في رفع جاذبيته. وفي عام 2020م عملت الهيئة على تحديث خطتها الاستراتيجية للأعوام 2021م - 2023م سعياً نحو التحسين المستمر ومواكبة التطورات المحيطة بما يساهم في الوصول إلى رؤيتها، وبما يتواءم مع برنامج تطوير القطاع المالي.

وتهدف الهيئة من مشاركتها في برنامج تطوير القطاع المالي إلى دعم حركة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاع المالي وتطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات، لبناء سوق مالية مسهلة للتمويل، محفزة للاستثمار وداعمة لثقة المتعاملين فيها.

برامج تحقيق رؤية المملكة 2030



الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021م - 2023م)



رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية

اعتمدت الهيئة إطار حوكمة متكامل يمكّنها من متابعة تنفيذ خطتها الاستراتيجية، ويهدف إلى ضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة. وسعيًا إلى تعزيز معايير الجودة والتنفيذ واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، اعتمدت الهيئة منهجية عمل لمتابعة أعمال المبادرات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال تطوير خطط تفصيلية لكل مبادرة تتضمن الأنشطة التنفيذية ومواعيد إنجازها ومسؤولية التنفيذ بالإضافة إلى شركاء العمل من الجهات الخارجية والأدوار المتوقعة منهم.

ويشمل إطار الحوكمة عدداً من اللجان المشتركة مع جهات خارجية تم تشكيلها بهدف التنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية والأعمال المشتركة المرتبطة بها. وحرصاً على استمرارية العمل والمرونة في مواجهة التحديات وتذليل العقبات المتعلقة بعملية التنفيذ، وسعيًا نحو التحسين المستمر ومواكبة المتغيرات، تعمل الهيئة على مراجعة الخطة الاستراتيجية بجميع مكوناتها بشكل دوري بهدف تحديد الفجوات وتطوير المبادرات بما يساهم في تحقيق المستهدفات.

وتشارك الهيئة في أربع لجان رئيسية ضمن إطار الحوكمة للخطة الاستراتيجية وهي:



اللجنة الثنائية مع منظومة التجارة

2 5 29
المبادرات الجديدة المبادرات القائمة المبادرات المكتملة



اللجنة الثنائية مع البنك المركزي

0 1 36
المبادرات الجديدة المبادرات القائمة المبادرات المكتملة



اللجنة الثنائية مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

0 6 9
المبادرات الجديدة المبادرات القائمة المبادرات المكتملة



اللجنة الثنائية مع مجموعة تداول السعودية

3 16 50
المبادرات الجديدة المبادرات القائمة المبادرات المكتملة

خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2022م

تساهم الهيئة في مسيرة التنمية الاقتصادية لتحقيق رؤية المملكة 2030، وخلق اقتصاد مزدهر للوطن والمواطن من خلال تطوير السوق المالية في المملكة لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، وتطوير البرامج والمبادرات للوصول إلى أهدافها الاستراتيجية. وشهدت السوق المالية العديد من الإنجازات والتطورات خلال العام 2022م.

أبرز إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2022م والأثر المتوقع منها :

الإنجاز	الأثر
تنظيم إصدار أسهم دون حقوق أولوية كخيار إضافي لزيادة رأس المال.	<ul style="list-style-type: none"> تسهيل التمويل للشركات المدرجة وزيادة خيارات رفع رأس المال.
تنظيم طرح صناديق استثمار التمويل المباشر وإدارة تلك الصناديق، وعملياتها.	<ul style="list-style-type: none"> تنويع مصادر التمويل في السوق المالية السعودية والاقتصاد المحلي، وتعزيز الدور التمويلي لقطاع إدارة الأصول.
تنظيم الإبلاغ عن مخالفات أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة.	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز الثقة بالسوق المالية. تعزيز حماية المستثمرين.
تطوير الإجراءات المعززة لسرعة وكفاءة نظر الدعاوى والفصل فيها.	
إطلاق خدمة اتفاقية إعادة الشراء (Repo) في أدوات الدين الحكومية.	<ul style="list-style-type: none"> تطوير سوق الدين وتعزيز مستوى الشفافية. تحويل السيولة من أسواق الإقراض غير المضمونة إلى أسواق الإقراض المضمونة. دعم وصول المشاركين في سوق الصكوك وأدوات الدين إلى السيولة، مع تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر.
تفعيل الربط مع مركز إيداع الأوراق المالية الدولي (يورو كلير) لأدوات الدين الحكومية.	<ul style="list-style-type: none"> توسيع قاعدة المستثمرين في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلي. زيادة سيولة أدوات الدين الحكومية المحلية عبر جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.
إطلاق العقود المستقبلية للأسهم المفردة.	<ul style="list-style-type: none"> تفعيل أدوات إدارة المخاطر الاستثمارية. تنويع المنتجات المتاحة للتداول في السوق المالية السعودية (تداول).

الإنجاز	الأثر
تقدم مؤشرات السوق المالية في تقرير التنافسية العالمية.	<ul style="list-style-type: none"> • جذب الاستثمارات الأجنبية. • تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية السعودية.
تنظيم الإدراج المباشر لأدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً.	<ul style="list-style-type: none"> • تنويع المنتجات الاستثمارية المتاحة في السوق بما يخدم توسيع قاعدة المستثمرين. • توفير قناة إضافية للمصدرين لإدراج أدوات دين في السوق وتمكينهم من الاستفادة من سيولة السوق والتداول المنظم فيه. • تطوير سوق أدوات الدين وزيادة خيارات طرحها.
اعتماد الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية.	<ul style="list-style-type: none"> • دعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية.
اعتماد لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية.	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية.
إطلاق حزمة جديدة من الاختبارات التأهيلية.	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الكفاءة والمهنية في أداء الوظائف واجبة التسجيل في مؤسسات السوق المالية.
إتاحة صناعة السوق في السوق المالية السعودية.	<ul style="list-style-type: none"> • خلق إمكانات لتسهيل عمليات التداول وخفض مخاطر السيولة. • زيادة كفاءة وحجم السيولة في السوق المالية.
تعديل تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية.	<ul style="list-style-type: none"> • رفع كفاءة عملية بناء سجل الأوامر، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة في تسعير الطرح وتطوير نسبة التخصيص للمستثمرين الأفراد بشكل مباشر أو من خلال الصناديق الاستثمارية العامة.
إطلاق مبادرة معايير اعتماد المحامين المتخصصين في قضايا الأوراق المالية بالتعاون مع الهيئة السعودية للمحامين.	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الخبرات المعرفية والمهنية في قطاع الأوراق المالية. • زيادة كفاءة الترافع أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

الجدول رقم (1): نتائج المؤشرات الاستراتيجية لعام 2022م:

#	مؤشر الأداء ¹	المستهدف لعام 2022م ²	القيمة المحققة ³	نسبة الإنجاز
1	عدد الإدراجات في السوق المالية	24	49	%204
2	القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي (%) ⁴	%77	%91	%118
3	حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي (%)	%18.7	%32	%171
4	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%25.2	%23.8	%94
5	نسبة التركيز في القيمة السوقية لأكثر 10 شركات (%)	%54	%56	%96
6	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%40	%38.8	%97
7	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)	%16	%14.03	%88
8	عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي الإدراجات (%) ⁵	%43	%55	%128
9	معدل تذبذب مؤشر السوق المالية السعودية	>=25%	%16.39	%100
10	الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	<50%	%59.4	%118
11	متوسط زمن معالجة المخالفات من وقت اكتشاف الاشتباه حتى اقفالها داخل الهيئة ⁶	≥ 3	2.34	%128
12	متوسط الفترة الزمنية لإجراءات التقاضي في منازعات الأوراق المالية، شامل زمن الاستئناف ⁶	≥ 8.75	7.64	%115

حقق المستهدف 90% - 100% أقل من حقق المستهدف 90% - 80% أقل من 80% إنجاز منخفض

1. جميع المؤشرات لا يدخل في احتسابها أثر «اكتتاب شركة أرامكو».
2. العلامة « < » تعني أكبر من أو يساوي، والعلامة « > » تعني أصغر من أو يساوي.
3. كما في نهاية عام 2022م.
4. الناتج المحلي المستخدم هو لعام 2020م والصادر عن الهيئة العامة للإحصاء.
5. تعريف منتدى الاقتصاد العالمي: الشركات متناهية الصغر تبلغ قيمتها السوقية أقل من 65 مليون دولار، والشركات الصغيرة تبلغ قيمتها السوقية من 65 إلى 200 مليون دولار (برنامج تطوير القطاع المالي).
6. المؤشر تنازلي.

سادساً: حالة المبادرات المعتمدة

بلغ عدد المبادرات المعتمدة وفق الإجراءات الرسمية والمرتبطة مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة «أداء» 8 مبادرات، ويوضح الجدول رقم (2) حالة المبادرات المعتمدة للهدف الاستراتيجي «تطوير سوق مالية متقدمة».*

الجدول رقم (2): حالة المبادرات المعتمدة وفق الإجراءات الرسمية:

المبادرة	حالة المبادرة	تاريخ البداية	موجز سير العمل	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء المحدد	برنامج تحقيق الرؤية
تعميق سوق أدوات الدين	●	2017-10-01م	لم يتم إنجاز المعلم "مراجعة آلية تطبيق واحتساب زكاة الصكوك وأدوات الدين" وتم الانتهاء من إعداد مقترح آلية تطبيق واحتساب زكاة الصكوك وأدوات الدين، وفي انتظار اعتمادها من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، عليه، فإن التاريخ المتوقع لاعتماد الآلية سيكون خلال الربع الأول 2023م.	94%	100%	2021-03-31م	برنامج تطوير القطاع المالي
تحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية	●	2017-04-12م	تسير المبادرة وفق المخطط له.	69%	67%	2025-12-31م	برنامج تطوير القطاع المالي
معالجة آلية احتساب الزكاة على المنتجات المالية	●	2020-09-30م	لم يتم إنجاز المعلم "مراجعة آلية تطبيق واحتساب زكاة الصكوك وأدوات الدين" على أنه تم الانتهاء من إعداد مقترح آلية تطبيق واحتساب زكاة الصكوك وأدوات الدين، وفي انتظار اعتمادها عليه. فإن التاريخ المتوقع لاعتماد الآلية سيكون خلال الربع الأول 2023م، وقد نُشرت لاستطلاع مرئيات العموم في أغسطس 2022م.	60%	100%	2021-06-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
الربط مع مراكز الإيداع الدولية فيما يخص سوق السندات	مكتملة	2019-12-01م	مبادرة مكتملة	100%	100%	2022-05-25م	برنامج تطوير القطاع المالي
تنظيم عمل اللجان الشرعية في المؤسسات المالية	مكتملة	2020-07-01م	مبادرة مكتملة	100%	100%	2022-06-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
تنظيم عمل ومهام الالتزام الشرعي في المؤسسات المالية	مكتملة	2020-07-01م	مبادرة مكتملة	100%	100%	2022-06-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
تنظيم عمل الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية	مكتملة	2020-07-01م	مبادرة مكتملة	100%	100%	2022-06-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
تمكين الاعتراف المتبادل للمنتجات الاستثمارية وإدارة الأصول خارج المملكة	مكتملة	2019-06-15م	مبادرة مكتملة	100%	100%	2022-11-30م	برنامج تطوير القطاع المالي

● على المسار، الاختلاف 5% وما دون. ● متأخر عن المسار، أكثر 5% إلى 15%. ● متأخر جداً عن المسار، أكثر من 15%.

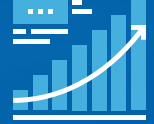
* وصف الهدف: تتلخص الأهداف الرئيسية لركيزة «تطوير سوق مالية متقدمة» في تسهيل جمع رأس المال من قبل الحكومة والقطاع الخاص، تقديم منصة فاعلة لتشجيع الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين، توفير بنية تحتية آمنة وشفافة، الحفاظ على استقرار الأسواق المالية، تعزيز قدرة المشاركين في السوق وتطورهم، وتويع الهدف: هدف استراتيجي مرتبط بالرؤية.

سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2023م والتحديات والدعم المطلوب

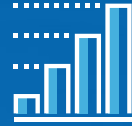
تستمر الهيئة في العمل على تنفيذ خطتها الاستراتيجية خلال العام 2023م لتحقيق عدد من الإنجازات، أبرزها:



رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي وزيادة ملكية المستثمرين الأجانب كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة لتصل إلى 16.5% بنهاية العام 2023م.



زيادة وتيرة الإدراجات في السوق المالية ضمن مساعي دعم الاقتصاد، وتنمية القطاعات الجديدة والواعددة وتوفير قنوات التمويل لها، وتستهدف الهيئة إدراج ما يزيد عن 24 شركة في عام 2023م.



رفع حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي ليصل إلى 20.1% بنهاية العام 2023م.



تعزيز الاستثمار المؤسسي في السوق المالية وتعميق قطاع صناديق الاستثمار وزيادة جاذبيته لعموم المستثمرين ورفع فاعليته كقناة استثمارية مؤسسية، وتستهدف الهيئة رفع نسبة الأصول المدارة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 27.4% بنهاية 2023م.



تطوير رأس المال البشري في قطاع السوق المالية السعودية لدعم السوق المالية بالموارد البشرية التي يحتاجها في هذه المرحلة من النمو.



تطوير وتنظيم قطاع مقدمي خدمات الأوراق المالية ودعم نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الناشئة التي لديها القدرة على نقل صناعة الخدمات المالية إلى آفاق جديدة لتسهيل التمويل وتحفيز الاستثمار.

وتسعى الهيئة إلى تحقيق ذلك من خلال العمل على عدد من المبادرات ضمن الأهداف الاستراتيجية كتعزيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية، وإعداد الإطار التنظيمي للإدراج المباشر في السوق الرئيسية، وإعداد الإطار التنظيمي لإدراج شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة (SPAC). إضافة إلى العمل على تنويع المنتجات المتاحة في السوق المالية ورفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة، وكذلك إعداد الإطار التنظيمي لمنصات التمويل عبر أدوات الدين. وستمضي الهيئة في طريقها لتحقيق المزيد من الإنجازات من خلال برنامج تطوير القطاع المالي، لدعم تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته في المجالات كافة، وإرساء أسس جديدة لتنويع مصادر الدخل.

إلا أن الهيئة قد تواجه تحديات من شأنها أن تؤثر في تطلعاتها المستقبلية كالمستجدات الاقتصادية والتنظيمية المحلية والعالمية، وما لها من آثار في السوق المالية وجاذبيتها للمصدرين والمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء. علاوة على أن التأخر في اعتماد آلية احتساب المعالجة الزكوية المتعلقة بأعمال الأوراق المالية وآلية احتساب الضرائب المفروضة على المستثمرين الأجانب، من شأنها أن تحد من جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة جاذبية سوق أدوات الدين في المملكة. ومن التحديات التي قد تواجهها الهيئة رفع جاذبية البيئة الاستثمارية والمحافظة على المكتسبات المحققة في تنويع قاعدة المستثمرين في خضم المتغيرات الاقتصادية الراهنة ويشمل ذلك المؤسسات المالية والأفراد. وستواصل الهيئة عملها بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص بالسوق المالية على معالجة تلك التحديات لتخفيف آثارها السلبية.



02

الباب الثاني: أعمال الهيئة

الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة.
الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية.



02

الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة

أولاً: البيئة الداخلية.

ثانياً: اللجان.

ثالثاً: العلاقات الدولية.

أولاً: البيئة الداخلية

1. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء

تلقت الهيئة خلال عام 2022م عدداً من الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء، واتخذت حيالها الإجراءات المناسبة، منها ما يلي:



تعميم الديوان الملكي رقم (74395) وتاريخ 1443/11/27هـ

المتضمن توجيه مجلس الوزراء الوزارات والمنشآت الحكومية وشبه الحكومية بعدم التعاقد مع منشآت الحراسات الأمنية المدنية الخاصة التي تقل أجور موظفي/ عاملي الأمن والسلامة لديها المسجلين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن (4500) ريال.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

التزمت الهيئة بما ورد في التوجيه من خلال نطاق عمل عقد الحراسات الجديد للعام المالي 2023م، بحيث لا يقل راتب رجل الأمن عن 4500 ريال.



تعميم الديوان الملكي رقم (55654) وتاريخ 1443/9/5هـ

المتضمن مودة قرار مجلس الوزراء رقم (510) وتاريخ 1443/9/4هـ القاضي بالموافقة على إحداث وحدة للتوثيق الإداري للأجهزة الحكومية، باسم (إدارة التوثيق الإداري) في المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، تهدف إلى توثيق وحفظ وثائق التنظيم الإداري للأجهزة الحكومية من تاريخ إنشائها، وترصد تطورها الإداري، وتقديم البيانات والمعلومات عنها للمستفيدين منها.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

زوّدت الهيئة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بنسخ من وثائق التنظيم الإداري، اشتملت على عشرة أنواع من الوثائق؛ لغرض توثيق وحفظ وثائق التنظيم الإداري للأجهزة الحكومية من تاريخ إنشائها، ورمد تطورها التاريخي، وإتاحة البيانات والمعلومات عنها للمستفيدين.



تعميم الديوان الملكي رقم (36982) وتاريخ 1443/6/14هـ

المتضمن الإشارة إلى الأمر السامي رقم (7095) في 1441/2/4هـ بشأن رفع كفاءة الأداء في أجهزة الدولة على نحو يخدم الصالح العام، القاضي في الفقرة «ثانياً» أن يكون لكل جهة ضابط اتصال أساسي وضابط اتصال بديل على مستوى عال من المسؤولية، ومرتبطان مباشرة بالوزير أو المسؤول الأول في الجهة، للتواصل معه عند الحاجة، وأن يزود الديوان الملكي بأسمائهم ومناصبهم وأرقام هواتفهم، وتحديث ذلك أولاً بأول.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

زودت الهيئة الديوان الملكي في حينه بأسماء وأرقام التواصل للأشخاص المكلفين باستلام ما يصدر عن المقام الكريم بأقصى سرعة ممكنة، كذلك تلتزم بتزويد الديوان الملكي بأي تغيير يطرأ على الأسماء أو قنوات التواصل أولاً بأول.



تعميم الديوان الملكي رقم (38851) وتاريخ 1443/6/23هـ

المتضمن توجيه مجلس الوزراء التأكيد على جميع الجهات الحكومية ذوات العلاقة بعدم انطباق حكم الفقرة (2) من البند (رابعاً) من الترتيبات التنظيمية والهيكلية المتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري، الصادرة بالأمر الملكي رقم (أ/277) في 1441/4/15هـ، على من يثبت اشتغاله بالتجارة من الموظفين العموميين، باعتبار أن اشتغاله بالتجارة يعد مخالفة إدارية.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

بناءً على المادة التاسعة عشرة من نظام السوق المالية، أعدت الهيئة وطوّرت قواعد السلوك المهني الخاصة بموظفيها بهدف تشجيع روح السلوك المهني وتوفير مناخ عمل أخلاقي ومهني للهيئة وموظفيها على حدّ سواء، ووضعت إجراءات تضمن سلامة تطبيقها والالتزام بها في جميع أنشطة الهيئة وتصرفات منسوبيها، وتعمل الهيئة بشكل مستمر على التأكد من عدم وجود أي مخالفة من منسوبيها لقواعد السلوك المهني أو تلك المخالفات الواردة في لائحة تنظيم العمل وجميع الأوامر والتوجيهات الصادرة في هذا الشأن، وستعمل الهيئة بما ورد في التوجيه الكريم ضمن قواعد السلوك المهني والمخالفات الواردة في لائحة تنظيم العمل.



تعميم الديوان الملكي رقم (51221) وتاريخ 1443/08/17هـ

المتضمن الإشارة إلى موافقة مجلس الوزراء على ما أشير إليه في محضر مجلس الشؤون السياسية والأمنية رقم (14564) وتاريخ 1443/8/12هـ حيال التأكيد على الجهات الحكومية بالالتزام بما قضت به الأوامر والأنظمة والضوابط ذات الصلة من عدم تداول الوثائق السرية عبر أي من وسائل التواصل الإلكترونية.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

بناءً على المادة التاسعة عشرة من نظام السوق المالية، أعدت الهيئة وطوّرت قواعد السلوك المهني الخاصة بموظفيها، إذ تؤكد قواعد السلوك المهني في مادتها الثالثة والتاسعة على المحافظة على سرية المعلومات والوثائق وتطبيق نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها، كذلك يتم توعية منسوبي الهيئة من خلال ورش العمل التوعوية التي تعقد وترسل على مدار العام. ويتم عرض تقارير ربع سنوية على لجنة المراجعة تتضمن نتائج أعمال إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي المنجزة خلال الربع وذلك استناداً إلى مهام لجنة المراجعة المعنية بمتابعة أعمال إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي.





تعميم الديوان الملكي رقم (27126)

وتاريخ 1443/6/15هـ

المتضمن الإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (555) وتاريخ 1440/9/23هـ، وموافقة مجلس الوزراء على ما أشير إليه في محضر مجلس الشؤون السياسية والأمنية رقم (9877) وتاريخ 1443/6/4هـ، منها: (1) التأكيد على الجهات الحكومية ومزودي خدمات الحوسبة السحابية بضرورة تطبيق ضوابط الأمن السيبراني للحوسبة السحابية ومنه: (ضوابط حماية البيانات والمعلومات التي توضح إجراءات نقل وآلية إتلاف البيانات)، بالإضافة إلى تطبيق جميع ما يصدر عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني من تشريعات وضوابط أمن سيبراني. (2) التأكيد على الجهات الحكومية ومزودي خدمات الحوسبة السحابية بضرورة تطبيق تصنيف البيانات الواردة في سياسات حوكمة البيانات الوطنية، الصادرة عن مكتب إدارة البيانات الوطنية في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (3) التأكيد على الجهات الحكومية بضرورة الالتزام بضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (555) وتاريخ 1440/9/23هـ والمتضمن في البند (ثالثاً) أن يقتصر استخدام البريد الإلكتروني الحكومي العام أو الخاص على المراسلات الرسمية المتعلقة بالعمل فقط، ولا يسمح للمستخدم بإرسال بريد باسمه عند استخدامه البريد الإلكتروني الحكومي العام، ولا يسمح كذلك باستخدام أي بريد إلكتروني شخصي في المراسلات الرسمية المتعلقة بالعمل.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

تطبق وتلتزم الهيئة بضوابط الأمن السيبراني للحوسبة السحابية ومنها (ضوابط حماية البيانات والمعلومات التي توضح إجراءات نقل وآلية إتلاف البيانات)، بالإضافة إلى تطبيق جميع ما يصدر من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني من تشريعات وضوابط أمن سيبراني. كذلك عملت على تصنيف بياناتها وفقاً لتصنيف البيانات الواردة في سياسات حوكمة البيانات الوطنية الصادرة عن مكتب إدارة البيانات الوطنية في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، واتخذت الإجراءات اللازمة والتعميم على عموم منسوبي الهيئة بضرورة الالتزام بضوابط تقنية المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (555) والمتضمن في البند (ثالثاً) أن يقتصر استخدام البريد الإلكتروني الحكومي العام أو الخاص على المراسلات الرسمية المتعلقة بالعمل فقط، ولا يسمح للمستخدم بإرسال بريد باسمه عند استخدامه البريد الإلكتروني الحكومي العام، ولا يسمح كذلك باستخدام أي بريد إلكتروني شخصي في المراسلات الرسمية المتعلقة بالعمل.

2. اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

تنص الفقرة (أ) من المادة العاشرة من نظام السوق المالية على الآتي: « يعقد المجلس اجتماعاته بناءً على دعوة من رئيسه، ويشتترط حضور 3 من أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يُرَجَّح الجانب الذي يصوت معه رئيس الاجتماع.»

اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من الأعضاء



وقد بلغ عدد الموضوعات التي ناقشها مجلس الهيئة 531 موضوعاً في عام 2022م مقارنة بـ 573 موضوعاً في عام 2021م، وأصدر حيالها القرارات المناسبة.



3. القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية

القوى العاملة



الموظفون المنضمون والمستقيلون

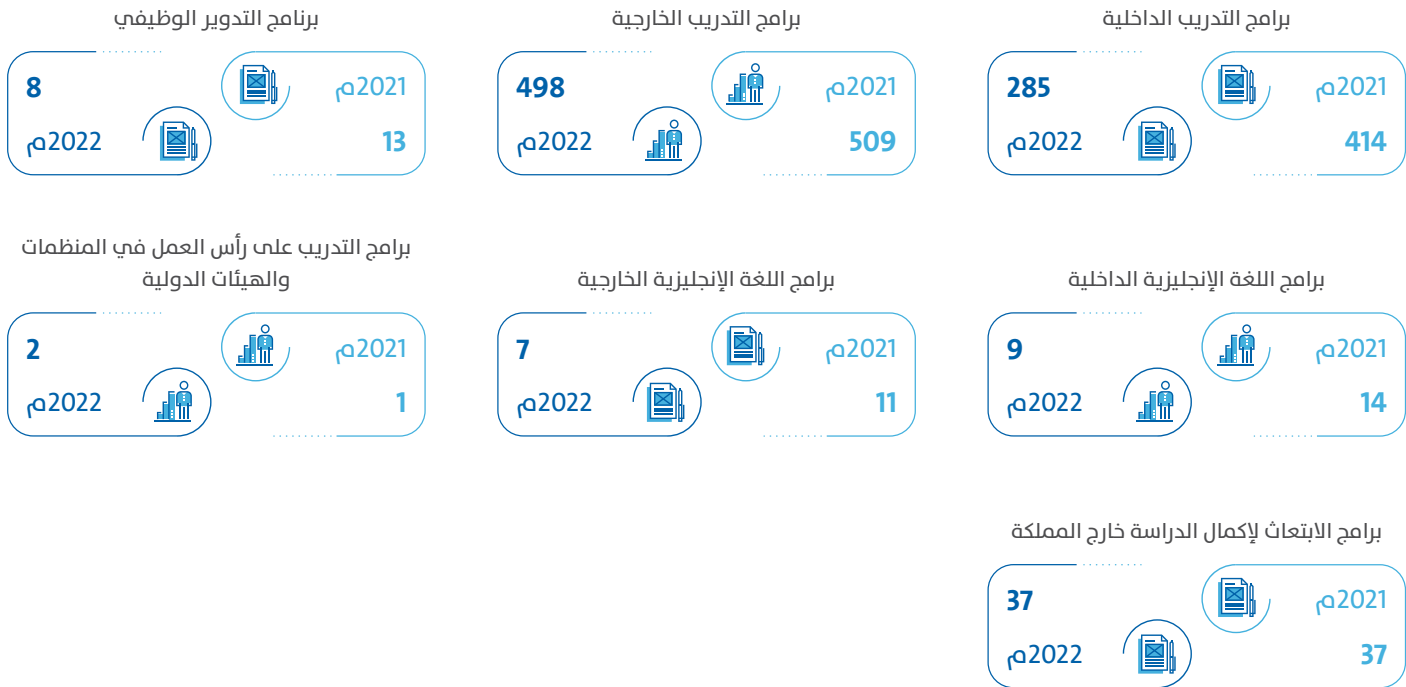


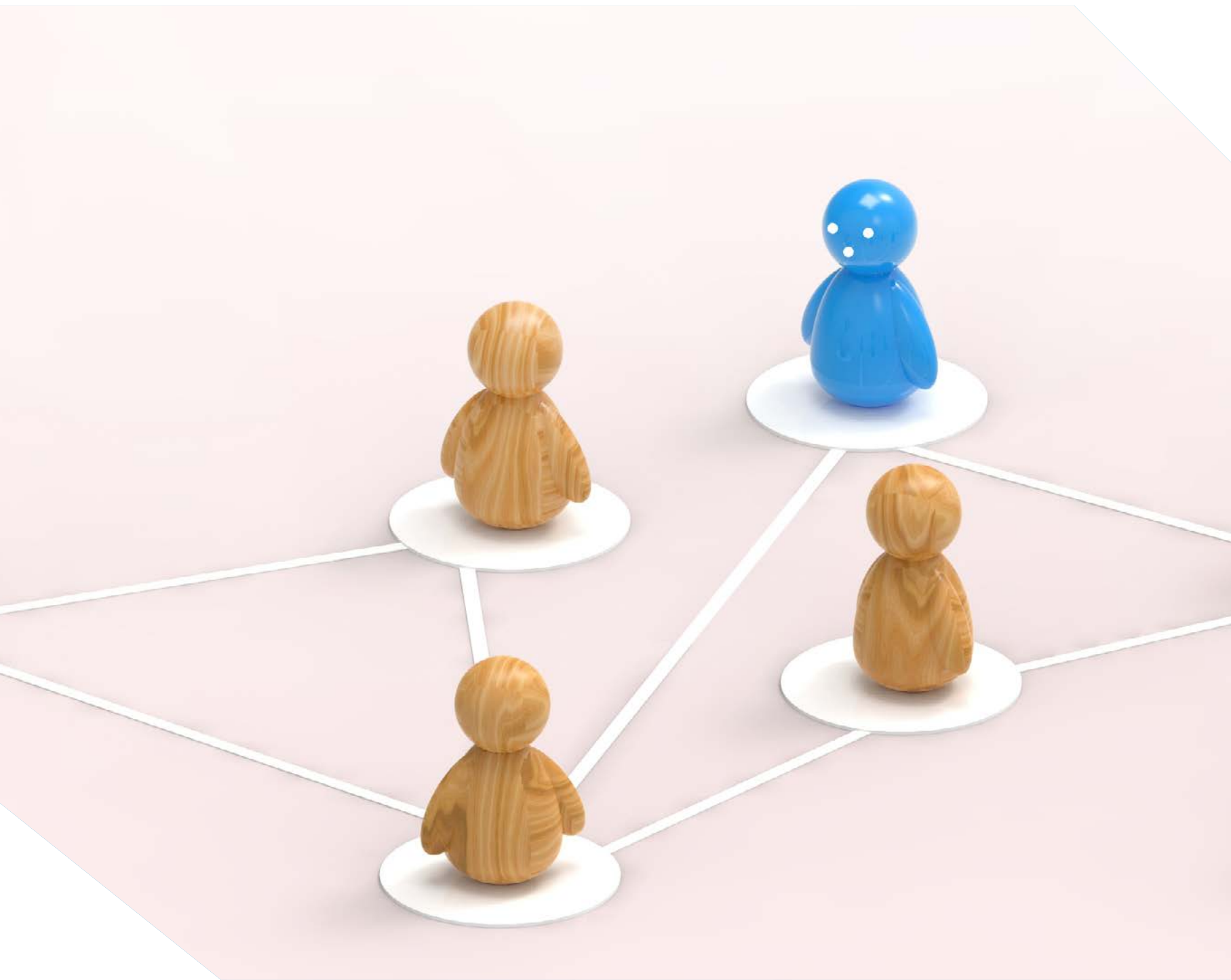
الجدول رقم (3): التأهيل العلمي لمنسوبي الهيئة

المؤهل العلمي	الثانوية العامة فما دونها	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عال / ماجستير	دكتوراه	الإجمالي
عام 2021م	61	63	340	276	1	741
النسبة من الإجمالي	% 8.2	% 8.5	% 45.9	% 37.2	% 0.1	% 100
عام 2022م	59	60	388	266	4	777
النسبة من الإجمالي	% 7.6	% 7.7	% 50.0	% 34.2	% 0.5	% 100

برامج التدريب والتطوير

عدد المشاركين/المشاركات من منسوبي الهيئة في برامج تطوير الموارد البشرية:





المسؤولية الاجتماعية

واصلت الهيئة إسهاماتها المجتمعية الفعّالة وكان من أبرزها في عام 2022م الآتي:



برامج التدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات والكليات في المملكة:

تتيح الهيئة لطلاب وطالبات الجامعات والمعاهد ممن تتطلب تخصصاتهم الممارسة التطبيقية فرصة التدرّب في إحدى إدارات الهيئة المختلفة (بحسب التخصص). وتقدم لهم الهيئة المزايا التنافسية إضافةً إلى دعمهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم من البرنامج، وقد التحق بهذا البرنامج 68 طالباً وطالبة خلال عام 2022م من مختلف الجامعات والتخصصات.



التدريب على رأس العمل داخل الهيئة للخريجين السعوديين المتفوقين من مختلف الجامعات:

يهدف البرنامج إلى استقطاب المتفوقين من خريجي الجامعات ذوي التخصصات المناسبة، بهدف تنمية المعارف والمهارات المهنية للطلاب بأسلوب التدريب على رأس العمل في مجالات السوق المالية وأنشطتها. وبلغ عدد الملتحقين بالبرنامج عام 2022م 49 متدرّباً/ متدرّبة، موزعين على سبعة مسارات تخصصية هي: المال والاستثمار، والأنظمة والتشريعات، والإدارة، والتفتيش، والالتزام، والعلاقات الدولية والأبحاث، والتقنية والعمليات.

الأجندة البحثية

تسعى الهيئة عبر أبحاثها البحثية لمد جسور التواصل مع الباحثين في المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية بهدف تقديم الأبحاث الرصينة في المجالات ذات الصلة بالأسواق المالية ووظائف الهيئة الرئيسية. إذ تحدّثت الهيئة بشكل دوري قائمة المجالات البحثية لتعكس أبرز المواضيع ذات الأهمية للسوق المالية، وقد فاق إجمالي المقترحات البحثية المستلمة 20 مقترحاً بحثياً في عام 2022م، تم اعتماد 4 منها. وبلغ عدد الباحثين للدراسات المعتمدة خلال نفس الفترة 14 باحثاً يمثلون أكثر من 5 جامعات محلية وعالمية. أبرز أهداف الأجندة البحثية والتعاون مع الجهات البحثية والأكاديمية:

03

دعم الباحثين الأكاديميين في التعرف والتعرض لقضايا السوق المالية.

02

تحقيق الاستقلالية في عدد من الأبحاث العلمية الرصينة بما يدعم عملية اتخاذ القرار.

01

رفع مستوى الوعي و الثقافة المالية من خلال نشر مخرجات تلك الأبحاث في موقع الهيئة الرسمي وحساباتها في وسائل التواصل الاجتماعي.

05

تحقيق المستويات المأمولة من تبادل المعرفة بين الممارسين في السوق المالية والأكاديميين.

04

رفع مستوى جودة الدراسات والأبحاث من خلال النشر.

4. برنامج التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين

وفرت الهيئة لمنسوبيها البرنامجين التحفيزيين التاليين:



2. برنامج التمويل السكني

تماشياً مع التوجهات الحكومية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير المسكن الملائم لهم، ولتوطيد علاقة الهيئة بموظفيها، ولتعزيز روح الانتماء لديهم، رعت الهيئة برنامج «التمويل السكني للموظفين» بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية؛ إذ تتحمل الهيئة كامل نسبة المرابحة على التمويل. ومن مزايا هذا البرنامج توفير التمويل طويل الأجل، وينتفع من هذه المزايا جميع موظفي الهيئة السعوديين بحسب شروط البرنامج وأحكامه، ولمرة واحدة فقط خلال فترة خدمتهم في الهيئة. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج 170 موظفاً وموظفةً حتى نهاية عام 2022م، بنسبة 21.9% من إجمالي موظفي الهيئة.



1. برنامج التوفير والادخار

تعدّ الهيئة سباقاً في مجال نشر وتشجيع ثقافة التوفير والادخار بين منسوبيها؛ فقد وضعت برنامجاً لتحفيز الموظفين على الادخار باسم «برنامج التوفير والادخار»، وهو برنامج ادخاري طويل الأمد يتميز بالمرونة، تقدم الهيئة من خلاله مساهمة مالية تُضاف إلى قيمة مساهمة الموظف المشترك في البرنامج بما يحقق هدف نشر وتشجيع ثقافة الادخار، ويُعد الدخول في البرنامج والانسحاب منه اختيارياً وفي أي وقت، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشاركين في البرنامج حتى نهاية عام 2022م بلغ 553 موظفاً وموظفةً بنسبة 71.2% من إجمالي موظفي الهيئة.

5. بيئة العمل المادية في الهيئة

يضع الدليل الاسترشادي لبيئة العمل المادية للأجهزة الحكومية الصادر عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المفاهيم المعيارية والمواصفات القياسية لضمان بيئة عمل فاعلة في الأجهزة الحكومية لكل من العاملين وكذلك المستفيدين من خدماتها. وتم تحديد المكونات ومؤشراتها المختلفة وفقاً لما توصلت إليه الدراسات والمسوحات الميدانية في هذا المجال وذلك لضمان جودة البيئة المادية وما يتعلق بها من آثار في العاملين في تلك البيئات وبالتالي إنتاجية الجهة الحكومية.

تتكون المكونات الرئيسية لبيئة العمل المادية للمكاتب بحسب ما وردت في الدليل الإرشادي من:



وبعد مراجعة الدليل وعناصر بيئة العمل المادية ومقارنتها مع الممارسات المطبقة في الهيئة تبين ما يلي:

عنصراً مطبقة في الهيئة حالياً

325

عنصراً يغطيها الدليل

342

عناصر قابلة للتحسين وفقاً لطبيعة عمل الهيئة؛ هي:

6



11

عنصراً لا تنطبق على
طبيعة عمل الهيئة؛ هي:

01 استخدام الأجهزة
الصوتية لغير الأغراض
المخصصة لها.

02 تحليل مياه الشرب.

03 تضع الجهة إرشادات للحد
من الضوضاء.

04 تقع الجهة في محيط
المصانع والورش.

05 تقع الجهة في محيط
المجمعات التعليمية.

06 تقع الجهة بجوار محطات
النقل المتنوعة.

07 تقع الجهة في محيط
المجمعات الحكومية.

08 تُعد الآلات والأجهزة
المكتبية في الجهة
مصدر ضوضاء.

09 تُعد الأبواب في الجهة
مصدر ضوضاء.

10 يُعد المستفيدون من
الجهة مصدراً للضوضاء.

11 يُعد العاملون في الجهة
مصدراً للضوضاء.

6. مركز الوثائق والمحفوظات

يعدّ مركز الوثائق والمحفوظات الجهة المسؤولة عن حفظ وأرشفة الوثائق بالهيئة بما يتوافق مع اللوائح والأنظمة الصادرة عن المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، كذلك يبرز دور المركز في تنظيم المعاملات الإدارية بالهيئة من خلال نظام تقني يتم من خلاله تتبع سير المعاملات بشكل كامل، والتأكد من اكتمالها وجاهزيتها وإمكانية استرجاعها عند الحاجة.

من أبرز إنجازات المركز عام 2022م الآتي:

- اعتماد أول قائمة وثائق تخصصية للهيئة، لتكون الهيئة من أوائل الجهات الحكومية التي تحقق ذلك. وستسهم هذه القائمة، بشكل فاعل، في تنظيم العمل الوثائقي بالهيئة.
- إيداع اللوائح التنظيمية الصادرة عن الهيئة خلال العام 2022م لدى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات باللغتين العربية والإنجليزية؛ البالغ عددها (18) وثيقة؛ تشمل على اللوائح والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة، ليتم نشرها في الموقع الخاص بالمركز الوطني لتنفيذاً للمادة (4/3) من لائحة الاطلاع على الوثائق والمحفوظات وتداولها.
- التدقيق اللغوي لـ (174) وثيقة متنوعة؛ ما بين أخبار للنشر، ومحاضر اجتماعات، وقرارات للجان، ولوائح وسياسات لمختلف إدارات الهيئة والأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.
- إطلاق حملة للتوعية بأهمية المحافظة على الوثائق السرية، وبثّها عبر شاشات العرض التلفزيونية المنتشرة في مختلف مرافق الهيئة، وذلك بالتزامن مع الحملة التي أطلقها المركز الوطني للوثائق والمحفوظات في اليوم العالمي للإرشيف بتاريخ 2022/6/9م.



7. مباني الهيئة المملوكة والمستأجرة



مستأجرة

مبنى مقر الهيئة 2 -البرج الشرقي -مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني -الرياض.
أرض مواقف سيارات خارجية لمبنى مقر الهيئة الرئيسي-الرياض مخصصة للزوار والموظفين.



مملوكة

مبنى مقر هيئة السوق المالية
الرئيسي - الرياض.

8. المشروعات الاستراتيجية والتشغيلية والرأسمالية

عملت الهيئة على تنفيذ خمسة مشروعات مرتبطة بمسئوليات الخطة الاستراتيجية للهيئة بلغت تكلفتها الإجمالية ما يقارب 45,5 مليون ريال، وبلغ متوسط نسبة تنفيذ هذه المشروعات 77% نظراً إلى أن أربعة منها سيكتمل إنجازها في عام 2023م.

كذلك نفذت الهيئة عدداً من المشروعات التشغيلية والرأسمالية في عام 2022م، تركزت في تحقيق مستهدفات الخدمات الإدارية والصيانة والتشغيل وتحسين مشروعات تطبيقات الأعمال الداخلية والبنية التحتية للهيئة. وقد بلغت تكلفتها الإجمالية ما يقارب 234 مليون ريال، ومعظم هذه المشروعات تتعلق بالخدمات التشغيلية المستمرة التي يتطلبها الجهاز، واكتملت جميع المشروعات الأخرى غير الخدمية لتبلغ نسبة التنفيذ 100%.

الجدول رقم (4): المشروعات التشغيلية والرأسمالية والاستراتيجية

نوع المشروعات	إجمالي التكاليف (الريال السعودي)	الاعتماد الوارد في الميزانية	متوسط نسبة التنفيذ
تشغيلية	227,144,495.0	245,658,735.0	خدمات مستمرة ¹
رأسمالية	6,447,486.4	7,328,150.0	99%
إستراتيجية	45,495,500.0	47,405,000.0	77%
الإجمالي	279,087,481.4	300,391,885.0	88%

1. معظم المشروعات التشغيلية للهيئة مشروعات خدمية ولا تتضمن نسب تنفيذ، وتقاس نسبة التنفيذ فيها بانتهاء العقد مع مقدم الخدمة.

ثانياً: اللجان

1. اللجنة الاستشارية للهيئة

تمارس اللجنة أعمالها بصفقتها جهة استشارية لمجلس الهيئة، وقد صدر قرار مجلس الهيئة رقم (3-26-2022) وتاريخ 1443/10/22هـ الموافق 2022/05/23م بإعادة تشكيلها لتضم في عضويتها عدداً من الأعضاء غير المتفرغين من المشاركين في السوق، والخبراء، والمختصين والأكاديميين من ذوي الخبرة والكفاءة. وهم:



الأستاذ

عبداللطيف بن علي السيف

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، شركة سبعين للاستثمار



الأستاذ

عبدالعزیز بن محمد العجاجي

الرئيس التنفيذي لشركة مورغان ستانلي السعودية



المحامي

عبدالرحمن بن عبدالمحسن النافع

مؤسس مكتب عبدالرحمن بن عبدالمحسن النافع



الأستاذ

محمد بن سليمان الرميح

الرئيس التنفيذي للسوق المالية «تداول»



الأستاذ

فهد بن خالد السعود

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة ألفا المالية



الدكتور

عبدالله بن حمد الفوزان

رئيس مجلس إدارة كبي بي إم جي الفوزان وشركاه



الدكتور

فهد بن إبراهيم الشثري

وكيل المحافظ للرقابة في البنك المركزي السعودي



الدكتور

فهد بن عبد الله الحويمني

المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة منصة إباب للتسويق - كاتب سعودي

55.01

وتشمل مهام اللجنة الآتي:



إبداء الرأي والتوصية في كل ما من شأنه المساهمة في تطوير السوق وحماية المستثمرين في الأوراق المالية.



مناقشة الموضوعات والمقترحات التي يقدمها المشاركون في السوق، وتلمس ردود أفعالهم حول أي تغييرات أو سياسات جديدة تود الهيئة تبنيها على أن يتم ذلك بعد موافقة مجلس الهيئة.



تقديم التوصيات والمقترحات لأي موضوعات قد يطلب مجلس الهيئة أو رئيس مجلس الهيئة دراستها.

وعقدت اللجنة خلال دورة أعمالها التاسعة في عام 2022م (3) اجتماعات، وقدمت فيها مجموعة من المقترحات والتوصيات حيال عدة موضوعات، وفيما يلي أبرز الموضوعات التي ناقشتها اللجنة خلال اجتماعاتها:



دعم نمو وانتشار صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء.



تهيئة الإطار التنظيمي لإصدار وتداول الأوراق المالية الرقمية (SECURITY TOKEN OFFERING, STO).



تذبذب الشركات خلال فترة إجراءات المصدر.



مشروع اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.



مراجعة الأطر التنظيمية للمستثمرين الأجانب.

2. اللجنة الإدارية

عُقدت لائحة اللجنة الإدارية بقرار المجلس رقم (5-12-2022) وتاريخ 21/06/1443هـ الموافق 2022/01/24م. وتتكون عضوية اللجنة على النحو الآتي:



الأمين العام لمجلس الهيئة
عضواً وأميناً للجنة



نائب رئيس المجلس
نائب رئيس اللجنة



رئيس المجلس
رئيساً للجنة



وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ
عضواً



وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية
عضواً



وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
عضواً



وكيل الهيئة للتقنية والرقمنة
عضواً



وكيل الهيئة لمؤسسات السوق
عضواً



وكيل الهيئة للموارد المؤسسية
عضواً



المدير العام للتواصل وحماية المستثمر
عضواً



المدير العام للمراجعة الداخلية
عضواً



المدير العام للمخاطر
عضواً



المدير العام للقوائم المالية ومراجعي الحسابات
عضواً

وقد عقدت اللجنة 29 اجتماعاً خلال عام 2022م، ناقشت خلالها 48 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها.

3. لجنة التعاملات الإلكترونية

بناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (5- 12- 2022) وتاريخ 1443/06/21هـ الموافق 2022/01/24م، أعيد تشكيل لجنة التعاملات الإلكترونية لتتكون اللجنة بموجب من:



وكيل الهيئة للموارد المؤسسية
عضواً



عضو المجلس الأستاذ أحمد بن راجح الراجح*
نائباً للرئيس



رئيس المجلس
رئيساً للجنة



وكيل الهيئة لمؤسسات السوق
عضواً



وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
عضواً



وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ
عضواً



الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الشعلان
عضواً مستقلاً



مدير عام التواصل وحماية المستثمر
عضواً



وكيل الهيئة للتقنية والرقمنة
عضواً

عقدت اللجنة 8 اجتماعات خلال عام 2022م، ناقشت خلالها 25 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها واتخذت في شأنها القرارات والتوصيات المناسبة، وبلغ عدد القرارات 13 قراراً وتوصية واحدة، ومن أبرز إنجازات اللجنة الآتي:

- الموافقة على إطار ومجال التحول الرقمي للخدمات الرقمية الخارجية لمؤسسات السوق المالية.
- الموافقة على تأسيس لجنة مراجعة البنية المؤسسية.
- الموافقة على إعادة تصميم آلية إدارة الطلبات التقنية.
- الموافقة على آلية النموذج الموحد لمعالجة الطلبات وتقديم الخدمات الرقمية الداخلية.
- تحديث وإطلاق عدد من الأنظمة التقنية، من أبرزها:
 - « النظام القائم للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.
 - « نظام التزام المنتجات الاستثمارية.
- تحديث وإطلاق عدد من الخدمات الرقمية من خلال الربط التقني بين الهيئة والجهات الحكومية التالية:
 - « البنك المركزي السعودي.
 - « وزارة العدل.
 - « وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- الموافقة على التوصيات النهائية للمشروعات الرقمية للعام 2023م.

* نظراً لصدور الأمر الملكي الكريم رقم (53597) و تاريخ 1444/08/06هـ القاضي بإعادة تشكيل مجلس الهيئة، تم تسمية عضو مجلس الهيئة سعادة الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن نائباً لرئيس لجنة التعاملات الإلكترونية.

4. لجنة تطوير الموارد البشرية

تتكون لجنة تطوير الموارد البشرية من:



عضو المجلس الأستاذ أحمد بن راجح الراجح¹
رئيساً للجنة



وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية
نائباً للرئيس



وكيل الهيئة للموارد المؤسسية
عضواً



وكيل الهيئة لمؤسسات السوق
عضواً



مساعد وكيل الهيئة للشؤون القانونية
والتنفيذ
عضواً



مساعد وكيل الهيئة للشركات المدرجة
والمنتجات الاستثمارية
عضواً



مدير إدارة الموارد البشرية
عضواً

ووفقاً للائحة عمل اللجنة في مادتها الخامسة المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم المجلس رقم (5-12-2022) وتاريخ 21/06/1443هـ الموافق 2022/01/24م، تتولى اللجنة الإشراف على برامج تطوير الموارد البشرية وتتمارس صلاحياتها بحسب ما يقره جدول الصلاحيات وتشمل مهام اللجنة الآتي:

1. رسم السياسة العامة لتطوير الموارد البشرية بما في ذلك بناء علاقات التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية.
2. اعتماد خطة تطوير الموارد البشرية.
3. التوصية لصاحب الصلاحية بالموافقة على ميزانية تطوير الموارد البشرية.
4. وضع الضوابط المنظمة لجميع برامج تطوير الموارد البشرية بالهيئة ومنها الضوابط المتعلقة ببرامج التعليم والتخصصات المستهدفة ومعايير المفاضلة بين المرشحين والجامعات الموصى بها، والضوابط المنظمة لبرامج الانتظام الجزئي بالمؤسسات التعليمية، وبرنامج الإلتحاق بالمنظمات الخارجية، والبرامج التخصصية، وبرامج التدريب الداخلي، والشهادات المهنية والاختبارات العلمية وبرامج اللغة الإنجليزية، وبرامج الواعدين للوظائف القيادية.

وقد عقدت اللجنة 10 اجتماعات خلال عام 2022م، ناقشت خلالها 20 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها واتخذت في شأنها القرارات و التوصيات المناسبة، وقد بلغ عدد القرارات 13 قراراً، و 5 توصيات.

* نظراً لصدور الأمر الملكي الكريم رقم (53597) و تاريخ 08/06/1444هـ القاضي بإعادة تشكيل مجلس الهيئة، تم تسمية عضو مجلس الهيئة سعادة الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود رئيساً للجنة تطوير الموارد البشرية.

5. لجنة المراجعة

تلتزم اللجنة في ممارسة مهامها المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة بصلاحياتها المحددة لها بموجب جدول الصلاحيات، وتشكلت عضوية لجنة المراجعة على النحو الآتي:



الاستاذ خالد بن محمد الخويطر
عضو مستقل
عضواً



الدكتور خالد بن محمد الطويل
عضو مستقل
نائباً للرئيس



عضو مجلس الهيئة الأستاذ خالد بن محمد الصليح*
رئيساً للجنة

وتتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

1. متابعة أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الهيئة، من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ أعمالها ومهامها.
2. دراسة أي قيود على أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية من شأنها التأثير في قدرتها على أداء أعمالها ومهامها، وتقديم المقترحات والتوصيات لمعالجتها.
3. دراسة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة وإعداد تقرير يتضمن المقترحات والتوصيات في شأنه.
4. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير.
5. تقديم المشورة إلى المجلس حيال فاعلية مدير عام الإدارة العامة للمراجعة الداخلية والتوصية بخصوص تقييم أدائه.
6. التأكد من ملاءمة وكفاية ترتيبات الهيئة فيما يخص قيام موظفيها بالإبلاغ عما يقلقهم حيال أي ممارسات مخالفة أو غير نظامية داخل الهيئة.
7. التوصية للمجلس بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإنهاء خدماته، على ألا يتجاوز مجموع مدة تعيينه خمس سنوات متصلة، ويجب انقضاء فترة سنتين قبل معاودته أعمال المراجعة.
8. دراسة خطة المراجع الخارجي للقيام بأعمال المراجعة الخارجية.
9. متابعة أعمال المراجع الخارجي، ودراسة الصعوبات التي يواجهها وملحوظاته، ومتابعة ما تم في شأنها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة في ذلك، على أن يُعقد الاجتماع بالمراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل في السنة.
10. مراجعة التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول أداء الميزانية وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة.
11. دراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية والتوصية للمجلس لاعتمادها.
12. إصدار تقرير لجنة المراجعة وإرفاقه مع القوائم المالية للهيئة.
13. دراسة خطة المراجعة الداخلية السنوية للهيئة والتأكد من فاعليتها.
14. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية وإبداء الرأي والتوصية للمجلس في شأنها إن تطلب الأمر.

وعقدت اللجنة 6 اجتماعات خلال عام 2022م، ناقشت خلالها 29 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها، وشملت التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول الأداء وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة، ودراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية، والتوصية للمجلس باعتمادها بالإضافة إلى تقارير التدقيق الداخلي المدرجة على جدول أعمالها وذلك للتحقق من وجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية وتقديم أي توصيات من شأنها تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتطويره بما يحقق أغراض الهيئة ويحمي مصالحها بكفاءة عالية وتكلفة مناسبة، وتقارير متابعة أعمال إدارة السلوك المهني والإلتزام الداخلي الربعية. وأصدرت في شأنها 18 قراراً و 4 توصيات.

* نظراً لحدوث الأمر الملكي الكريم رقم (53597) و تاريخ 1444/08/06هـ. القاضي بإعادة تشكيل مجلس الهيئة، تم تسمية عضو مجلس الهيئة سعادة الدكتور وليد بن محمد العيسى رئيساً للجنة المراجعة.

ثالثاً: العلاقات الدولية

1. الشؤون الدولية

واصلت الهيئة توطيد وتعزيز علاقاتها الإقليمية والدولية بالمنظمات والهيئات النظرية، وغيرها من الجهات العاملة في تنظيم ومراقبة الأسواق المالية، والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية في المجالات ذات العلاقة. وسعيًا إلى اكتساب المعارف وتبادل الخبرات والمعلومات وتوطيد العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة، وتعزيز سبل التعاون المشترك، تعاونت الهيئة مع عددٍ من الجهات التنظيمية المعنية في جملة من المجالات، بالإضافة إلى المشاركة في فرق عمل دولية لتنفيذ مشاريع تتعلق بالأسواق المالية، إذ بلغ عدد مقاعد منسوبي الهيئة المشاركين في اللجان وفرق العمل التابعة للمنظمات الدولية 41 مقعداً بنهاية العام 2022م. كذلك شاركت الهيئة في عام 2022م في مجموعة من المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها.

ومن أبرز إنجازات وإسهامات الهيئة في المنظمات الدولية:

المجلس، وذلك بما يتيح ترويج المنتجات المالية التي يوافق على تسجيلها بين دول المجلس وفقاً لأحكام لوائح التسجيل البيئي التي سيتم الاتفاق عليها من قبل اللجنة بعد نفاذ هذا الإطار.

5. شاركت الهيئة في مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) والذي أصدر عدداً من المعايير ومسودات المعايير خلال عام 2022م.

1. حافظت الهيئة على مقعدها في مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو)، بعد انتخاب سعادة عضو مجلس الهيئة الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود نائباً لرئيس لجنة الأسواق الناشئة في المنظمة للدورة الجديدة (2022-2024).

2. ترأست الهيئة فريق عمل التقنية المالية للجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة «أيوسكو».

3. شاركت الهيئة في أسبوع المستثمر العالمي المنظم من قبل منظمة «أيوسكو»، وبمشاركة العديد من الجهات التنظيمية والجهات ذات العلاقة على مستوى العالم، والذي يهدف إلى تعزيز الثقافة المالية للمستثمرين وحمايتهم.

4. اعتماد النسخة النهائية للإطار التنظيمي للتسجيل البيئي للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون، وذلك خلال الاجتماع العاشر للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون. والذي يُعدُّ أولى خطوات تمكين التسجيل البيئي للمنتجات المالية بين دول

وتشارك الهيئة في عضوية عددٍ من المنظمات الإقليمية والدولية على النحو التالي:



المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو)

تاريخ الانضمام: 2010م



مدريد



اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
UNION OF ARAB SECURITIES AUTHORITIES

اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

تاريخ الانضمام: 2007م



أبوظبي



هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية
الإسلامية (أيوفي)

تاريخ الانضمام: 2016م



المنامة



مشروع تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية

تاريخ الانضمام: 2010م



الرياض



المنتدى الدولي لمنظمي مهنة المراجعة المستقلين

تاريخ الانضمام: 2019م



طوكيو



مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تاريخ الانضمام: 2017م



كوالالمبور



2. المؤشرات الدولية

حققت المملكة مراتب متقدمة في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية، ووفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD للعام 2022م، ارتفع ترتيب المملكة في 9 مؤشرات ضمن 12 مؤشراً تتعلق بالأسواق المالية، في حين حافظت على ترتيبها في 3 مؤشرات مقارنةً لعام 2021م. ويمثل هذا التقدم انعكاساً لعدد من الجهود والإجراءات التي أُتخذت في السوق المالية خلال الفترة الماضية لتطوير قطاع السوق المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية فيها. وستواصل الهيئة الجهود لتحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال محور اقتصاد مزدهر لتحقيق مراكز متقدمة في عدد من مؤشرات التنافسية العالمية.

الجدول رقم (5): ترتيب المملكة في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2022م على مستوى دول مجموعة العشرين وعالمياً:

اسم المؤشر	ترتيب المملكة بين دول مجموعة العشرين G20	ترتيب المملكة عالمياً
مؤشر الأسواق المالية (سهولة الوصول إلى الأسواق المالية الأجنبية والمحلية)	2	12
مؤشر أسواق الأسهم (توفير التمويل للشركات)	4	13
مؤشر مجالس الإدارة (تقوم مجالس إدارة الشركات بالإشراف على إدارة الشركات بفعالية)	3	15
مؤشر السوق المالية (نسبة التغيير في المؤشر)	4	13
مؤشر رسملة سوق الأسهم (نسبة من الناتج المحلي)	1	2
مؤشر الطروحات العامة الأولية (متوسط الفترة 2019-2021)	3	3
مؤشر حقوق المساهمين (حقوق المساهمين مطبقة بشكل كاف)	1	8
مؤشر رأس المال الجريء (إتاحة رأس المال الجريء للأعمال بسهولة)	2	9





02

الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية

أولاً: اللوائح التنفيذية.
ثانياً: منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية.



أولاً: اللوائح التنفيذية

تتولى الهيئة مسؤولية سن واعتماد اللوائح التنفيذية المنظمة للسوق المالية وإصدار التعليمات بناءً على ما نصت عليه أحكام نظام السوق المالية ونظام الشركات.

وتمارس الهيئة أدوارها التنظيمية والتطويرية بشكل متوازن وبما يضمن عدم تداخل تلك الأدوار؛ إذ تقوم بتنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وتعمل أيضاً على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية وتعزيز مبدأ الإفصاح كما تنص عليه المادة الخامسة من نظام السوق المالية.

1. اللوائح التنفيذية الجديدة

اعتمدت الهيئة خلال العام 2022م ثلاث لوائح تنفيذية جديدة على النحو التالي:



التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر

تهدف التعليمات إلى تنظيم طرح وحدات صناديق الاستثمار التي تؤسس لغرض مزاولة نشاط التمويل المباشر، وإدارة تلك الصناديق، وعملياتها، بما في ذلك شروط منح التمويل المباشر للمستفيد، وقيود الاستثمار، والواجبات الإضافية على مدير الصندوق في هذا الشأن.



لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية

تهدف اللائحة إلى تطوير الإطار التنظيمي للترخيص والإشراف والرقابة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية لتأدية مهامها والتزاماتها بفعالية، إضافة إلى تعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية، وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية دعماً لنموها وازدهارها، والعمل على تطوير الإجراءات الكفيلة بتحقيق الإشراف والرقابة الفعالة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والمعايير في هذا الشأن.



تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية

تهدف هذه التعليمات إلى وضع قواعد ومعايير الحوكمة الشرعية لمؤسسات السوق المالية.

2. اللوائح التنفيذية المعدلة

اعتمدت الهيئة خلال العام 2022م عدداً من التعديلات على مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:



لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية

يهدف هذا التعديل إلى تطوير إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية لتعزيز دور الهيئة في حماية المستثمرين.

تتمثل أبرز العناصر الرئيسية للتعديلات في الآتي:

- أ. تنظيم إجراءات نظر الدعوى عبر المنصة الإلكترونية للترافع أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، بما في ذلك تقديم صحيفة الدعوى وإيداعها لدى اللّجنة، وعقد جلسات النظر عن بُعد، وتبادل المذكرات، وإصدار القرارات، والاعتراض عليها.
- ب. إضافة متطلب على مؤسسة السوق المالية أو شركة المساهمة المدرجة في جميع الدعاوى التي تكون طرفاً فيها، أن يكون رفعها للدعوى أو الترافع فيها وتقديمها لأي طلبات أو مذكرات إلى اللّجنة أو لجنة الاستئناف من محامٍ أو ممثل نظامي مرخص لهما في المملكة.
- ت. تنظيم إجراءات تقديم الطلبات العارضة، بما في ذلك حق أطراف الدعوى في التقدم مباشرة إلى اللّجنة بالطلبات العارضة المرتبطة بالطلب الأصلي.
- ث. تنظيم إجراءات اعتماد الدعوى الجماعية من قبل لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية مباشرة، إذا رأت أن عدداً من النزاعات القائمة لديها تتطابق من حيث الأسس النظامية والوقائع المدعى بها وموضوع الطلبات.



قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

تهدف التعديلات إلى تنظيم خيار زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم دون حق الأولوية وفقاً لنظام الشركات، بما في ذلك الآتي:

- أ. تحديد فئات المستثمرين الذين يجوز طرح الأسهم المصدرة عليهم.
 - ب. تحديد الحد الأعلى لنسبة الزيادة في رأس المال دون حق الأولوية بنسبة 15% من رأس مال المصدر لكل عملية زيادة في رأس المال دون حق الأولوية.
- ليكون ذلك الخيار خياراً إضافياً لشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية إلى جانب الخيارات المتاحة حالياً لزيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية أو إصدار الرسمة أو تحويل الديون أو الاستحواذ على شركة أو شراء أصل.



قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

تهدف هذه التعديلات في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح الهيئة التنفيذية وقواعدها إلى المواءمة مع لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية بعد اعتمادها من مجلس الهيئة في عام 2022م.



قواعد الكفاية المالية

يهدف هذا التعديل إلى تطوير قواعد الكفاية المالية لتعزيز الاستقرار المالي لمؤسسات السوق المالية.

تتمثل أبرز العناصر الرئيسية للتعديلات في الآتي:

- أ. تحديث متطلبات الكفاية المالية لممارسة أعمال الأوراق المالية، بما في ذلك تحديث المتطلبات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركيز.
- ب. تحديث منهجية احتساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال، وتيسير متطلبات الكفاية المالية لأنشطة إدارة الاستثمارات والترتيب وتقديم المشورة بما يتناسب مع طبيعة تلك الأنشطة، لتكون متطلبات الكفاية المالية لتلك الأنشطة مبنية على النفقات.



لائحة مؤسسات السوق المالية وتعليمات الحسابات الاستثمارية وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

تهدف هذه التعديلات إلى تطوير سوق أدوات الدين، وكذلك دعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية من خلال وضع الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية.

وشملت أبرز التعديلات ما يلي:

- أ. بيان شروط ومتطلبات تقديم طلب لتسجيل أدوات الدين المطروحة طرماً خاصاً لغرض الإدراج المباشر في السوق.
- ب. تطوير الأحكام المنظمة لأدوات الدين القابلة للتحويل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بطرح أدوات دين قابلة للتحويل طرماً خاصاً من الشركات المدرجة في السوق.
- ت. تنظيم إصدار أدوات الدين القابلة للتبديل والشروط المتعلقة بالأسهم التي يتم التبديل إليها.
- ث. تنظيم طرح الأسهم بواسطة مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب في سياق ممارسة التمويل الجماعي بالأوراق المالية.
- ج. تنظيم متطلبات حفظ مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب لأموال العملاء التي تتسلمها في سياق ممارسة التمويل الجماعي بالأوراق المالية، وفتحها للحسابات الاستثمارية وتشغيلها.



قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة:

يهدف هذا التعديل إلى تطوير إجراءات تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.

وتتمثل أبرز العناصر الرئيسية للتعديلات في الآتي:

أ. تعديل تعريف بعض المصطلحات الواردة في المادة الثانية من قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، بما في ذلك تعديل تعريف مصطلح «المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة»، وتعريف مصطلح «عمليات المراجعة»، وتعريف مصطلح «نظام الرقابة النوعية».

ب. تعديل شروط تسجيل المحاسب القانوني لدى الهيئة إضافة شرط التفرغ لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات وفقاً لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة، وإضافة شرط أن يكون مكتب المحاسبة الذي يعمل من خلاله مسجلاً لدى الهيئة.



تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية:

يهدف هذا التعديل إلى رفع كفاءة عملية بناء سجل الأوامر، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة في تسعير الطرح وتطوير نسبة التخصيص للمستثمرين الأفراد.

تتمثل أبرز العناصر الرئيسية للتعديلات في الآتي:

أ. بيان دور المستشار المالي بالتنسيق مع المصدر في تحديد نسبة من الطرح لتخصص للصناديق العامة، على أن توافق الهيئة على تلك النسبة. وفي حال عدم وجود تغطية كافية من الصناديق العامة للنسبة المخصصة لها، تخفض هذه النسبة في حدود ما تم تغطيته من قبلها.

ب. منح المستشار المالي صلاحية تحديد الفئات المشاركة في عملية بناء سجل الأوامر من بين مجموعة الفئات المنصوص عليها في التعليمات على أن يكون من بينها الصناديق العامة.

ت. التأكيد على واجب المستشار المالي للمصدر وأي مؤسسة سوق مالية أخرى ذات علاقة باستلام طلبات المشاركة بوضع الترتيبات والإجراءات اللازمة لضمان توثيق طلبات المشاركة والتأكد من صحتها، والتحقق من توافر الملاءة المالية في الجهات المشاركة، ومدى قدرتها على الوفاء عند التخصيص بقيمة الأسهم التي تطلبها في طلب المشاركة، وذلك قبل تسجيل طلبات المشاركة.

3. اللوائح التنفيذية قيد التطوير

سعيًا من الهيئة إلى الاستثمار في ثقة المستثمرين وتطوير السوق المالية، تعمل الهيئة على تطوير مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:



القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية:

يهدف مشروع القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية إلى تطوير الأحكام المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتيسير الاطلاع على الأطر التنظيمية المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية من خلال جمع الأحكام المنظمة لذلك في وثيقة تنظيمية واحدة، وتسهيل إجراءات دخول المستثمرين الأجانب للسوق المالية السعودية، وإتاحتها بشكل أكبر في الفئات الاستثمارية الأخرى.



اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة:

يهدف المشروع إلى تعديل الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة ولائحة حوكمة الشركات ولائحة الاندماج والاستحواذ وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها والإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها، وتعديل مسمى الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة لتكون "لائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة".



لائحة مؤسسات السوق المالية:

يهدف المشروع إلى تطوير الأحكام الواردة في الباب الثامن من لائحة مؤسسات السوق المالية في ضوء اختصاصات الهيئة بموجب نظام السوق المالية ونظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/50) وتاريخ 1439/5/28هـ، وتطوير الأحكام المنظمة لاتخاذ مؤسسة السوق المالية قراراً بحلها وفقاً لأحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ، بما يساهم في تعزيز حماية المستثمرين، وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية دعماً لنموها وازدهارها.



ثانياً: منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

استمراراً لدور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية، تستطلع الهيئة مرئيات العموم عن أي مشروع متعلق بلائحة تنفيذية جديدة قبل إصدارها أو تطوير أو تعديل لائحة تنفيذية مصدرة سابقاً، وذلك لأخذ آراء المهتمين والمعنيين وملاحظاتهم.

10 حالات

استطلاعات مرئيات العموم خلال العام 2022م
تلقت الهيئة خلالها

1,283 من المرئيات



03

الباب الثالث: تطورات السوق المالية

الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية.
الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية.



03

الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية

أولاً: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة.

ثانياً: الأصول المدارة.

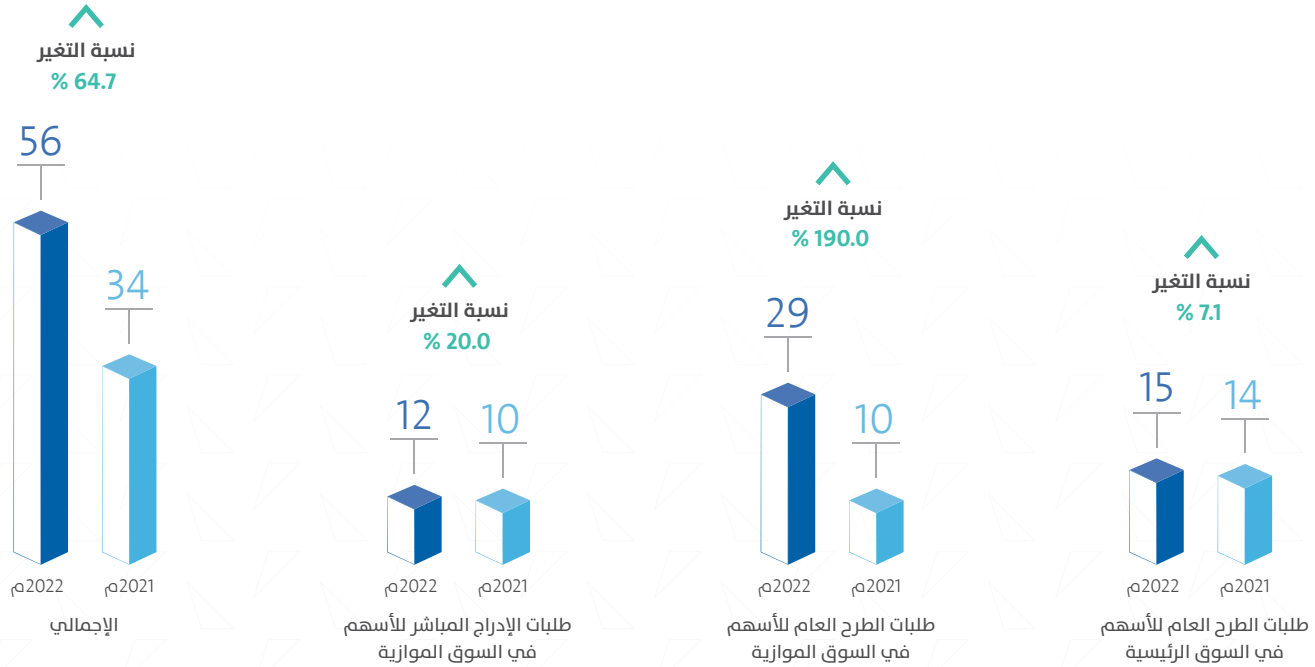
ثالثاً: الاستثمار الأجنبي في السوق المالية السعودية.

أولاً: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة

1. طرح وتسجيل الأسهم

شهدت طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيسية والموازية التي وافقت عليها الهيئة قفزة كبيرة خلال العام 2022م مقارنة بالعام السابق، وذلك بارتفاع بلغت نسبته 64.7% لتصل إلى 56 طلباً شكلت طلبات طرح الأسهم في السوق الموازية 51.8% منها.

الرسم البياني (1) عدد طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيسية والموازية التي وافقت عليها الهيئة



شهد العام 2022م زخماً كبيراً في عدد طروحات وإدراجات السوق المالية السعودية، إذ تم طرح جزء من 17 شركة للاكتتاب العام في السوق الرئيسية فيما تم طرح جزء من 20 شركة للاكتتاب في السوق الموازية، كذلك تم تسجيل أسهم 13 شركة لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية.

جدول رقم (6): الطروحات في السوق المالية السعودية

عام 2022م		عام 2021م		النوع
العدد	إجمالي القيمة (مليون ريال)	العدد	إجمالي القيمة (مليون ريال)	
37	39,955.6	12	17,422.1	قيمة الطرح العام للأسهم في السوق الرئيسية والسوق الموازية
0	0	1	12,000.0	قيمة الطرح العام الثانوي للأسهم في السوق الرئيسية
57	15,792.0	82	11,590.0	طرح خاص لأسهم ¹
13	11,752.3	12	2,434.5	طرح أسهم حقوق أولوية ²
107	67,499.9	107	34,446.6	الإجمالي

1. تشمل إشعارات الإقبال المتسلمة المتعلقة بالأسهم المطروحة طرماً خاصاً والمتحصلات المجمعة.
2. تشمل الشركات التي أدرجت أسهم حقوق أولوية في عامي 2021م و 2022م.
3. تم تعديل قيمة الإجمالي عن العام السابق.

الطرح العام الأولي للأسهم

شهد العام 2022م موجة كبيرة من طروحات الشركات في السوق المالية. وشهدت قيم الطرح للأسهم المطروحة طرًا عامًا في العام 2022م ارتفاعًا بنسبة 129.3% بالمقارنة بالعام 2021م.

جدول رقم (7): الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2022م

السوق	اسم الشركة	قيمة الطرح (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب)
				الأفراد ¹	المؤسسات ²	
السوق الرئيسية	شركة أنابيب الشرق المتكاملة للصناعة	504.0	%30.0	16.1	71.8	270.0
	شركة علم	3,072.0	%30.0	13.0	70.0	1,198.0
	شركة دار المعدات الطبية والعلمية	312.0	%30.0	34.0	65.0	463.0
	شركة الدواء للخدمات الطبية	1,861.5	%30.0	25.0	54.0	1,134.0
	شركة النهدي الطبية	5,109.0	%30.0	13.0	59.0	1,099.0
	شركة المصانع الكبرى للتعددين (أماك)	1,247.4	%30.0	11.0	74.0	1,374.0
	الشركة السعودية لتمويل المساكن	600.0	%30.0	26.0	50.0	756.0
	شركة رتال للتطوير العمراني	1,440.0	%30.0	9.0	63.0	71.0
	شركة الأمار الغذائية	1,222.8	%42.0	7.0	47.5	49.2
	شركة نقي للمياه	414.0	%30.0	13.0	30.0	238.0
	شركة الحفر العربية	2,670.0	%30.0	8.0	60.0	497.0
	شركة العرض المتقن للخدمات التجارية	832.5	%30.0	4.0	61.0	70.6
	شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع (مرافق)	3,362.3	%29.0	6.0	60.0	1,673.0
	شركة أمريكانا للمطاعم العالمية بي إل سي	6,772.6	%30.0	3.0	48.0	283.2
	شركة مجموعة كاريلات الرياض	1,419.0	%22.0	7.0	72.0	386.0
	شركة متاجر السيف للتنمية والاستثمار	1,207.5	%30.0	3.0	16.0	85.4
	شركة أرامكو السعودية لزيوت الأساس (لوبيريف)	4,954.5	%29.6	2.0	30.0	525.0

1. احتسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.
2. احتسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها المؤسسات على عدد الأسهم المخصصة لهم.

السوق	اسم الشركة	قيمة الطرح (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب)
				الأفراد ¹	المؤسسات ²	
نمو السوق الموازية ³	شركة الوسائل الصناعية ⁴	47.5	%10.0	16.4	0.1	
	شركة جاهز الدولية لتقنية نظم المعلومات ⁵	1,605.2	%18.0	33.8	3.0	
	شركة تقدم العالمية للاتصالات وتقنية المعلومات ⁶	44.0	%20.0	20.0	0.1	
	شركة لين الخير للتجارة	62.3	%26.1	1.2	0.1	
	شركة جاز العربية للخدمات	71.0	%5.0	47.6	0.9	
	شركة رؤوم التجارية	80.0	%20.0	7.4	0.7	
	شركة مصنع مياه الجوف الصحية	21.9	%20.0	51.5	1.1	
	الشركة الطبية العربية العالمية القابضة	410.0	%25.0	12.6	4.0	
	شركة المصانع العربية للمأكولات والألبان (فاديكو)	20.0	%20.0	53.2	0.7	
	شركة لندن للاستثمار	90.0	%10.0	19.8	0.5	
	شركة أمواج الدولية	43.2	%10.0	9.8	0.3	
	شركة نت وركرس السعودية للخدمات	106.5	%25.0	2.2	0.9	
	الشركة الدولية للموارد البشرية	17.0	%20.0	19.5	0.4	
	شركة بيع الصحة للخدمات الطبية	79.8	%20.0	5.3	1.9	
	شركة صناعة البلاستيك العربية (أبيكو)	27.0	%20.0	15.4	0.3	
	شركة عبدالعزيز ومنصور ابراهيم الباطين	41.9	%16.0	6.5	0.2	
	شركة برج المعرفة التجارية	14.0	%20.0	9.5	0.5	
	شركة ملان لمنتجات الحديد	12.8	%20.0	13.9	0.3	
	شركة نفوذ للمنتجات الغذائية	43.2	%12.0	3.4	0.1	
	شركة قمة السعودية للتجارة	117.0	%22.0	1.0	0.4	
الإجمالي⁷		39,955.6			10,188.9	

3. عدد مرات التغطية في السوق الموازية تكون من قبل المستثمرين المؤهلين، سواء أكان المستثمر المؤهل فرداً أم مؤسسة، وينطبق على المكتتبين الأفراد في السوق الموازية تعريف المستثمرين المؤهلين.
4. تم طرحها في عام 2021م واكتمال بياناتها في عام 2022م.
5. تم طرحها في عام 2021م واكتمال بياناتها في عام 2022م.
6. تم طرحها في عام 2021م واكتمال بياناتها في عام 2022م.
7. إجمالي الطرح في السوق الرئيسية والسوق الموازية.

جدول رقم (8): الشركات التي سجلت أسهمها لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية خلال العام 2022م

اسم الشركة	القيمة السوقية عند الإدراج (مليون ريال)
شركة ألف ميم ياء للمعدات والأجهزة الطبية	350.0
شركة العبيكان للزجاج	1,632.0
شركة المركز الآلي السعودي	147.0
شركة عزم السعودية للاتصالات وتقنية المعلومات	210.0
شركة نسيج للاتصالات وتقنية المعلومات	350.0
شركة مصنع أقاسيم لصناعة المواد الكيماوية والبلاستيكية	120.0
شركة تدوير البيئة الأهلية	377.5
شركة كير الدولية	408.0
شركة أكاديمية التعلم	240.0
شركة الرعاية المستقبلية التجارية	450.0
شركة رواسي البناء للاستثمار	220.0
شركة شور العالمية للتقنية	359.1
شركة إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات	189.0
الإجمالي	5,052.6

وبالتزامن مع ارتفاع عدد الشركات التي طرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام، شهد العام 2022م ارتفاعاً كبيراً في عدد المكتتبين الأفراد ومبالغ اكتتابهم (قبل رد الفائض).

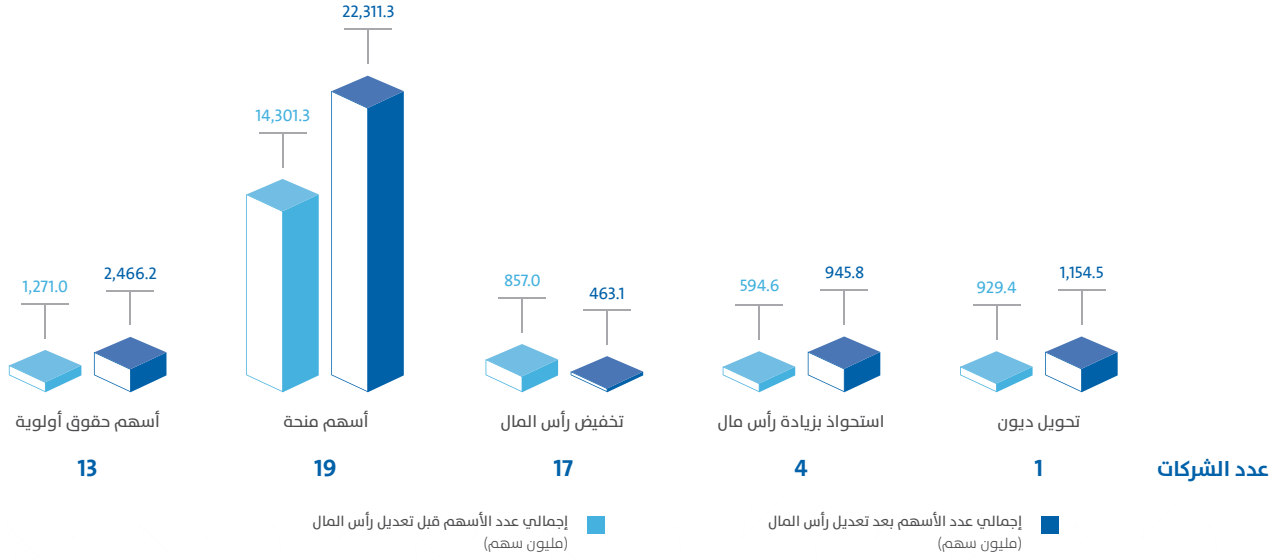
جدول رقم (9): متحصلات الاكتتابات من قبل الأفراد مصنفةً بحسب قنوات الاكتتاب في السوق الرئيسية قبل رد الفائض

قناة الاكتتاب	العدد (مكتتب)		المبلغ قبل رد الفائض (مليون ريال)		النسبة للإجمالي
	عام 2021م	عام 2022م	عام 2021م	عام 2022م	
الهاتف المصرفي	508,266	2,044,000	3,500.7	7,144.1	12.9%
القنوات الإلكترونية	2,305,359	7,304,000	16,315.2	37,080.9	66.8%
فروع البنوك	1,289,482	163,000	9,533.3	7,579.7	13.7%
الصراف الآلي	597,835	664,000	2,324.9	3,681.6	6.6%
الإجمالي	4,700,942	10,175,000	31,674.1	55,486.3	100%

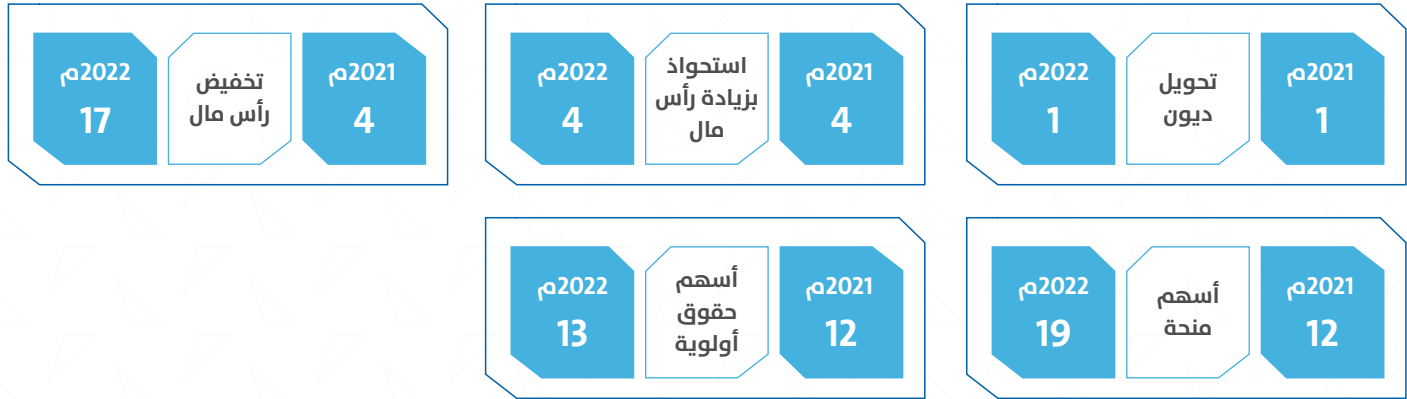
وقد أثمرت تلك الطروحات العامة في زيادة عدد الإدراجات في السوق المالية السعودية لتتحقق رقماً تاريخياً في عام 2022م بلغ 49 إدراجاً.

2. إجراءات الشركات المدرجة

الرسم البياني (2): تعديل رؤوس أموال الشركات المدرجة خلال عام 2022م



عدد عمليات تعديل رؤوس أموال الشركات المدرجة وإجراءاتها خلال عامي 2021م و2022م



3. طرح الصكوك وأدوات الدين¹

بلغ إجمالي المبالغ المجمعة من طروحات الصكوك وأدوات الدين 53.9 مليار ريال (من بينها 48 مليار ريال طروحات لطارحين محليين من قطاع خاص)، موزعةً بين 43.9 مليار ريال لطرح خاص، و 10 مليار ريال لطروحات عامة.

1. لا تشمل طروحات صكوك حكومة المملكة العربية السعودية نظراً لاعتبارها طروحات مستتاهة.

4. تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

شهدت سوق الصكوك وأدوات الدين عدداً من التطورات الإيجابية والتي من الممكن تلخيصها ضمن النقاط التالية:



تفعيل الربط مع مركز إيداع الأوراق المالية الدولي (يوروكليس)، الأمر الذي سيسهم في تسهيل إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلي، علماً بأن الربط يختص بأدوات الدين الحكومية.



ارتفاع حجم الأموال المجموعة من طرح الصكوك وأدوات الدين من طارحين محليين ليبلغ 48 مليار ريال.



ارتفاع حجم سوق الصكوك وأدوات الدين كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي ليلبلغ 32% في نهاية عام 2022م.



تعيين وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين 5 بنوك دولية ضمن برنامج المتعاملين الأوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية بما يكفل توسيع قاعدة المستثمرين.



إطلاق خدمة المقاصة المركزية لاتفاقيات إعادة الشراء (Repo) لأدوات الدين الحكومية من قبل شركة مركز مقاصة الأوراق المالية «مقاصة».

وقد عملت الهيئة خلال العام 2022م على عدد من الإجراءات بهدف الإسهام في تعزيز سوق الصكوك وأدوات الدين يمكن إجمالها فيما يلي:

03

اعتماد الإطار التنظيمي للإدراج المباشر لأدوات الدين المطروحة طرماً خاصاً.

02

الموافقة على طلبات طرح عام للصكوك وأدوات الدين.

01

تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

05

اعتماد الإطار التنظيمي للطرح العام لأدوات الدين القابلة للتبديل.

04

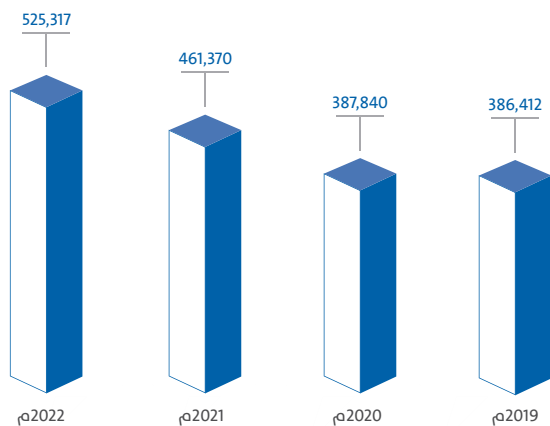
السماح بطرح أدوات الدين القابلة للتحويل طرماً خاصاً.

ولهذه الإجراءات والتعديلات آثار إيجابية في سوق الصكوك وأدوات الدين وهي:

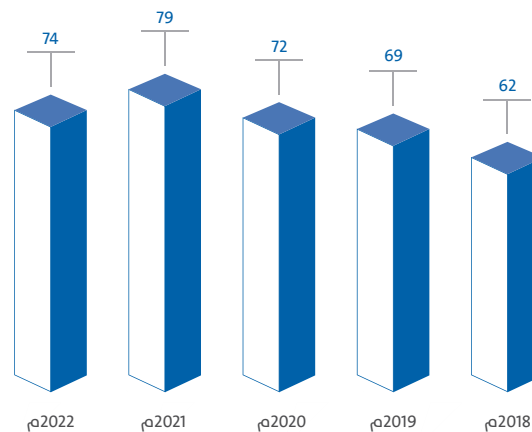
- اكتمال طرح عام لإصدار صكوك خلال الربع الرابع من عام 2022م والذي نتج عن اكتتاب أكثر من 125 ألف من المستثمرين الأفراد، والذي بدوره يدعم تنويع قاعدة المستثمرين في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلي.

وقد شهدت السوق المالية السعودية ارتفاعاً مطرداً في عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة.

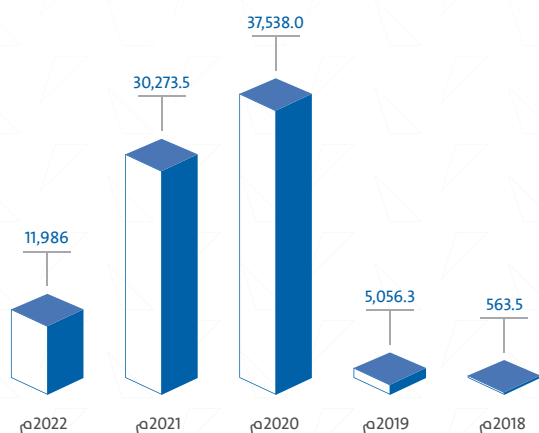
الرسم البياني (4): قيمة الإصدارات الإجمالية للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) (مليون ريال)



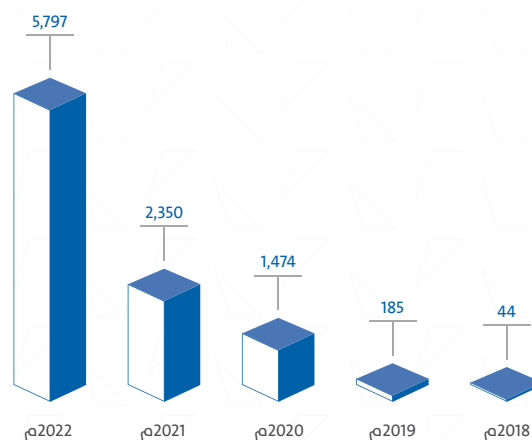
الرسم البياني (3): عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)



الرسم البياني (6): قيمة تداولات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) (مليون ريال)



الرسم البياني (5): عدد صفقات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)





5. الإدراج المزدوج في السوق المالية السعودية

سعت الهيئة إلى فتح المجال للشركات الأجنبية بشكل تدريجي فسمحت بالإدراج المزدوج للشركات الأجنبية في نهاية عام 2019م، تحقيقاً لأهداف الهيئة الرامية إلى رفع مكانة وتصنيف السوق المالية السعودية عالمياً بما يسهم في رفع جاذبية وكفاءة السوق المالية ويعزز من تنافسيتها إقليمياً ودولياً، والتي تتضمن رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي كأحد أهدافها الاستراتيجية.

وتعمل الهيئة على فتح المجال لطرح الشركات الأجنبية بشكل تدريجي لتكون جزءاً من مكونات السوق المالية السعودية، مما يساهم في عمق أكبر وتنوع في السوق المالية السعودية لتحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية الطموحة.

وقد أعلنت الهيئة في عام 2022م الموافقة على طلب أول طرح عام أولي مزدوج ومتزامن في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة المقدم من شركة «أمريكانا للمطاعم العالمية بي إل سي»، والتي تعد أول شركة أجنبية في السوق المالية السعودية، وقد بلغت متحصلات اكتتابها 6.7 مليار ريال، وبلغ عدد المكتتبين الأفراد فيها 283 ألف مكتتب.

ثانياً: الأصول المدارة

1. إصدار المنتجات الاستثمارية

وافقت الهيئة خلال العام 2022م على طرح:

22

صندوقاً استثمارياً طُرح طرحاً عاماً، وهي:



وخلال العام 2022م تسلمت الهيئة:



452 إخطاراً

مكتملاً متعلقاً بإكمال طرح خاص لصندوق استثماري



1,988 طلباً

للتعديل على المعلومات الأساسية للمنتجات الاستثمارية، وبلغت نسبة الطلبات التي تمت تسويتها من قبل الهيئة 98.1% وذلك بتسوية 1,951 طلباً.

شهد إجمالي الأصول المدارة انخفاضاً بنسبة 2.0% بنهاية العام 2022م.

الجدول رقم (10): إجمالي قيم الأصول المدارة

العنصر (بالمليون ريال)	2021م	2022م	نسبة التغير السنوي
إجمالي أصول صناديق الاستثمار	523,665.3	478,181.6	-8.7%
إجمالي أصول المحافظ الخاصة المدارة	234,775.0	265,219.2	13.0%
إجمالي الأصول المدارة	758,440.3	743,400.8	-2.0%

2. صناديق الاستثمار

انخفضت قيم أصول صناديق الاستثمار بنسبة 8.7% في نهاية عام 2022م مقارنة بالعام السابق في حين ارتفع عدد المشتركين في صناديق الاستثمار بنسبة 26.2% مقارنة بالعام السابق ليلعب عدد المشتركين 677,195 مشترك.

جدول رقم (11): مؤشرات قطاع صناديق الاستثمار¹

العنصر	2021م			2022م			التغير السنوي لإجمالي
	عامة	خاصة	الإجمالي	عامة	خاصة	الإجمالي	
عدد الصناديق	256	495	751	253	686	939	25.0%
عدد المشتركين	529,312	7,202	536,514	652,869	24,326	677,195	26.2%
قيم الأصول (مليون ريال)	227,173.5	296,491.9	523,665.4	126,105.0	352,076.6	478,181.6	-8.7%

1. تشمل صناديق المؤشرات المتداولة والصناديق العقارية المتداولة.

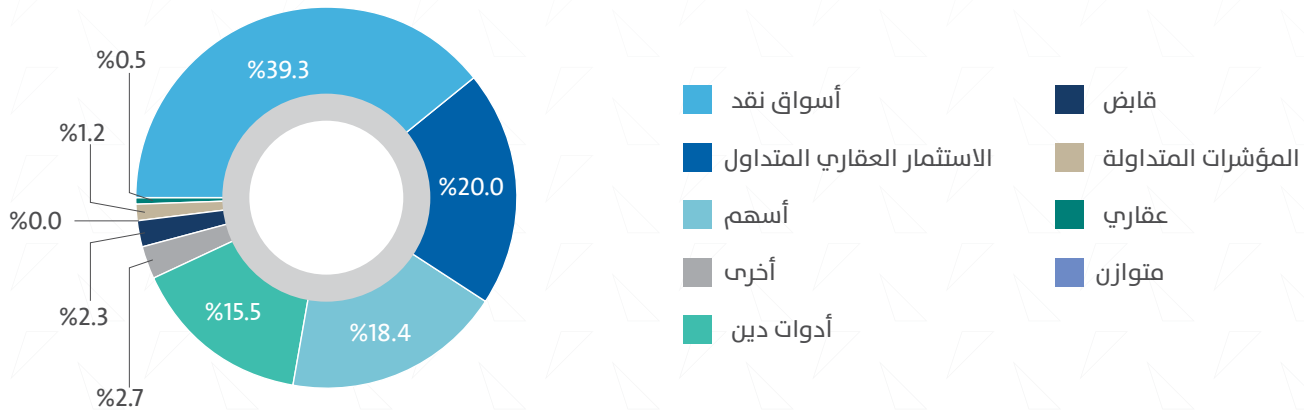
1.2 صناديق الاستثمار العامة

شكلت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة (التي تطرح وحداتها طرًا عامًا) ما نسبته 26.4% من إجمالي قيم أصول الصناديق بنهاية عام 2022م، وارتفع إجمالي عدد المشتركين في صناديق الاستثمار العامة بنسبة 23.3% ليصل عددهم إلى 652,869 مشتركاً.

جدول رقم (12): مؤشرات صناديق الاستثمار العامة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

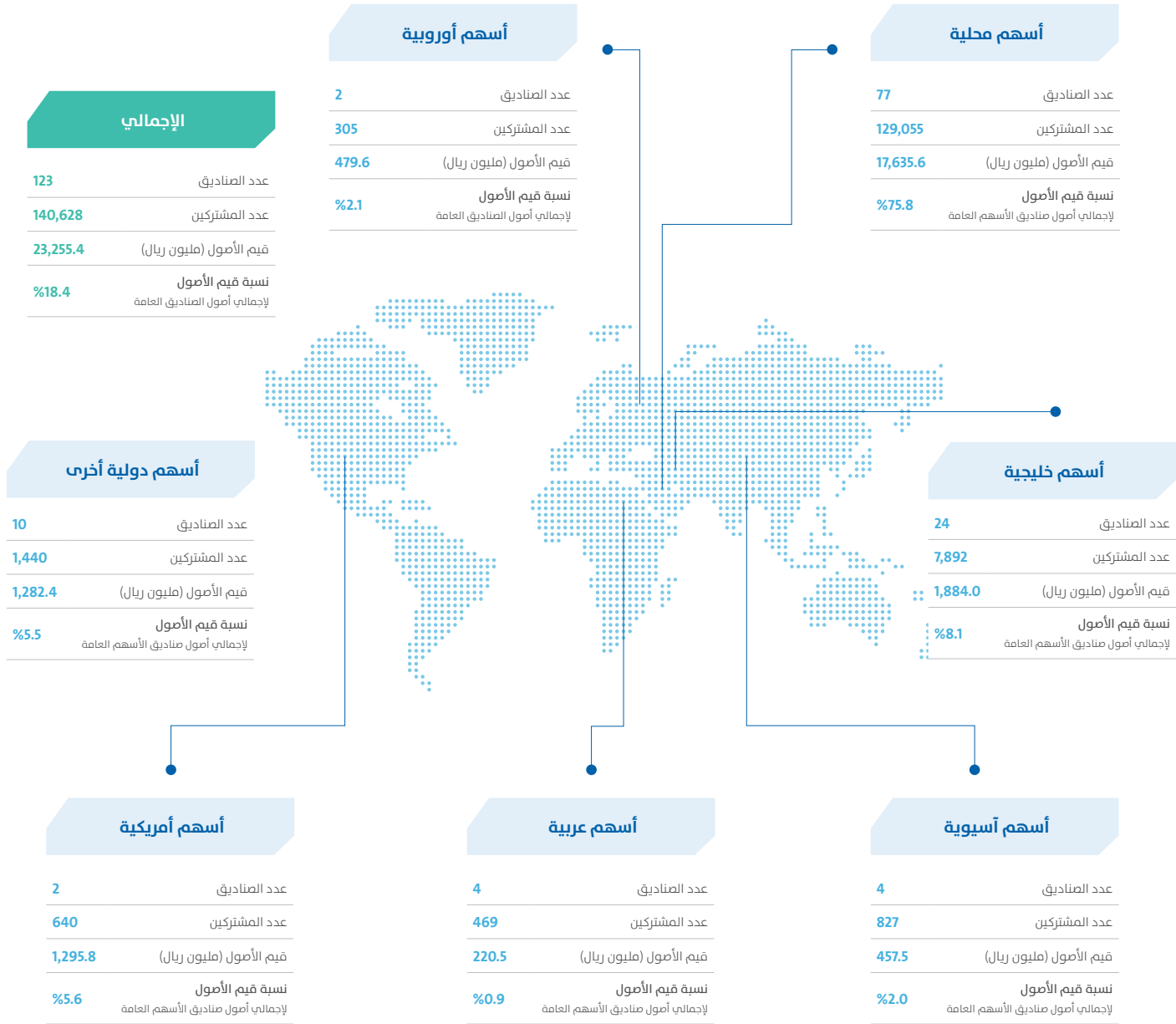
نوع الاستثمار	عدد الصناديق		عدد المشتركين		قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير
	عام 2022م	عام 2021م	عام 2022م	عام 2021م	عام 2022م	عام 2021م	
أسهم	123	129	140,628	142,316	23,255.4	25,096.0	-7.3%
أدوات دين	13	14	5,213	2,161	19,551.9	34,403.6	-46.2%
أسواق نقد	43	42	30,719	34,187	49,619.5	130,888.5	-62.1%
عقاري	5	8	2,550	7,078	680.2	6,708.9	-89.9%
قايض	24	22	7,018	6,275	2,846.9	2,555.5	11.4%
متوازن	0	0	-	0	-	0.0	-
المؤشرات المتداولة	7	6	15,392	9,874	1,519.1	1,598.6	-5.0%
الاستثمار العقاري المتداول	18	17	301,031	305,372	25,198.2	22,008.8	-14.5%
أخرى	20	18	150,318	22,049	3,434.0	3,913.6	-12.3%
الإجمالي	253	256	652,869	529,312	126,105.0	227,173.5	23.3%

الرسم البياني رقم (7): توزيع نسب أصول صناديق الاستثمار العامة بحسب نوع الاستثمار لعام 2022م



1.1.2 الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم

مؤشرات الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم مصنفة بحسب النطاق الجغرافي للعام 2022م



2.2 صناديق الاستثمار الخاصة

بلغت قيم أصول صناديق الاستثمار الخاصة (التي طُرحَت وحداتها طرْحاً خاصاً) بنهاية عام 2022م ما نسبته 73.6% من إجمالي قيم أصول الصناديق، وارتفع إجمالي عدد المشتركين في صناديق الاستثمار الخاصة بنسبة 237.8% ليصل عددهم إلى 24,286 مشتركاً.

الجدول رقم (13): مؤشرات صناديق الاستثمار الخاصة مصنفة بحسب نوع الاستثمار¹

نوع الاستثمار	عدد الصناديق		عدد المشتركين		قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير
	عام 2022م	عام 2021م	عام 2022م	عام 2021م	عام 2022م	عام 2021م	
أسهم	168	121	1,327	685	178,592.2	160,141.0	93.7%
أسهم ملكية خاصة	117	110	2,993	1,889	19,463.9	12,793.5	58.4%
رأس مال جريء	21	-	706	-	1,431.9	-	-
أدوات دين	21	16	709	711	11,816.8	11,411.1	0.3%
أسواق نقد	6	6	116	110	2,356.9	2,517.6	5.5%
عقاري	249	158	17,631	3,194	122,977.0	96,007.0	452.0%
سلع	2	2	0	0	0.0	0	-
متعدد الأصول	86	71	430	340	13,708.0	12,039.7	26.5%
تحوط ومشتقات مالية	0	1	0	5	0.0	353.9	100.0%
مغذي	5	1	165	80	404.9	405.7	106.3%
تمويلي	10	6	248	187	1,296.1	794.6	32.6%
وقفى	1	3	1	1	28.9	27.8	-
الإجمالي	686	495	24,326	7,202	352,076.6	296,491.9	237.8%

1. تشمل الصناديق في فترة الطرح.

3.2 صناديق المؤشرات المتداولة

شهد عدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة ارتفاعاً بنسبة 55.9% مقارنة بالعام السابق.

الجدول رقم (14): صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير	عدد المشتركين	
	عام 2021م	عام 2022م		عام 2021م	عام 2022م
يقين 30 ¹	35.6	45.8	%28.8	2,247	3,812.0
يقين للبتروكيماويات ²	6.4	6.0	%7.5-	490	765.0
صندوق الأول للاستثمار إم إس سي آي تداول 30 السعودي المتداول ³	13.1	14.2	%8.2	454	687.0
صندوق الإنماء المتداول لصكوك الحكومة السعودية المحلية - قميرة الأجل	1,271.5	1,239.1	%2.6-	396	484.0
صندوق البلاد المتداول للصكوك السيادية السعودية	173.6	122.0	%29.7-	2,912	3,786.0
صندوق البلاد المتداول للذهب	98.4	58.9	%40.1-	3,375	4,467.0
البلاد إم إس سي آي ⁴		33.1			1,391.0
الإجمالي	1,598.6	1,519.1	%5.0-	9,874	15,392.0

1. تم تغيير مسمى الصندوق من فالكس المتداول للأسهم السعودية إلى يقين 30 في العام 2022م
2. تم تغيير مسمى الصندوق من فالكس المتداول لقطاع البتروكيماويات إلى يقين للبتروكيماويات في العام 2022م
3. تم تغيير مسمى الصندوق من صندوق إنش إس بي سي السعودي 20 المتداول إلى صندوق الأول للاستثمار إم إس سي آي تداول 30 السعودي المتداول في العام 2022م
4. تم إدراج الصندوق في العام 2022م

4.2 الصناديق العقارية المتداولة

انخفض عدد المشتركين في الصناديق العقارية المتداولة بنهاية عام 2022م مقارنة بالعام السابق بنسبة 1.4% إلى ما يزيد على 301 ألف مشترك.

الجدول رقم (15): الصناديق العقارية المتداولة بنهاية 2022م

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)		عدد المشتركين		نسبة التغير
	عام 2021م	عام 2022م	عام 2021م	عام 2022م	
الرياض ريت	2,548.6	3,072.59	15,341	20,696	34.9%
الجزيرة موطن ريت	87.3	86.85	5,526	5,131	-7.1%
جدوى ريت الحرمين	539.3	743.92	12,022	11,569	-3.8%
تعليم ريت	645.3	661.35	5,683	6,623	16.5%
المعذر ريت	599.4	602.84	7,231	9,825	35.9%
مشاركة ريت	1,323.3	1,579.04	10,225	12,712	24.3%
ملكية ريت	1,049.6	1,369.73	6,781	11,700	72.5%
سيكو ريت ¹	657.1	672.80	7,390	8,197	10.9%
الأهلي ريت ¹	1,943.1	1,954.37	9,386	11,014	17.3%
دراية ريت	1,714.2	1,688.63	16,433	25,745	56.7%
الراجحي ريت	2,122.4	2,191.44	31,609	36,530	15.6%
جدوى ريت السعودية	1,543.4	2,440.26	11,542	13,875	20.2%
سدكو كابيتال ريت	1,048.5	1,854.52	93,977	50,477	-46.3%
صندوق الإنماء ريت لقطاع التجزئة ²	946.5	912.82	12,186	15,629	28.3%
ميفك ريت	1,060.5	1,042.33	16,236	15,506	-4.5%
بنيان ريت	2,136.4	2,157.54	9,310	13,059	40.3%
الخبير ريت	2,043.8	2,010.54	34,494	32,618	-5.4%
الواحة ريت ³	-	156.63	-	125	-
الإجمالي	22,008.7	25,198.2	305,372	301,031.0	-1.4%

1. تم تغيير مسمى الصندوق من مشاعر ريت إلى سيكو ريت في العام 2022م.
2. تم تغيير مسمى الصندوق من سونيكورب وال ريت إلى صندوق الإنماء ريت لقطاع التجزئة في العام 2022م.
3. تم طرح وإدراج الصندوق في عام 2022م.

3. المحافظ الخاصة الإدارة

ارتفع إجمالي قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة بنهاية عام 2022م بنسبة 13.0% لتصل إلى 265.2 مليار ريال.

الجدول رقم (16): قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير
	عام 2021م	عام 2022م	
أسهم محلية	135,029.8	120,965.7	-10.4%
أسهم عالمية	3,080.5	8,753.5	184.2%
أدوات دين	9,321.3	11,803.1	26.6%
صناديق الاستثمار	40,539.9	62,279.5	53.6%
أخرى	46,803.5	61,417.4	31.2%
الإجمالي	234,775.0	265,219.2	13.0%

4. صناديق التمويل المباشر

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية لتطوير سوق مالية متقدمة وتمكين المؤسسات المالية من دعم القطاع الخاص وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، اعتمدت الهيئة التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر. وتهدف التعليمات إلى تنظيم طرح وحدات صناديق الاستثمار التي تُؤسس لغرض مزاوله نشاط التمويل المباشر وإدارة تلك الصناديق وعملياتها، بما في ذلك شروط منح التمويل المباشر للمستفيد، وقيود الاستثمار، والواجبات الإضافية على مدير الصندوق في هذا الشأن. وتُعد صناديق التمويل المباشر صناديق استثمار تُؤسس لغرض مزاوله نشاط التمويل المباشر للأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية وصناديق الاستثمار.

ويأتي إطلاق هذه الصناديق كأحد النتائج المثمرة لبرنامج تطوير القطاع المالي، ويهدف البرنامج إلى تحسين وتنويع مصادر التمويل البديلة المتاحة، وخاصة لسرائح اقتصادية فاعلة محددة كالشركات الناشئة، ورواد الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، وذلك من خلال تحفيز نمو صناديق الاستثمار التمويلية. وبما أن تعدد وسائل التمويل يعد عنصراً هاماً في تطوير السوق المالية ودعم القطاع الخاص، تضمن البرنامج مبادرة تمكين نمو وانتشار صناديق الاستثمار التي تزاول أعمال التمويل، والتي تساهم في توسيع النشاطات التمويلية التي يمكن لصناديق الاستثمار أدائها. بالإضافة إلى مواءمة القواعد والأنظمة التي تتقاطع مع الأطراف المعنية؛ ذلك أن أحد أسس المبادرة هو خلق مصدر تمويل إضافي لتطوير البنية التحتية داخل الاقتصاد.

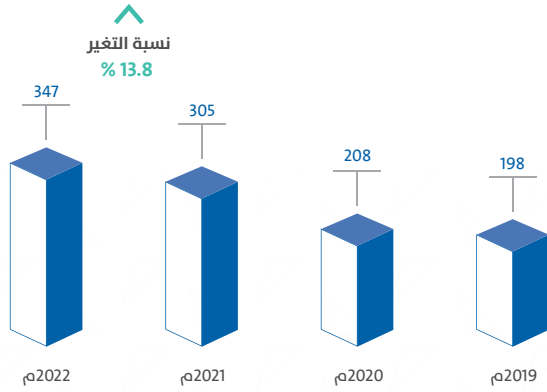
وبلغت عدد صناديق التمويل المباشر بنهاية عام 2022م 4 صناديق، وبحجم أصول مدارة تقدر بنحو 543 مليون ريال سعودي.



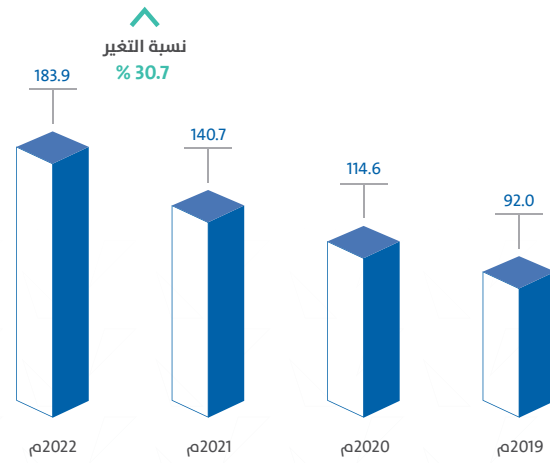
ثالثاً: الاستثمار الأجنبي في السوق المالية السعودية

شهدت السوق المالية الرئيسية ارتفاعاً في الاستثمارات الأجنبية لتصل إلى مستويات قياسية غير مسبوقة تاريخياً، فبلغ صافي الاستثمار الأجنبي نهاية عام 2022م قرابة 183.9 مليار ريال سعودي، مرتفعاً بنسبة 30.7% مقارنةً بنهاية عام 2021م. كذلك واصلت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب اتجاهها الصاعد لتبلغ 347 مليار ريال بنهاية عام 2022م لتشكل ما نسبته 14.2% من الأسهم الحرة في السوق الرئيسية بنهاية عام 2022م.

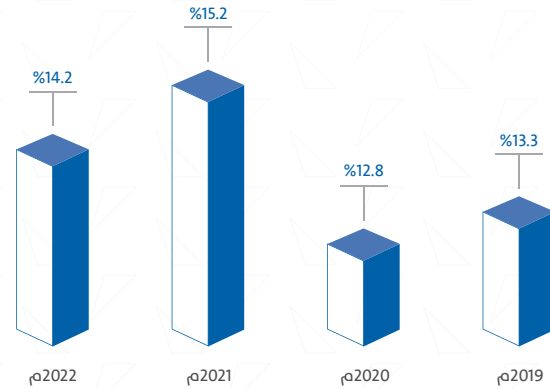
قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في السوق المالية السعودية (بالمليار ريال) بنهاية عام 2022م



تطور صافي الاستثمار الأجنبي (بالمليار ريال) حتى نهاية عام 2022م



نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من الأسهم الحرة في السوق الرئيسية بنهاية عام 2022م





03

الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية

أولاً: التراخيص

ثانياً: التفتيش والكفاية المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ثالثاً: أداء مؤسسات السوق المالية

رابعاً: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون

أولاً: التراخيص

1. قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية

جدول رقم (17): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

نوع القرار	عام 2022م	نسبة التغير السنوي
ترخيص جديد	16	-27.3%
تعديل ترخيص	1	-75.0%
إلغاء ترخيص	3	-40.0%
إلغاء ترخيص	0	0%
سحب ترخيص	0	0%
الإجمالي	20	-44.4%

عدد مؤسسات السوق المالية المرخص لها



2. تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

تراخيص ممارسة نشاط التصنيف الائتماني مصنفةً بحسب ممارسة العمل



3. المنشآت ذات الأغراض الخاصة



4. منتجات التقنية المالية «فنتك» في السوق المالية السعودية

اعتمدت الهيئة في شهر سبتمبر 2022م الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية والذي يهدف إلى دعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية، وذلك بما يشمل تحديد الترخيص اللازم لممارسته من قبل مؤسسات السوق المالية، وبما يمكّن الشركات الحاصلة على تصريح تجربة التقنية المالية من الحصول على الترخيص المناسب لممارسته كمؤسسة سوق مالية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن. كذلك تم الإعلان عن بدء استقبال نماذج أعمال التقنية المالية المرتبطة بالأوراق المالية المشفرة لتلبية الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق المالية وبناء كيانات اقتصادية تدعم نمو الناتج المحلي والاقتصاد الوطني و لفتح قنوات جديدة للتمويل والاستثمار.

الجدول رقم (18): دفعات مختبر التقنية المالية

الدفعات				
الدفعة السادسة	الدفعة الخامسة ¹	الدفعة الرابعة	الدفعة الثالثة	تاريخ الإغلاق
2022/08/15م	2021/12/15م	2020/11/30م	2020/01/30م	
76	95	58	44	عدد المتقدمين

وصرحت الهيئة في عام 2022م لأربعة نماذج تجربة تقنية مالية، إذ منحت سبعة تصاريح لنموذج توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، وخمسة تصاريح ممنوحة لنموذج المستشار الآلي، وأربعة تصاريح ممنوحة لنموذج طرح أدوات الدين والاستثمار فيها، وتصريحاً ممنوح لنموذج تمويل الملكية الجماعية، ليبليغ عدد التصاريح التي منحتها الهيئة خلال عام 2022م 17 تصريحاً. وبذلك يكون عدد التصاريح القائمة بنهاية عام 2022م 29 تصريحاً.

الجدول رقم (19): تصاريح تجربة التقنية المالية القائمة

العدد		نموذج التقنية المالية المصرح له
2022م	2021م	
5	8	تمويل الملكية الجماعية ²
7	3	المستشار الآلي
6	2	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها
1	1	استخدام تقنية السجلات الموزعة لترتيب إصدار الأوراق المالية وحفظها
1	1	التداول الاجتماعي
9	2	منصة توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري
29	17	إجمالي عدد التصاريح

1. تضمنت تحديثات تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية تحديث آليه استقبال الطلبات.
2. تم الترخيص لشركتين للعمل في البيئة المستدامة وانتهاء تصريح شركتين لنموذج تمويل الملكية الجماعية.

قيمة المحافظ المدارة في منصات
المستشار الآلي (مليون ريال)



إجمالي قيمة الصكوك المطروحة من
خلال منصات أدوات الدين (مليون ريال)



حجم الأموال المجمعة من خلال منصات
تمويل الملكية الجماعية (مليون ريال)



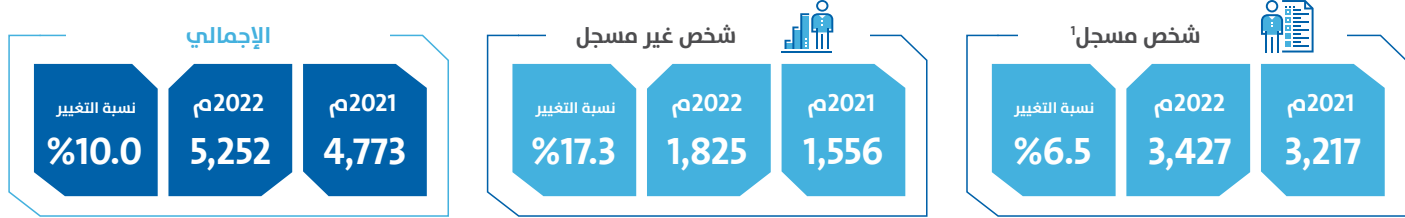
عدد المستثمرين المستفيدين من خدمات شركات التقنية المالية بحسب الفئة



1. بدأت الشركات المصرفية بتقديم خدمة المستشار الآلي موازنة العمل في النصف الثاني من العام 2022م.

5. القوى العاملة في قطاع السوق المالية

الموظفون العاملون لدى مؤسسات السوق المالية



نسبة التوطين للعاملين لدى مؤسسات السوق المالية



جدول رقم (20): الموظفون العاملون لدى مؤسسات البنية الأساسية للسوق ونسبة التوطين

الشركة	عدد الموظفين		نسبة التوطين	
	عام 2021م	عام 2022م ²	عام 2021م	عام 2022م
شركة تداول السعودية	70	80	%89.0	%91.0
شركة مركز مفاصة الأوراق المالية (مفاصة)	27	34	%78.0	%82.0
شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)	44	65	%98.0	%95.0
الإجمالي	141	179	%89.4	%91.1

الموظفون العاملون لدى شركات التقنية المالية المصرح لها ونسبة التوطين



1. شخص مسجل لدى الهيئة لأداء وظيفة واجبة التسجيل.
2. الأعداد لا تشمل أعداد متدربي برنامج الخريجين في تلك المؤسسات.



ثانياً: التفتيش والكفاية المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

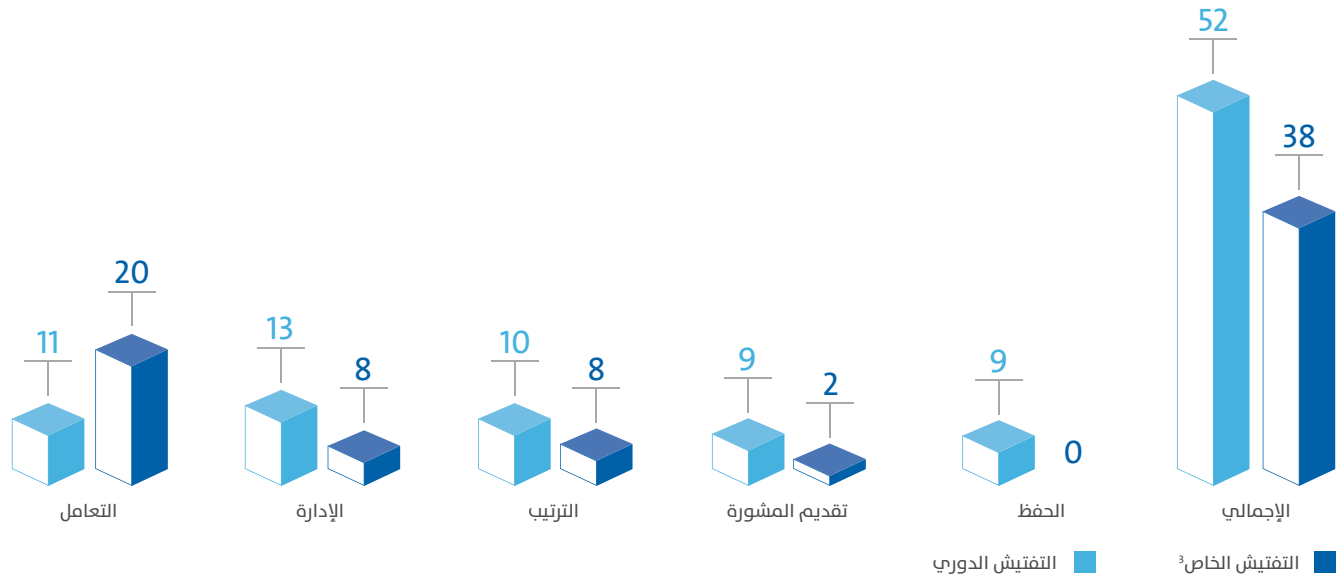
1. التفتيش

الجدول رقم (21): التفتيش على مؤسسات السوق المالية

العدد	العدد		البند
	عام 2022م	عام 2021م	
13	10	مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الدوري	
234	134	مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الخاص	
4	4	مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش ذو النطاق المحدود	

وتتوزع أعمال التفتيش على مؤسسات السوق المالية على أنواع الرخص المختلفة لدى تلك المؤسسات. وخلال عام 2022 شملت أعمال التفتيش 90 ترخيصاً توزعت بين 52 تفتيشاً دورياً و 38 تفتيشاً خاصاً.

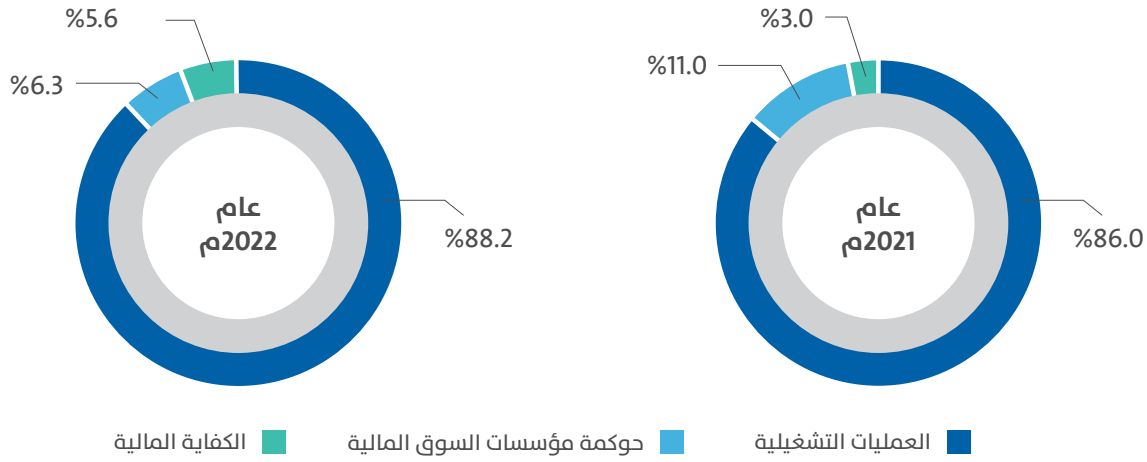
رسم بياني رقم (8): عدد التراخيص التي شملتها أعمال التفتيش لعام 2022م



1. شملت 90 قضية و 6 زيارات تفتيش ميدانية
2. شملت 78 قضية و 6 زيارات تفتيش ميدانية
3. الإجمالي لا يشمل 40 قضية تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال مؤسسات السوق المالية كالالتزام بمتطلبات الحوكمة والكفاية المالية ونحوهما.

نتج عن مهام التفتيش الدوري على مؤسسات السوق المالية خلال عام 2022م عدد من الملاحظات حول التزامها بمتطلبات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

الرسم البياني (9): نسب ملاحظات مهام التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها



عدد مهام التفتيش على الأشخاص غير المرخص لهم



2. الكفاية المالية

مراكز كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية

للتحقق من كفاية رأس المال، صُنفت مؤسسات السوق المالية بناءً على أنشطة أعمال الأوراق المالية إلى صنفين، هما:

1. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ.

• بلغ معدل تغطية كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أنشطة التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ 2.1 مرة بنهاية عام 2022م، إذ بلغ إجمالي قاعدة رأس المال 31,913 مليون ريال، في حين بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال 15,147 مليون ريال.

الجدول رقم (22): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ

العنصر	مؤسسات السوق المالية									
	المتوسط أو الإجمالي		دولية		إقليمية		سعودية		تابعة لبنوك سعودية	
	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م
معدل تغطية كفاية رأس المال	2.1	2.2	6.6	7.8	2.4	2.7	1.5	1.4	2.1	2.3
نسبة كفاية رأس المال ¹	%26.8	%27.4	%74.1	%82.6	%30.1	%33.3	%19.2	%18.8	%27.2	%28.5
مخاطر الائتمان ² (مليون ريال)	13,096	11,020	325	210	535	512	3,848	3,999	8,388	6,299
مخاطر السوق ³ (مليون ريال)	683	625	13	15	27	19	138	120	503	471

2. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاطي الترتيب و/أو تقديم المشورة⁴.

تتطلب قواعد الكفاية المالية من مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو المشورة الاحتفاظ في جميع الأوقات بحقوق ملكية لا تقل عن 200 ألف ريال ورأس مال عامل يكفي لثلاثة أشهر.

وبنهاية عام 2022م:



9 مليون ريال

متوسط الفائض في رأس المال.



194 مليون ريال

إجمالي الفائض في رأس المال العامل.



317 مليون ريال

رأس المال العامل لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة.

1. طريقة عرض نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.
2. مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن التغييرات في الوضع الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية والأطراف النظيرة والمدنيين.
3. مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية، الناجمة عن تقلبات القيم السوقية للأصول والخصوم والأدوات المالية.
4. البيانات تشمل مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية، بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

3. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مصنفة بحسب الجهة الطالبة



ويتطلب نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحته التنفيذية، جمع البيانات وإجراء عمليات فحص ميدانية ومكتبية، للتأكد من التزام مؤسسات السوق المالية بتطبيق النظامين.

الزيارات التفتيشية الدورية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب¹



1. وفقاً لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثالثاً: أداء مؤسسات السوق المالية

1. مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية

بنهاية عام 2022م قارب صافي ربح مؤسسات السوق المالية 6.1 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 29.8% مقارنةً بالعام السابق. وقد حققت مؤسسات السوق المالية التابعة لبنوك سعودية أرباحاً بلغت قيمتها 4.2 مليار ريال، مثلت ما نسبته 70.0% من إجمالي أرباح مؤسسات السوق المالية المحققة خلال عام 2022م.

الجدول رقم (23): مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

العنصر	مؤسسات السوق المالية										الإجمالي	
	ترتيب و/أو تقديم مشورة		دولية		إقليمية		سعودية		تابعة لبنوك سعودية			
	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م		
إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة	16,488	17,520	333	360	3,004	2,719	1,586	1,816	5,580	5,771	6,990	5,850
إجمالي الأصول	43,104	55,951	476	564	4,395	3,444	1,961	2,133	9,726	8,900	39,306	28,151
إجمالي الالتزامات	11,512	18,948	117	153	977	413	229	319	2,083	1,940	15,506	8,724
إجمالي حقوق الملكية	31,592	37,003	360	411	3,418	3,031	1,732	1,814	7,643	6,960	23,799	19,427
الإيرادات	9,615	12,159	169	265	950	737	439	435	3,045	2,184	7,460	6,090
صافي الأرباح / الخسائر	4,708	6,086	30	51	221	185	123	106	1,443	892	4,248	3,496

1. تتضمن بيانات مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

2. مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية

بلغت إيرادات مؤسسات السوق المالية من نشاط إدارة الأصول نحو 4.1 مليار ريال مثلت ما نسبته 33.5% من إجمالي الإيرادات، في حين بلغت الإيرادات من نشاط التعامل نحو 2.4 مليار ريال مثلت ما نسبته 19.7% من إجمالي الإيرادات بنهاية عام 2022م.

الجدول رقم (24): مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

الإجمالي	مؤسسات السوق المالية										مصادر الإيرادات	
	ترتيب و/أو تقديم مشورة ¹		دوليون		إقليميون		سعوديون		تابعون لبنوك سعودية			
	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م	2022م	2021م		
2,391.1	3,079.9	0	0	229.0	157.5	80.8	39.3	429.9	555.9	1,651.4	2,327.2	نشاط التعامل
4,090.0	3,367.8	51	25.4	51.0	36.7	113.4	147.0	1,324.2	988.0	2,550.4	2,170.8	نشاط إدارة الأصول
1,180.5	1,197.6	84.2	61.4	236.7	221.3	169.8	183.7	158.6	172.1	531.3	559.2	الخدمات المصرفية الاستثمارية
2,000.5	839.6	2.8	0.8	33.9	7.6	33.5	23.0	471.0	302.5	1,459.4	566.8	الاستثمارات
2,496.8	1,130.3	127.1	81.5	399.6	329.3	41.9	87.9	661.1	165.4	1,267.0	466.3	أخرى
12,140.3	9,615.2	246.6	169.1	950.1	737.1	439.4	434.8	3,044.8	2,183.9	7,459.5	6,090.3	الإجمالي

1. تتضمن بيانات مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

رابعاً: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون

انطلاقاً من دور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية في المملكة، وسعيها من أجل جعل بيئة السوق المالية أكثر استقراراً برفع مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية، عملت على تحديث قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشرافها، واعتمدت الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين ضد المسؤولية المهنية لمراجع حسابات المنشآت الخاضعة لإشرافها وذلك بالتعاون مع البنك المركزي السعودي.

وقد شاركت الهيئة في ورشة عمل توعوية أقيمت بالمشاركة مع الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين «تقييم» لتوعية المشاركين في السوق والمختصين بالتقييم بقرار الهيئة المتعلق بالسماح للشركات المدرجة باستخدام نموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم والشروط المنصوص عليها عند تعيين المقيمين الخارجيين.







04

الباب الرابع: حماية المستثمر

الفصل الأول: توعية المستثمر.

الفصل الثاني: الرقابة.

الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية.

الفصل الرابع: الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين.



04

الفصل الأول: توعية المستثمر

أولاً: البرامج الإعلامية.
ثانياً: برامج التواصل المؤسسي.
ثالثاً: برامج الثقافة الاستثمارية.

تولي الهيئة منذ إنشائها الجوانب التواصلية والتوعية والثقافة الاستثمارية في الأوراق المالية جل اهتمامها وراعايتها، سعياً منها إلى تزويد المجتمع المحلي والإقليمي والدولي بتموضع ومكانة السوق المالية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني من جهة، ولرفع وتعزيز مستوى الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص بتنظيمها، ورفع مستوى الثقافة المالية والاستثمارية من جهة أخرى، وتزويد المجتمع المحلي المشارك في السوق المالية بأحدث القرارات والإعلانات المرتبطة بهذا القطاع، مما يسهم في زيادة مستويات الثقة، والحصيلة المعرفية، واكتساب المهارات اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية، وجعل المستثمر أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة للاستثمار وتنمية استثماراته وضح الأموال والمدخرات في السوق المالية مما ينعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى حماية المستثمرين من خلال رفع مستوى الوعي بالمخاطر التي قد يتعرضون لها في السوق المالية، والتصرفات التي تُعد تلاعباً أو تضليلاً في السوق المالية؛ لذا أوجدت الهيئة عدة قنوات لتوعية المستثمرين في السوق المالية نفذت من خلالها البرامج الرئيسية التالية:

أولاً: البرامج الإعلامية

نفذت الهيئة خلال عام 2022م، البرامج الإعلامية التالية:

البيانات والإعلانات الصادرة



أصدرت الهيئة خلال عام 2022م أكثر من 250 بياناً صحفياً وإعلاناً نشرتها على موقعها الإلكتروني، وشاركتها مع المتعاملين في السوق المالية من خلال وسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي، وموقع شركة السوق المالية «تداول». أيضاً تم رصد وتقييم 2,439 مقالاً وتقريراً تتعلق بالسوق المالية السعودية وتشريعاتها في وسائل الإعلام المحلية والعالمية.

إصدار المواد الإعلامية



نشرت الهيئة عدداً من المواد الصحفية والإعلامية في الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى بث أكثر من 2,200 منشور في قنوات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، ويوتيوب، وتويتر، وانستاجرام).

ملتقى الكتاب



نظمت الهيئة ملتقى الكتاب الاقتصادي بحضور عدد من الإعلاميين ووسائل الإعلام في لقاء مع معالي رئيس مجلس الهيئة وتجاوز عدد الحضور 40 إعلامياً.

دراسة المفاهيم الخاطئة



درست الهيئة الوضع الراهن لأبرز المفاهيم الإعلامية الخاطئة وأعدت أكثر من 15 تقريراً لرصد ومعالجة تلك المفاهيم الخاطئة من خلال إصدار 25 تقريراً متخصصاً ونوعياً، وتفاعلت مع أكثر من 15 ألف منشور إعلامي في الوسط الإعلامي.

الحملة التواصية



أطلقت الهيئة أكثر من 80 حملة تواصلية خلال عام 2022م، قامت بنشرها في قنوات التواصل الاجتماعي والرقمي والوسائل الإعلامية بغرض إبراز المفاهيم الصحيحة، والتوعية بأحداث السوق المالية، والقرارات والإعلانات التي تصدرها الهيئة لضمان استدامة التواصل مع الجمهور المستهدف والتعريف ببرامج وخدمات وأنظمة الهيئة والسوق المالية، وإبراز الجوانب التي تحفز الاقتصاد المحلي وتوضح أهمية وتموضع السوق المالية السعودية. وقد انعكست الحملات الإعلامية والإعلانية في ارتفاع وتيرة الزيارة لبوابة الهيئة الرقمية التي وصلت إلى أكثر من 3 ملايين زائر في عام 2022م.

اللقاءات الإعلامية



عقدت الهيئة أكثر من 40 لقاءً إعلامياً مع وسائل الإعلام، كذلك شاركت في عدد من المؤتمرات والندوات والمنتديات وورش العمل الإعلامية والتوعوية، وأصدرت عدة تقارير ترصد وتحلل دورياً ما يطرح في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عن السوق المالية.

ثانياً: برامج التواصل المؤسسي

ملتقى مؤسسات السوق المالية



نظمت الهيئة ملتقى مؤسسات السوق المالية بهدف تطوير السوق المالية وإشراك مؤسسات السوق في الملتقيات المتخصصة وذلك بحضور تجاوز عدد 800 شخص بالتعاون مع لجنة مؤسسات السوق.

اللقاءات المؤسسية



نظمت الهيئة 84 لقاءً مع المؤسسات من أصحاب المصلحة في السوق المالية للوقوف على موضوعات محددة من شأنها تطوير السوق المالية والاستماع إلى وجهات النظر وسبل التغلب على التحديات.

المشاركات في المعارض والمؤتمرات



شاركت الهيئة في 5 أجنحة من خلال الملتقيات والمؤتمرات داخل المملكة للحديث عن عدد من الموضوعات المتعلقة بالسوق المالية وتحفيز الإدراج ومناقشة أبرز المواضيع التي تهم الاقتصاد بشكل عام وأنظمة ولوائح السوق المالية وغيرها من المواضيع ذات الأهمية.

أمسية قصة السوق



نظمت الهيئة أمسية قصة السوق، بحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة ووجهاء المجتمع الاقتصادي بهدف ترسيخ تاريخ السوق المالية في المملكة وتخليد نشأته والمحطات التاريخية التي شهدتها، وبلغ عدد الحضور ما يقارب 250 شخصاً.

ورش العمل



عقدت الهيئة 43 ورشة عمل منجزة قبل إصدار اللوائح والتنظيمات وبعدها للتأكد من سلامة فهم المشاركين في السوق للوائح والتنظيمات الجديدة، بما في ذلك تلك الورش التي تدعم رفع مستوى الوعي بعدد من الموضوعات المتعلقة بقطاع السوق المالية، وشارك في هذه الورش أكثر من 12 ألف شخص خلال عام 2022م.

ثالثاً: برامج الثقافة الاستثمارية

نفذت الهيئة خلال عام 2022م ومن خلال برنامجها التوعويين «ثمين» و «المستثمر الذكي»، الأنشطة الثقافية التالية:

الحملات التوعوية من خلال منصات التواصل الاجتماعي



- بلغ عدد الرسائل التوعوية التي نشرتها اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخصة أكثر من 68 رسالة توعوية من خلال عدد من الحملات التوعوية، بالإضافة إلى إنتاجها ونشرها عدداً من الفيديوهات التوعوية.
- نشر البرنامج التوعويان: «ثمين» و «المستثمر الذكي» 25 حملة توعوية على منصاتهما المختلفة شملت رسائل عن التخطيط المالي والادخار، والاستثمار، وحماية المستثمر.
- إطلاق برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي «قلم» و الذي يهدف إلى رفع الوعي بثقافة التعاملات المالية والاستثمار في الأسواق المالية من خلال عدد من الحملات والفعاليات التوعوية التي يقدمها البرنامج لمواطني ومقيمي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد تم إطلاقه من قبل هيئات الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتولت الهيئة قيادة البرنامج في عامه الأول 2022م. ويتكون البرنامج من عدد من المبادرات، على النحو التالي: حملات شهرية، وأسبوع المستثمر الخليجي، وجائزة المستثمر الذكي الخليجي والتي تصل جوائزها إلى 275 ألف ريال سعودي.
- أنتجت الهيئة من خلال برنامجها التوعويين «ثمين» و «المستثمر الذكي» ما يزيد على 28 فيديو تم نشرها على منصات البرامج التوعوية المختلفة، ما بين فيديوهات توعوية ومحاضرات ولقاءات.
- شاركت الهيئة في الحملة الوطنية لمكافحة الاحتيال المالي (#حلك حريص) بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة المندرجة تحت البرنامج الوطني الإعلامي لمكافحة الاحتيال المالي.

إقامة المحاضرات التوعوية



أقامت الهيئة خلال عام 2022م من خلال برنامج «ثمين» وبالتعاون مع الأكاديمية المالية 8 محاضرات توعوية ذات محتوى يهدف الوصول إلى الفئات المستهدفة، ونشرت هذي المحاضرات على منصات البرامج التوعوية المختلفة ومنها الموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج التوعوي.

إصدار وتوزيع الكتيبات والمجلات التوعوية



وزعت الهيئة عدداً من كتيبات «ثمين» ومجلة «المستثمر الذكي» على الفئات المستهدفة من خلال الفعاليات المختلفة التي شاركت فيها، إضافة إلى توفير نسخ إلكترونية يمكن الاطلاع عليها من خلال المواقع الإلكترونية للبرنامجين التوعويين: «ثمين» و «المستثمر الذكي».

اللقاءات الجامعية



نظمت الهيئة خلال عام 2022م من خلال برنامج «ثمين» 34 لقاءً جامعياً شمل عدداً من الجامعات في مختلف مناطق ومدن المملكة، بالإضافة إلى إقامة (أسبوع الوعي المالي) في 4 جامعات مختلفة على مستوى المملكة.



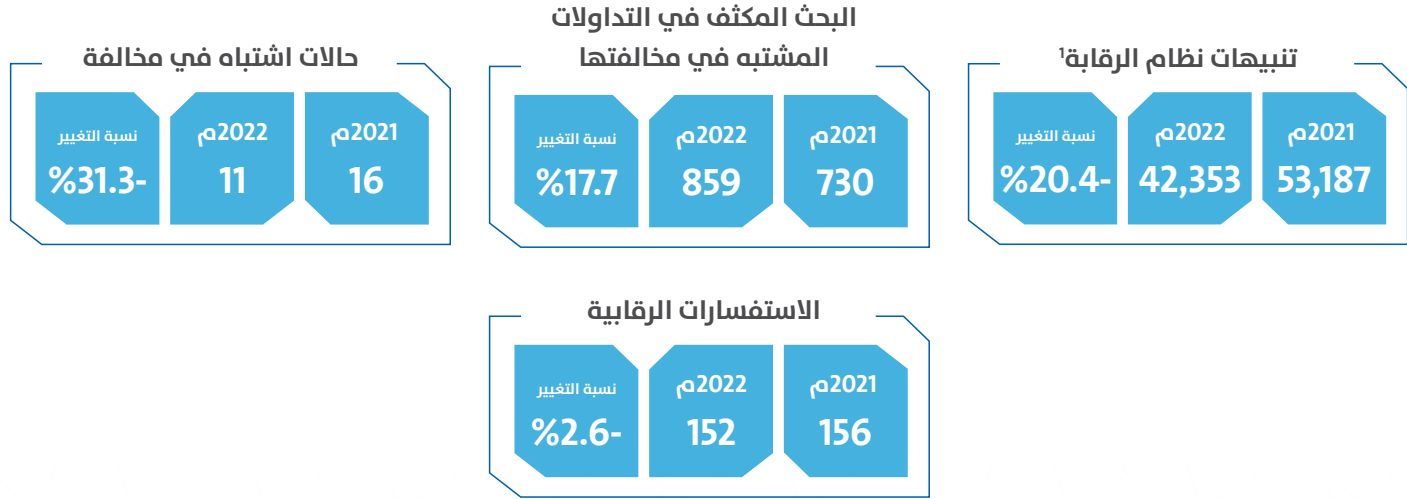
04

الفصل الثاني: الرقابة

أولاً: الرقابة على التداولات.
ثانياً: الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها.

أولاً: الرقابة على التداولات

أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات



جدول رقم (25): عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب مصدر البحث

مصادر البحث المكثف	عام 2021م		عام 2022م		نسبة التغيير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
مراقبة السوق ²	282	38.6%	317	36.9%	12.4%
تنبيه ³	448	61.4%	542	63.1%	21.0%
الإجمالي	730	100%	859	100%	17.7%

152 حالة (استفسارات رقابية)
11 حالة (اشتباه في مخالفة)

859 حالة
تم البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها
نتج عنها: <<<

42,353 تنبيهاً
منها: <<<
عام 2022م

1. المقصود بـ «تنبيهات نظام الرقابة»: الإشعارات الصادرة عن النظام الرقابي الآلي بوجود اشتباه مخالفة في تداول ورقة مالية.
2. المقصود بـ «مراقبة السوق»: رصد الاشتباهات عن طريق متابعة التداولات في السوق المالية بشكل مباشر وتحليلها.
3. المقصود بـ «التنبيه»: الاشتباه الذي يُرصد عن طريق صدور إشارة من النظام الرقابي «SMARTS» إلى وجود تداولات غير اعتيادية.

ثانياً: الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر من رأس مالها

حرمًا من الهيئة على تعزيز حماية المستثمرين وتطوير الإجراءات المرتبطة بتقليل مخاطر السوق المالية، تم العمل بالإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق والتي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها.

جدول رقم (26): الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها عام 2022م¹

العدد	نسبة الخسائر المتراكمة
9	الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر وبما يقل عن 35% من رأس مالها
9	الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 35% فأكثر وبما يقل عن 50% من رأس مالها
7	الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 50% فأكثر
25	الإجمالي

1. تم اعتماد بيانات الخسائر المتراكمة للعام 2022م من القوائم المالية الأولية لفترة الربع الثالث المنتهية في 30 سبتمبر 2022م وذلك لأن مهلة النشر للقوائم المالية السنوية 2022م تنتهي في 31 مارس 2023م، أي بعد صدور هذا التقرير.



04

الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

أولاً: الإفصاح.
ثانياً: حوكمة الشركات المدرجة.

أولاً: الإفصاح

1. القوائم المالية للشركات المدرجة

جدول رقم (27): عدد الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية السنوية للشركات المدرجة¹

الملاحظة	عام 2021م	عام 2022م
امتناع عن إبداء الرأي	1	1
تحفظ	14	12
لفت انتباهه	19	24
أمر آخر	28	25
المجموع	62	62

وبلغت عدد المخالفات على القوائم المالية للشركات المدرجة 102 مخالفة بنهاية عام 2022م. ونشرت الهيئة تقريراً يوضح أبرز الملاحظات على إفصاحات القوائم المالية للشركات المدرجة خلال عامي 2020م و2021م.

2. إعلانات الشركات المدرجة

جدول رقم (28): الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول)، مصنفةً بحسب نوع التطورات الجوهرية في الإعلانات

نوع الإعلان	عام 2021م		عام 2022م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
نتائج مالية	800	%19.1	898	%19.2	%12.3
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	15	%0.4	10	%0.2	%33.3-
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق منح أسهم	16	%0.4	25	%0.5	%56.3
توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مالها	9	%0.2	11	%0.2	%22.2
الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات	693	%16.5	822	%17.6	%18.6
توزيع أرباح	182	%4.3	210	%4.5	%15.4
إعلان إيضاحي	500	%11.9	470	%10.1	%6.0-
أي تغيير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارتها العليا	261	%6.2	217	%4.6	%16.9-
موافقة على منتج جديد	8	%0.2	9	%0.2	%12.5
التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى	1,711	%40.8	2,004	%42.9	%17.1
الإجمالي	4,195	%100	4,676	%100	%11.5

1. تعمل إدارة القوائم المالية في الهيئة على حصر الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات وفحص بعض الملاحظات واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها.

ثانياً: حوكمة الشركات المدرجة

1. مجالس إدارة الشركات المدرجة

تضمنت المادة السادسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة لتكوين مجالس الإدارة، ومنها:

1. تناسب عدد أعضائه مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، دون الإخلال بما ورد في الفقرة (أ) من المادة السابعة عشرة من هذه اللائحة.
2. أن تكون أغلبيته من الأعضاء غير التنفيذيين.
3. أن لا يقل عدد أعضائه المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.

ويمثل الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلون مجتمعين ما نسبته 90.4% من إجمالي مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في عام 2022م.

تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية



استقالات أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية



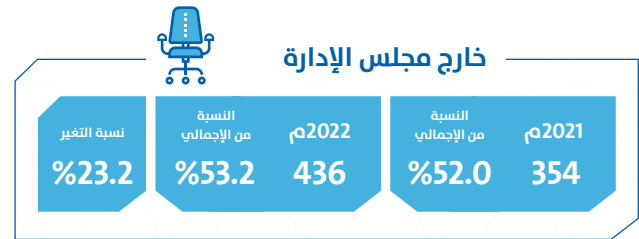
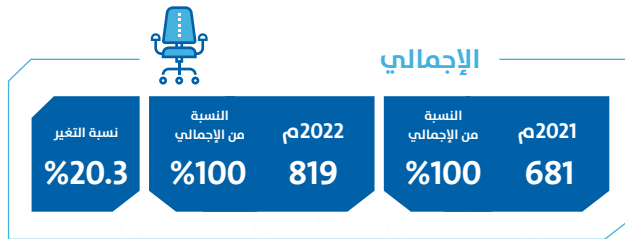
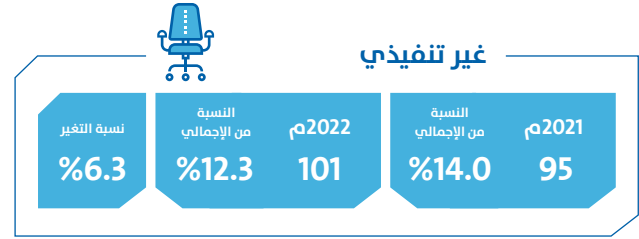
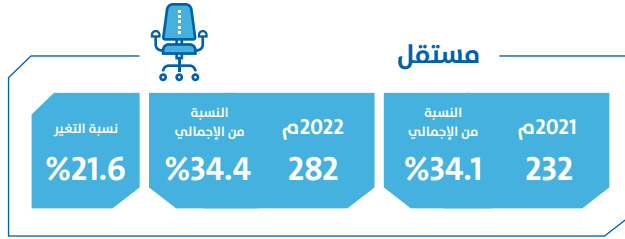
1. العضو غير التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.

2. العضو المستقل: هو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في المادة العشرين من لائحة حوكمة الشركات.

اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة

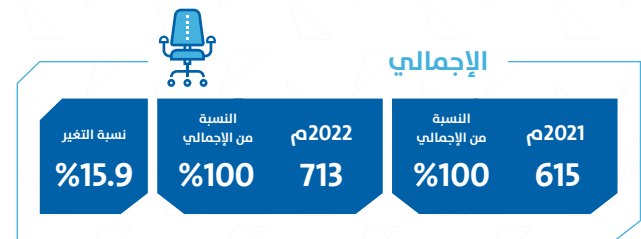
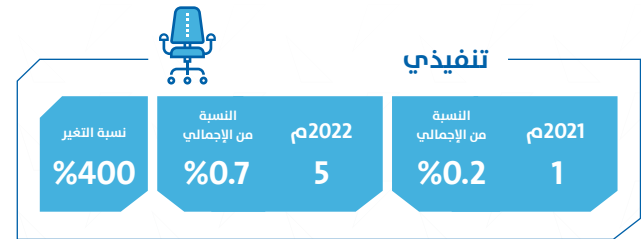
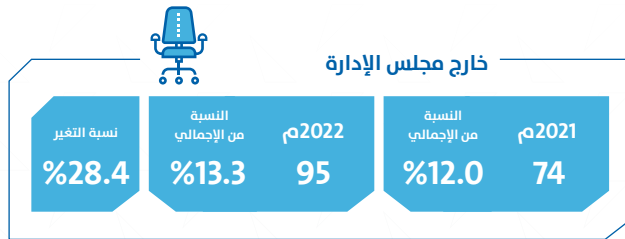
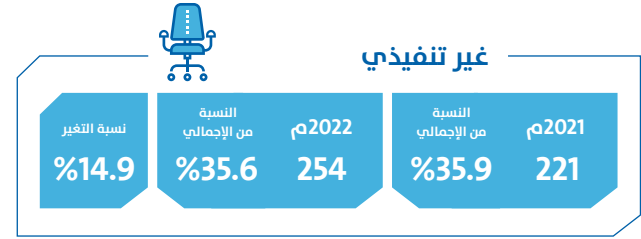
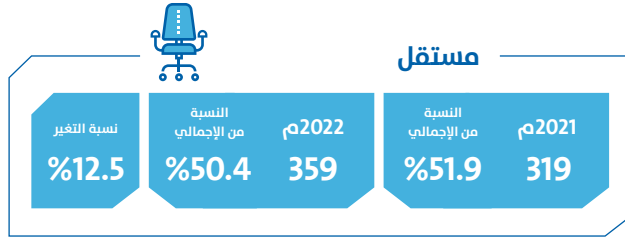
أ. لجنة المراجعة

عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية



ب. لجنة المكافآت والترشيحات

عدد مقاعد لجان المكافآت والترشيحات في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية



3. تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

تحقيقاً للأهداف الرامية إلى تطوير الالتزام بلائحة حوكمة الشركات، وزيادة الوعي باللائحة وتطوير ممارساتها لدى الشركات المدرجة والأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية، حرصت الهيئة على المشاركة في عدة محافل دولية ومحلية وعقدت عدة ندوات وورش عمل خلال عام 2022م، تمثلت في الآتي:



ورشة عمل

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.



المقر
عن بعد

العدد
1



ورشة عمل

الدعم بعد الإدراج للشركات المدرجة.



المقر
عن بعد

العدد
2



لقاء

نظرة عامة حول مفهوم الحوكمة.



المقر
مركز دعم المنشآت

العدد
1



مشاركة

الاجتماع الرابع الأربعون للجنة حوكمة الشركات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD



المقر
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
في باريس

العدد
1



مشاركة

الاجتماع الثالث والأربعون للجنة حوكمة الشركات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD



المقر
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
في باريس

العدد
1





04

الفصل الرابع: الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

أولاً: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص
الهيئة بتطبيقها.

ثانياً: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات.

ثالثاً: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين.

أولاً: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

1. مركز الاتصال

26,242

إجمالي الاتصالات الواردة خلال عام 2021م

28,228

إجمالي الاتصالات الواردة خلال عام 2022م، شملت:

134



تواصلًا عبر قنوات التواصل الاجتماعي

4,502



بريد إلكتروني

23,592



اتصالاً هاتفياً



موقع الهيئة على شبكة الانترنت
www.cma.org.sa



تطبيق حماية المستثمر على الأجهزة الذكية
تحميل التطبيق لنظام الأندرويد:
<https://t.co/QecXlJvQVP>

ولنظام الآيفون أي أو إس (IOS):
<https://itunes.apple.com/us/app/capital-market-authority-cma/id1269465692?mt=8>

القنوات الرسمية لإستقبال البلاغات والشكاوى:



إدارة حماية المستثمر
الرياض-طريق الملك فهد-مقر هيئة السوق المالية



البريد الإلكتروني
Investor.Protection@cma.org.sa

2. بلاغات المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية

استمراراً لجهود الهيئة في حماية المستثمرين وضمان سلامة السوق وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين بالسوق المالية، أولت مهمة تلقي بلاغات المستثمرين غاية الاهتمام، إذ سعت الهيئة منذ إنشائها إلى تيسير سبل تقديم البلاغات عن حالات الاشتباه في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص بتطبيقها، وتذليل العقبات التي قد تواجه مقدمي البلاغات من خلال توفير العديد من القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والاشتبهات في أي أعمال أو تصرفات تنطوي على مخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

الجدول رقم (29): عدد البلاغات المستلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

موضوع البلاغ	العدد		نسبة التغير
	عام 2021م	عام 2022م	
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	687	781	13.7%
أعمال مؤسسات السوق	125	119	-4.8%
حوكمة الشركات	198	473	138.9%
القوائم المالية	9	12	33.3%
سلوكيات السوق	99	119	20.2%
المنتجات الاستثمارية والطرح	20	16	-20.0%
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	8	1	-87.5%
أخرى ¹	214	132	-38.3%
الإجمالي	1,360	1,653	21.5%

الجدول رقم (30): عدد البلاغات مصنفة بحسب المبلغ عنه

موضوع البلاغ	العدد		نسبة التغير
	عام 2021م	عام 2022م	
مؤسسات السوق المالية	90	99	10.0%
الشركات المدرجة	167	413	147.3%
أفراد	531	597	12.4%
مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية	29	11	-62.1%
جهات غير مرخص لها تمارس أعمال الأوراق المالية	242	196	-19.0%
هيئة السوق المالية	9	5	-44.4%
أخرى	292	332	13.7%
الإجمالي	1,360	1,653	21.5%

1. بلاغات أغلقت خلال مرحلة التسجيل وقبل التصنيف.

3. شكاوى المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية

تستند الهيئة في استقبال الشكاوى إلى مهامها ومسؤولياتها التي نص عليها نظام السوق المالية والأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها ولا سيما مسؤولياتها المتعلقة بحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب. وفي سبيل ذلك اتخذت الهيئة عدة خطوات، من بينها: فتح قنوات عديدة لاستقبال شكاوى المستثمرين، ومتابعة مخالفات نظام السوق المالية ولوائح التنفيذ، بالإضافة إلى تنظيم أعمال الدعاوى الجماعية لتعويض المتضررين من مخالفات نظام السوق المالية ولوائح التنفيذ.

الجدول رقم (31): عدد الشكاوى المستلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

العنصر	عام 2021م	النسبة من الإجمالي	عام 2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
الاتفاقيات والعقود بين المستثمرين والوسطاء	77	%0.5	113	%0.9	%46.8
الاكتتابات العامة وحقوق الأولوية	628	%4.4	1,277	%10.5	%103.3
الخدمات المقدمة من مؤسسات السوق المالية	6,605	%46.0	1,705	%14.1	%74.2-
الصناديق الاستثمارية	198	%1.4	238	%2.0	%20.2
المحافظ الاستثمارية	1,847	%12.9	3,005	%24.8	%62.7
تنفيذ صفقات الأوراق المالية	223	%1.6	335	%2.8	%50.2
حوكمة الشركات	1,102	%7.7	1,400	%11.6	%27.0
صرف أرباح الشركات المدرجة	924	%6.4	1,868	%15.4	%102.2
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	877	%6.1	924	%7.6	%5.4
طلبات التعويض المتعلقة بمخالفات النظام واللوائح التنفيذية	1,317	%9.2	625	%5.2	%52.5-
شكاوى خارجة عن اختصاص هيئة السوق المالية	267	%1.9	213	%1.8	%20.2-
أخرى	307	%2.1	415	%3.4	%35.2
الإجمالي	14,372	%100	12,118	%100	%15.7-

الجدول رقم (32): عدد الشكاوى مصنفةً بحسب المشتكى عليه

العنصر	عام 2021م	النسبة من الإجمالي	عام 2022م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
مؤسسات السوق المالية	7,099	%49.4	4,744	%39.1	-33.2%
الشركات المدرجة	2,843	%19.8	4,247	%35.0	49.4%
أفراد	1,131	%7.9	738	%6.1	-34.7%
هيئة السوق المالية	406	%2.8	511	%4.2	25.9%
مؤسسات غير مرخص لها وشركات غير مدرجة	2,033	%14.1	1,407	%11.6	-30.8%
شركة تداول السعودية	580	%4.0	324	%2.7	-44.1%
شركة مركز إيداع الأوراق المالية	150	%1.0	105	%0.9	-30.0%
لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	72	%0.5	40	%0.3	-44.4%
أخرى	58	%0.4	2	%0.0	-96.6%
الإجمالي	14,372	%100	12,118	%100	-15.7%

الجدول رقم (33): حالات الشكاوى التي عالجتها الهيئة خلال العام 2022م

حالة الشكاوى	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير
تحت الدراسة	995	252	-74.7%
شؤيت	9,712	11,354	16.9%
إخطار المشتكى للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	1,493	512	-65.7%
أخرى	2,172	0	-
الإجمالي	14,372	12,118	-15.7%

الدعاوى الجماعية

يتضمن مفهوم الدعاوى الجماعية، الدعوى التي تقام من مجموعة أشخاص، تشترك دعواهم في نفس الأسس النظامية والوقائع والطلبات. ولا يوجد دعاوى جماعية قيدت لدى الهيئة في عام 2022م.

4. مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

تنص الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على أنه: «لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحدددهم المجلس بصلاحيه استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أيّاً كان حائزها، لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة»

جدول رقم (34): مباشرة الإجراءات في قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها¹

نسبة التغير	عام 2022م		عام 2021م		حال القضايا
	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	
%31.6	%30.9	50	%19.2	38	تحت الإجراء
%30.0-	%69.1	112	%80.8	160	أنهي الإجراء
%18.2-	%100	162	%100	198	الإجمالي ²

1. تركز الهيئة على القضايا النوعية، والتي بطبيعتها تتطلب إجراءات استثنائية لمبيطها أو التحقيق فيها، أو القضايا العاجلة التي تتطلب سرعة في معالجتها إما لنمط سلوكها أو لأثرها.
2. تشمل قضايا مستلمة لذات العام والأعوام السابقة.

5. قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

جدول رقم (35): عدد القضايا الواردة والمنتھية الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة حسب نوع المخالفة¹

نوع المخالفة	الواردة		أنهت الإجراءات فيها ²		نسبة التغير
	عام 2021م	عام 2022م	عام 2021م	عام 2022م	
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	24	17	29.2-%	20	16
لائحة حوكمة الشركات	17	14	17.6-%	29	7
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	1	-	0	1
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	7	5	28.6-%	6	7
لائحة مؤسسات السوق المالية	25	23	8.0-%	22	26
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	0	0	-	0	0
تعليمات الحسابات الاستثمارية	1	4	300.0-%	1	2
التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات	1	0	100.0-%	1	1
قواعد الكفاية المالية	0	0	-	0	0
لائحة سلوكيات السوق	18	14	22.2-%	21	13
لائحة أعمال الأوراق المالية	20	15	25.0-%	26	7
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	7	7	0.0-%	7	6
قواعد الإدراج	2	0	100.0-%	1	0
قرارات مجلس الهيئة	3	1	66.7-%	5	1
تعاميم الهيئة	7	7	0.0-%	10	7
الضوابط والإجراءات التنظيمية المادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة	1	0	100.0-%	0	1
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية	0	0	-	0	0
الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها	0	4	-	1	4
نظام الشركات	9	10	11.1-%	9	12
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولوائحهما التنفيذية	1	1	0.0-%	1	1
الإجمالي	143	123	14.0-%	160	112

1. قد تشترك أكثر من مخالفة في قضية واحدة، وعليه تم تصنيف القضية بناء على المخالفة الأبرز.

2. تشمل قضايا لأعوام سابقة.

3. تم تعديلها عما هو منشور في التقرير السنوي للهيئة لعام 2021م نظراً إلى إعادة تصنيف القضية لتندرج تحت نوع المخالفة «الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها».

ثانياً: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات

1. القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة الترافع أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها، المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، ويحق للهيئة استئناف قرار اللجنة أمام لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية، وتعد قرارات لجنة الاستئناف نهائية واجبة النفاذ.

جدول رقم (36): عدد القضايا القائمة والمنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها مصنفة بحسب نوع القضية

نوع القضية	لجنة الفصل		لجنة الاستئناف	
	عام 2021م	عام 2022م	عام 2021م	عام 2022م
مخالفة لائحة سلوكيات السوق	2	0	0	2
مخالفة قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	2	0	0	1
مخالفة لائحة مؤسسات السوق المالية	0	0	0	0
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	0	0	0	0
الدعاوى المقامة ضد قرارات مجلس الهيئة أو الإجراءات والتعليمات والتعاميم الصادرة من الهيئة	8	9	6	0
الإجمالي	12	9	6	3

2. القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

جدول رقم (37): عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجهة القضائية	نوع الدعوى	عدد القضايا	
		عام 2021م	عام 2022م
المحكمة الإدارية	إدارية / تنفيذ	6	7
محكمة التنفيذ	تنفيذ	1	1
المحكمة العامة	تنفيذ	1	0
الإجمالي		8	8

1. قد تشمل على قضايا أعوام سابقة.

3. اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة إعداد لوائح الادعاء والمذكرات الجوابية والاستئنافية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها.

جدول رقم (38): عدد اللوائح والمذكرات والتظلمات في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

اللوائح / المذكرات / التظلمات	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير
لوائح دعاوى ومذكرات جوابية في القضايا المقامة من الهيئة	29	7	-75.9%
مذكرات جوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة	35	34	-2.9%
لوائح الاستئناف المقدمة ضد القرارات والأحكام الصادرة من الجهات القضائية المختصة	7	46	557.1%
التظلمات ضد القرارات والإجراءات الصادرة من الهيئة	45	25	-44.4%
الإجمالي	116	112	-3.4%

4. الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها

جدول رقم (39): الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها

التصنيف	العدد عام 2021م			العدد عام 2022م			نسبة التغير في الإجمالي
	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	
انتهت بحكم نهائي لصالح الهيئة	4	5	9	2	24	26	188.9%
انتهت بحكم نهائي ضد الهيئة	0	0	0	0	0	0	-

5. القضايا والمخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

بلغ عدد القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة منذ صدور الأمر السامي رقم 4690 وتاريخ 1435/2/6هـ، القاضي بنقل اختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى النيابة العامة 209 قضايا حتى نهاية عام 2022م، منها 11 قضية منظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، و25 قضية تم إحالتها إلى النيابة العامة وما زالت تحت الإجراء، وبلغ عدد القضايا المنتهية 174 قضية.

جدول رقم (40): عدد المخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

المادة المخالفة	2021م	2022م
المادة (31): مخالفات ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	22	4
المادة (49): مخالفات تلاعب وتضليل	13	9
المادة (50): مخالفات التداول بناء على معلومة داخلية	5	3
المادة (211) من نظام الشركات	2	2
المادة (2) من نظام مكافحة غسل الأموال	0	1
الإجمالي	42	19

6. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات

تتولى الهيئة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسها، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفتي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، وذلك عبر الخطوتين التاليتين:

- تبليغ المخالف والجهات المعنية بتنفيذ قرارات العقوبات الصادرة بحق المخالف.
- متابعة تنفيذ قرارات العقوبات.

جدول رقم (41): نسبة التنفيذ لقرارات العقوبات ضد مخالفتي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب مصدرها²

فصدر القرار	عام 2021م	عام 2022م
	العدد ³	النسبة المئوية
مجلس هيئة السوق المالية	82	78.0%
لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية	24	25.0%
الإجمالي	106	66.0%

1. يمثل عدد المخالفات في القضايا المحالة إلى النيابة العامة خلال عام 2022م والبالغ عددها 16 قضية، وقد نشترك أكثر من مخالفة في قضية واحدة.

2. تجدر الإشارة إلى وجود قرارات تحتوي على أكثر من مخالف ولا يتم احتساب القرار كمنفذ إلا بعد تنفيذ جميع المخالفين لهذا القرار.

3. يشير العدد إلى القرارات الواجب تنفيذها خلال عام 2021م، إذ تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2020م حتى الربع الثالث من عام 2021م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من عام 2021م باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

4. يشير العدد إلى القرارات الواجب تنفيذها خلال عام 2022م، إذ تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2021م حتى الربع الثالث من عام 2022م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من عام 2022م باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

7. تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفين الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

جدول رقم (42): عدد مخالفين الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها الذين صدرت بشأنهم قرارات واجبة التنفيذ خلال عام 2022م¹

نوع المخالف	العدد	المُنفذ	نسبة المُنفذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
مستثمر	55	37	%67.3	18	%32.7
مؤسسة سوق مالية / شخص مسجل	38	38	%100.0	0	%0.0
شركة مدرجة	5	5	%100.0	0	%0.0
عضو مجلس إدارة / كبار التنفيذيين	62	50	%80.6	12	%19.4
الإجمالي	160	130	%81.3	30	%18.8

جدول رقم (43): عدد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها التي صدرت بشأنها قرارات واجبة التنفيذ خلال عام 2022م²

النظام/اللائحة	العدد	المُنفذ	نسبة المُنفذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	15	14	%93.3	1	%6.7
لائحة حوكمة الشركات	25	23	%92.0	2	%8.0
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	%0.0	0	%0
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	4	4	%100.0	0	%0
لائحة مؤسسات السوق المالية	40	33	%82.5	7	%17.5
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	0	0	%0.0	0	%0
تعليمات الحسابات الاستثمارية	0	0	%0.0	0	%0
قواعد الكفاية المالية	0	0	%0.0	0	%0
لائحة سلوكيات السوق	38	32	%84.2	6	%15.8
لائحة أعمال الأوراق المالية	13	2	%15.4	11	%84.6
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	0	0	%0.0	0	%0
قواعد الإدراج	2	2	%100.0	0	%0
قرارات مجلس الهيئة	2	2	%100.0	0	%0
تعاليم الهيئة	0	0	%0.0	0	%0

1. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2022م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2021م حتى الربع الثالث من عام 2022م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2022م باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.
2. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2022م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2021م حتى الربع الثالث من عام 2022م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2022م باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

النظام/اللائحة	العدد	المنفذ	نسبة المنفذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة	0	0	%0.0	0	%0
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية	0	0	%0.0	0	%0
نظام الشركات	20	17	%85.0	3	%15.0
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتيهما التنفيذية	1	1	%100.0	0	%0
الإجمالي	160	130	%81.3	30	%18.8

جدول رقم (44): تصنيف العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

نوع العقوبة	عام 2021م		عام 2022م		نسبة التغير
	العدد ³	النسبة من الإجمالي	العدد ⁴	النسبة من الإجمالي	
غرامة مالية	292	%74.3	149	%90.9	-49.0%
المنع من مزولة الوساطة أو إدارة المحافظ أو العمل مستشار استثمار أو أي وظيفة واجبة التسجيل	26	%6.6	1	%0.6	-96.2%
المنع من العمل في الشركات المدرجة في السوق المالية	35	%8.9	1	%0.6	-97.1%
المنع من شراء الأسهم في الشركات المدرجة	40	%10.2	2	%1.2	-95.0%
السجن	0	%0.0	0	%0.0	-
أخرى ⁵	0	%0.0	11	%6.7	-
الإجمالي	393	%100	164	%100	-58.3%

3. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2021م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2020م، حتى الربع الثالث من عام 2021م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2021م، باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

4. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2022م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2021م حتى الربع الثالث من عام 2022م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2022م، باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

5. تشمل عقوبات إدارية واحترافية.

8. الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفتي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

جدول رقم (45): إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذها بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفتي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

عام 2021م		اللائحة/النظام
نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة	إجمالي المبالغ المحصلة إنفاذاً للقرارات من 2020/10/1م حتى 2021/9/30م (ريال)	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الواجب تحصيلها بقرارات من 2020/10/1م حتى 2021/9/30م (ريال)
96.1%	1,230,000	1,280,000
		قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة
36.3%	2,160,000	5,950,000
		لائحة حوكمة الشركات
-	0	0
		لائحة الاندماج والاستحواذ
100.0%	1,965,000	1,965,000
		لائحة صناديق الاستثمار العقاري
100.0%	8,092,874	8,092,874
		لائحة مؤسسات السوق المالية
-	0	0
		لائحة وكالات التصنيف الائتماني
-	0	0
		تعليمات الحسابات الاستثمارية
-	0	0
		قواعد الكفاية المالية
13.8%	28,521,976	206,747,480
		لائحة سلوكيات السوق
67.6%	690,002	1,020,000
		لائحة أعمال الأوراق المالية
-		
		قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة
-	0	0
		قواعد الإدراج
100.0%	140,000	140,000
		قرارات مجلس الهيئة
15.4%	10,000	65,000
		تعاميم الهيئة
37.0%	1,942,500	5,250,000
		نظام الشركات
100.0%	200,000	200,000
		نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتهما التنفيذية
19.5%	44,952,352	230,710,354
		الإجمالي

تم تحديد هذه الفترة لإثني عشر شهراً من بداية أكتوبر حتى نهاية سبتمبر لأن بيانات الربع الأول من كل عام تتضمن مبالغ الغرامات (الواجب تحصيلها/ المحصلة) للربع الرابع من العام السابق له.

عام 2022م		
نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة	إجمالي المبالغ المحصلة إنفاذاً للقرارات من 2021/10/1م حتى 2022/9/30م (ريال)	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الواجب تحصيلها بقرارات من 2021/10/1م حتى 2022/9/30م (ريال)
%86.3	6,280,000	7,280,000
%90.0	1,810,000	2,010,000
–	0	0
%100.0	2,230,000	2,230,000
%89.5	9,755,000	10,905,000
–	0	0
–	0	0
–	0	0
%63.4	11,456,113.19	18,056,425.83
%21.9	274,138.53	1,250,000
–	0	0
%100.0	110,000	110,000
%100.0	800,000	800,000
–	0	0
%31.5	170,000	540,000
%100.0	100,000	100,000
%76.2	32,985,252	43,281,426

جدول رقم (46): إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذها بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب المخالف

نوع المخالف	عام 2021م	
	إجمالي المبالغ المحصلة إنفاذاً للقرارات من 2020/10/1م حتى 2021/9/30م (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء
مستثمر	27,711,978	206,067,480
عضو مجلس إدارة / كبار تنفيذيين	6,752,500	14,100,000
شخص مسجل	0	0
شركة مدرجة	190,000	190,000
مؤسسة سوق مالية	10,297,874	10,352,874
الإجمالي	44,952,352	230,710,354

عام 2022م		
نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء	إجمالي المبالغ المحصلة إنفاذاً للقرارات من 2021/10/1م حتى 2022/9/30م (ريال)	إجمالي المبالغ الواجب تحصيلها إنفاذاً للقرارات من 2021/10/1م حتى 2022/9/30م (ريال)
%58.0	11,840,252	20,416,426
%79.3	6,590,000	8,310,000
%100.0	1,225,000	1,225,000
%100.0	190,000	190,000
%100.0	13,140,000	13,140,000
%76.2	32,985,252	43,281,426

9. المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية والدعاوى الجزائية الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

جدول رقم (47): المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

العالم	عدد المعوضين	التعويضات (ريال)	أتعاب متابعة الدعوى (ريال)	الإجمالي
عام 2021م	553	366,711,547.1	514,254.0	367,225,801.1
عام 2022م	1,294	1,751,894,860.4	466,000.0	1,752,360,860.4

جدول رقم (48): مبالغ التعويضات المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

التصنيف	عام 2021م	عام 2022م
ضد ممارسي أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	17,624,579.4	53,190,846.9
ضد مخالفين لائحة سلوكيات السوق والمادة (49) من نظام السوق المالية	274,396,207.5	323,472,285.0
ضد مؤسسات السوق المالية	17,863,239.8	37,498,341.9
ضد شركة مدرجة	13,241,854.8	52,969,178.5
دعوى جماعية	40,214,110.7	1,225,113,291.1
أخرى ¹	3,371,554.8	59,650,917.0
الإجمالي	366,711,547.1	1,751,894,860.4

جدول رقم (49): مبالغ المكاسب غير المشروعة والغرامات المالية المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

العالم	المكاسب غير المشروعة (ريال)	الغرامات المالية (ريال)	الإجمالي
عام 2021م	23,102,102.9	3,735,000.0	26,837,102.9
عام 2022م	14,350,171.7	21,570,000.0	35,920,171.7

1. تشمل تعويضات المستثمرين ضد أفراد وشركات غير مدرجة.



ثالثاً: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

1. طلبات الإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة للهيئة مصنفة بحسب جهة الطلب

عدد طلبات الإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة مصنفة بحسب جهة الطلب



عدد الأوامر القضائية الواردة عبر نظام «نافذ»

1,145,787 العدد عام 2022م
%26.9 نسبة التغير مقارنة بعام 2021م

جدول رقم (50): عدد الطلبات الواردة للهيئة مصنفة بحسب نوع الطلب

نوع الطلب	عام 2021م	عام 2022م	نسبة التغير
إفصاح	11,141	9,825	-11.8%
حجز	657,111	739,699	12.6%
رفع حجز	245,437	394,609	60.8%
قسمة تركة	72	99	37.5%
بيع	1,256	13,005	935.4%
أخرى	137	125	-8.8%
الإجمالي	915,154	1,157,362	26.5%



05

الباب الخامس: الإفصاح المالي للهيئة

- أولاً: تقرير مراجع الحسابات المستقل.
- ثانياً: قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022م.
- ثالثاً: قائمة الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.
- رابعاً: قائمة التغير في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.
- خامساً: قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.
- سادساً: إيضاحات حول القوائم المالية في 31 ديسمبر 2022م.

هيئة السوق المالية

القوائم المالية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
وتقرير مراجع الحسابات المستقل

فهرس القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

الصفحة	المحتويات
191 – 190	تقرير مراجع الحسابات المستقل
192	قائمة المركز المالي
193	قائمة الأداء المالي
195 – 194	قائمة التغيرات في صافي الموجودات
196	قائمة التدفقات النقدية
226 – 197	إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مراجع الحسابات المستقل

المحترمين

الى السادة أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
هيئة السوق المالية
الرياض – المملكة العربية السعودية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لهيئة السوق المالية (الهيئة)، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022 م، وقائمة الأداء المالي، وقائمة التخيرات في صافي الموجودات، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للهيئة كما في 31 ديسمبر 2022 م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا .

المعلومات الأخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الموجودة في التقرير المالي السنوي ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات عليها. لا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى ولم نبد أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، يتم النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرّفة بشكل جوهري. وإذا خضنا، من خلال العمل الذي قمنا به، إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى فإننا مطالبون بالتقرير عن هذه الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة للهيئة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الهيئة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهريّة إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للهيئة.

تقديم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الهيئة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإنه علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الهيئة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

تقديم العرض العام للقوائم المالية، وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

نحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

عن شركة الدكتور محمد العمري وشركاه



جهاد محمد العمري

محاسب قانوني - ترخيص رقم 362

الرياض - المملكة العربية السعودية

التاريخ: 4 / 9 / 1444 هـ

الموافق: 26 / 3 / 2023م

كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2022م	إيضاح	
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
3,064,841,615	2,916,035,384	5	نقد وما في حكمه
3,143,714	2,037,138	أ-6	مدينون من معاملات تبادلية
20,822,476	18,136,379	ب-6	مدينون من معاملات غير تبادلية
12,003,043	14,081,177		سلف الموظفين
55,749,465	49,761,241	7	دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى
3,156,560,313	3,000,051,319		مجموع الموجودات المتداولة
الموجودات غير المتداولة			
24,591,804	26,774,430		الجزء غير المتداول من سلف الموظفين
235,133,789	223,367,927	8	ممتلكات ومعدات
1,695,854,219	1,704,287,977	9	مشروعات تحت التنفيذ
12,496,980	14,917,501	10	موجودات غير ملموسة
1,968,076,792	1,969,347,835		مجموع الموجودات غير المتداولة
5,124,637,105	4,969,399,154		مجموع الموجودات
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
9,156,019	3,412,998	11	ذمم دائنة
102,126,676	115,252,024	12	مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى
111,282,695	118,665,022		مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة			
459,552,815	383,515,033	13	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
459,552,815	383,515,033		مجموع المطلوبات غير المتداولة
570,835,510	502,180,055		مجموع المطلوبات
صافي الموجودات			
896,822,150	1,134,485,372	14	احتياطي نفقات
1,469,075,664	1,558,255,284	14	احتياطي عام
698,943,801	223,294,728	14	فائض نقدي
1,488,959,980	1,551,183,715		فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم
4,553,801,595	4,467,219,099		مجموع صافي الموجودات
5,124,637,105	4,969,399,154		مجموع صافي الموجودات والمطلوبات

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

للسنة المالية المنتهية في			
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	إيضاح	
الإيرادات			
1,436,159,183	1,052,568,017	15	عمولات تداول الأوراق المالية
134,544,059	164,080,827	15	خدمات تداول وأنشطة الهيئة
52,610,940	48,010,133	15	مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية
23,435,279	75,588,572	15	عوائد ودائع
1,646,749,461	1,340,247,549		إجمالي الإيرادات
المصروفات			
(531,204,687)	(566,031,069)	16	رواتب ومزايا الموظفين
(155,623,706)	(160,762,301)	17	مصروفات عمومية وإدارية
(28,673,265)	(25,365,756)	10.8	استهلاكات وإطفاءات
(22,722,939)	(30,386,510)		خدمات مهنية واستشارات
(38,517,730)	(48,323,670)		تدريب وابتعاث الموظفين
(776,742,327)	(830,869,306)		إجمالي المصروفات
(302,174)	(2,088,822)		مصروفات أخرى، بالصفحة
869,704,960	507,289,421		صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة التغيرات في صافي الموجودات
بالريال السعودي

احتياطي نفقات	إيضاح	
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م		
838,794,659		الرصيد في 1 يناير 2021م
-	14	محول إلى وزارة المالية خلال العام
-		صافي فائض الإيرادات عن المصروفات
-	13	فروق تقييم ائتماني
(838,794,659)		رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم
-	14	الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات
896,822,150	14	محول إلى احتياطي نفقات
-	14	محول إلى احتياطي عام
896,822,150		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021م
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م		
896,822,150		الرصيد في 1 يناير 2022م
-	14	محول إلى وزارة المالية خلال العام
-		صافي فائض الإيرادات عن المصروفات
-	13	فروق تقييم ائتماني
(896,822,150)		رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم
-	14	الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات
1,134,485,372	14	محول إلى احتياطي نفقات
-	14	محول إلى احتياطي عام
1,134,485,372		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022م

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

المجموع	فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	فائض نقدي	احتياطي عام
4,556,578,831	1,573,091,593	839,372,486	1,305,320,093
(839,372,486)	-	(839,372,486)	-
869,704,960	869,704,960	-	-
(33,109,710)	(33,109,710)	-	-
-	2,144,114,752	-	(1,305,320,093)
-	(3,064,841,615)	3,064,841,615	-
-	-	(896,822,150)	-
-	-	(1,469,075,664)	1,469,075,664
4,553,801,595	1,488,959,980	698,943,801	1,469,075,664
4,553,801,595	1,488,959,980	698,943,801	1,469,075,664
(698,943,801)	-	(698,943,801)	-
507,289,421	507,289,421	-	-
105,071,884	105,071,884	-	-
-	2,365,897,814	-	(1,469,075,664)
-	(2,916,035,384)	2,916,035,384	-
-	-	(1,134,485,372)	-
-	-	(1,558,255,284)	1,558,255,284
4,467,219,099	1,551,183,715	223,294,728	1,558,255,284

هيئة السوق المالية
قائمة التدفقات النقدية
بالريال السعودي

السنة المالية المنتهية في		
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	إيضاح
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
869,704,960	507,289,421	صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة
تعديلات:		
28,673,265	25,365,756	10,8 استهلاكات وإطفاءات
16,842	1,548	خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
51,712,423	45,940,773	13 مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(23,435,279)	(75,588,572)	15 إيرادات عوائد الودائع
التغيرات في		
284,657	1,106,577	مديون من معاملات تبادلية
10,005,966	2,686,098	مديون من معاملات غير تبادلية
(6,836,323)	21,303,116	دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى
(8,279,817)	(4,260,761)	سلف موظفين
4,182,767	(5,743,020)	ذمم دائنة
2,079,899	13,125,346	مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى
(20,003,654)	(16,906,671)	13 مدفوع من مكافأة نهاية الخدمة
22,832,236	60,273,681	5 إيرادات عوائد ودائع محصلة
930,937,942	574,593,292	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
(9,609,831)	(20,674,892)	9,8 إضافات ممتلكات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ
(621,943)	(3,780,830)	10 إضافات موجودات غير ملموسة
20,695	-	محصل من استبعاد ممتلكات ومعدات
(10,211,079)	(24,455,722)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		
(839,372,486)	(698,943,801)	14 محول إلى وزارة المالية
(839,372,486)	(698,943,801)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
81,354,377	(148,806,231)	التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة
2,983,487,238	3,064,841,615	النقد وما في حكمه في أول السنة
3,064,841,615	2,916,035,384	5 النقد وما في حكمه في آخر السنة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

1. التنظيم والأنشطة الرئيسية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب «نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ ٢ جمادى الثاني 1424هـ الموافق 1 أغسطس 2003م الذي نص على أن يتم إنشاء هيئة في المملكة العربية السعودية تسمى «هيئة السوق المالية». وقد تم إنشاء الهيئة وشرعت في تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب الأمر الملكي الكريم رقم أ / 114 بتاريخ 13 جمادى الأول 1425هـ الموافق 1 يوليو 2004م بتعيين مجلس هيئة السوق المالية.

هيئة السوق المالية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والفوائد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية لتحقيق الآتي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها.
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
- حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة.
- العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.
- تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.
- الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة وتنظيم ومراقبة أعمالها وإصدار القواعد المنظمة لذلك.
- تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 2004/5/02 بتاريخ 23 جمادى الثاني 1425 الموافق 9 أغسطس 2004م (تبدأ السنة المالية للهيئة من اليوم الحادي عشر من برج الجدي من كل سنة (الموافق 1 يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من برج الجدي من السنة المالية التالية) الموافق 31 ديسمبر.

يقع مقر الهيئة في طريق الملك فهد، مدينة الرياض ص.ب. 87171، الرياض 11642.

2. أسس المحاسبة

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية ما لم يذكر خلاف ذلك. ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

تعرض القوائم المالية بالريال السعودي، وهو عملة النشاط والعرض الخاصة بالهيئة، ويتم تقريب الأرقام إلى أقرب ريال مالم يذكر خلاف ذلك.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

1.3 عرض الموجودات والمطلوبات

تعرض الهيئة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي استناداً على التصنيف متداول/ غير متداول. يتم تصنيف الأصل ضمن الموجودات المتداولة في حالة:

- أ. توقع بيع الأصل أو وجود نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال العادية للهيئة، أو
- ب. الاحتفاظ بالأصل بشكل رئيسي بغرض المتاجرة، أو
- ج. توقع بيع الأصل خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير المالي، أو
- د. كون الأصل نقداً أو في حكم النقد، إلا إذا كان محظوراً تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال 12 شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تقوم الهيئة بتصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

يعتبر الالتزام ضمن المطلوبات المتداولة في حالة:

- أ. عندما يتوقع سدادها خلال دورة العمليات العادية
- ب. في حالة اقتنائها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة
- ج. توقع تسوية الالتزام خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو
- د. عدم وجود حق غير مرتبط بشرط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى 12 شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير المالي. عند اختيار الطرف المقابل، فإن تسوية الالتزام عن طريق تحويله إلى حقوق ملكية لا يؤثر على تصنيفه

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

2.3 النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه السوار في قائمة المركز المالي من النقد لدى البنوك والمتوفر في الخزينة والودائع، التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية معروفة ويمكن استعادتها في أي وقت وتخضع لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة، والتي تتوفر بدون أي قيود.

3.3 الأدوات المالية

الموجودات المالية

الإثبات الأولي والقياس

الموجودات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 "الإثبات والقياس": تصنف الموجودات المالية عند الإثبات الأولي من قبل الهيئة كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، وقرروض ومبالغ مستحقة، واستثمارات مقنتاه حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية متاحة للبيع، حسبما هو ملائم.

تشمل الموجودات المالية للهيئة: النقد والودائع لأجل والمبالغ مستحقة التحصيل من المعاملات التبادلية وغير التبادلية وسلف الموظفين.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

3.3 الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها. علماً بأن جميع الموجودات المالية للهيئة تندرج تحت فئة قروض وسلف للموظفين ومبالغ مستحقة أخرى.

السلف والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتمة ذات أقساط ثابتة أو قابلة للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة. بعد القياس الأولي، يتم قياس مثل هذه الموجودات المالية لاحقاً بالقيمة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة السائد، ناقصاً انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة السائد. يتم إثبات الخسائر التي تنشأ من انخفاض القيمة في الفائض أو العجز.

إلغاء الأثبات

تقوم الهيئة بإلغاء أثبات أصل مالي أو حسب مقتضى الحال، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المتماثلة عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أصل أو تحمل التزام بدفع تدفقات نقدية مستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث أو (أ) قيام الهيئة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) عدم قيام الهيئة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل وتحويل السيطرة على الأصل

الهبوط في قيمة الموجودات المالية

تقوم الهيئة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم احتمالية وجود دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت لهبوط القيمة. ويتقرر أن أصل معين أو مجموعة من الموجودات المالية قد هبطت قيمتها فقط في حالة وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة الأصل نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الأثبات الأولى للأصل (حدث خسارة) ويكون لحدث الخسارة أثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية.

تشمل الأدلة الموضوعية لانخفاض القيمة المؤشرات التالية:

- تعرض مدين أو مجموعة من المدينين إلى صعوبات مالية جوهريّة
- وقوع إهمال أو تقصير في سداد الفائدة أو أصل المبلغ
- احتمال إفلاس المقترض أو إعادة هيكلته مالياً
- المعطيات التي يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

3.3 الأدوات المالية (تتمة)

الهبوط في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تقوم الهيئة في البداية بإجراء تقييم بصورة فردية للتأكد من وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة أي من الموجودات المالية التي تعتبر هامة بمفردها أو بشكل جماعي بالنسبة للموجودات المالية التي لا تعتبر هامة بمفردها، إذا ما تبين للهيئة عدم وجود دليل موضوعي على هبوط في قيمة الموجودات التي تم تقويمها بشكل فردي للتأكد من هبوط قيمتها، سواءً كان هاماً أم لا، فإنها تقوم بإدراج الأصل في مجموعة من الموجودات المالية التي لها خصائص ومخاطر ائتمان متشابهة وتقوم بتقويمها بشكل جماعي للتأكد من هبوط قيمتها، إن الموجودات، التي يتم تقويمها على أساس فردي للتأكد من هبوط قيمتها والتي يتم بشأنها إثبات أو الاستمرار في إثبات خسارة هبوط القيمة، لا يتم إدراجها في عملية تقويم الانخفاض في القيمة التي تتم على أساس جماعي.

إذا كان هناك دليل رئيسي على تكبد خسارة هبوط القيمة تقاس خسارة الهبوط المحددة وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة المستقبلية غير المتكبدة بعد). تخضم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدل العمولة الفعلية الأصلية للأصل المالي.

تخض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص ويثبت مبلغ الخسارة في الفائض أو العجز. يتم شطب القروض مع المخصص المرتبط بالقروض - عندما يكون هناك نظرة واقعية للاسترداد المستقبلي وتم تحقق جميع الضمانات أو تحويلها إلى الهيئة، وفيما إذا تم في سنة لاحقة - زيادة أو نقص مبلغ خسارة الانخفاض التقديرية بسبب حدث وقع بعد إثبات الانخفاض في القيمة فيتم زيادة أو تقليص خسارة الانخفاض المسجلة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. ويتم إذا ما تم عكس قيد شطب ما في وقت لاحق، فيتم قيد الاسترداد إلى تكاليف التمويل في الفائض أو العجز.

المطلوبات المالية

الاثبات الأولي والقياس

تصنف المطلوبات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 على أنها أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو القروض والسلف حسب الملائمة.

تحدد الهيئة تصنيف المطلوبات المالية عند الاثبات الأولي، يتم إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والافتراضات، تضاف إلى تكاليف المعاملات المباشرة. تشمل المطلوبات المالية للهيئة الذمم الدائنة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها. جميع المطلوبات المالية للهيئة تكون تحت تصنيف القروض والسلف، ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تقاس المطلوبات المالية للهيئة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو قسط عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

3.3 الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

إلغاء الأثبات

يتم إلغاء اثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. في حالة تبديل المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط المطلوبات الحالية، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن اثبات المطلوبات الأصلية واثبات مطلوبات جديدة. يتم اثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في الفائض أو العجز.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي، فقط عند وجود حق نظامي حالي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للسداد علي أساس الصافي، أو بتسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تقوم الهيئة بقياس القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية لأغراض الإثبات و/أو الإفصاح. وتقوم الهيئة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام السعر المعلن في سوق نشطة. وإذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطاً، تقوم الهيئة بتحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب للتقييم. الهدف من استخدام أسلوب التقييم هو تحديد ما هو سعر المعاملة الذي كانت ستتم به في تاريخ القياس بين أطراف تتصرف بحرية حفزتها عوامل التشغيل العادية. تشمل أساليب التقييم استخدام معاملات تبادلية في السوق بين أطراف مطلعة تتصرف بحرية ورصاً - إن وجدت، والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى متطابقة إلى حد كبير، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج تسعير الخيارات. ويعتمد أسلوب التقييم المختار على أقصى استخدام لمدخلات السوق وعلى أقل ما يمكن من المدخلات الخاصة بالهيئة. ويأخذ أسلوب التقييم في الاعتبار جميع العوامل التي من شأن المشاركين في السوق أخذها في الاعتبار عند وضع سعر ويكون متسقاً مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

4.3 الممتلكات والمعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم والخسارة المتراكمة للهيوط في القيمة (إن وجدت). تتضمن التكلفة النفقات المباشرة لاقتناء الموجودات. تستهلك الممتلكات والمعدات القابلة للاستهلاك بطريقة القسط الثابت. عندما يُطلب استبدال أجزاء هامة من الممتلكات والمعدات على فترات، تثبت الهيئة هذه الأجزاء كموجودات فردية ذات أعمار إنتاجية محددة وتخضع قيمتها وفقاً لذلك. وبالمثل، عند إجراء فحص رئيسي، تُثبت تكلفته ضمن المبلغ الدفترى ليند الممتلكات والمعدات على أنه استبدال إذا أُستوفيت ضوابط الإثبات. يتم اثبات جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى كمصروفات عند تكبيدها. عندما يتم اقتناء أصل في معاملة غير تبادلية بدون مقابل أو بدل اسمي، فإنه يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة، وفي ما يلي الأعمار الإنتاجية للموجودات التي يتم استهلاكها:

السنوات	
33,33	مباني
5	ديكورات و تحسينات
10-5	اثاث ومعدات مكتبية
4	سيارات
3	أجهزة الحاسب آلي

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

4.3 الممتلكات والمعدات (تتمة)

يتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وعمرها الإنتاجي في نهاية كل سنة مالية، وتعديلها مستقبلياً إذا لزم الأمر.
يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى قيمته القابلة للاسترداد، أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.
تقوم الهيئة باستبعاد بنود الممتلكات والمعدات أو أي جزء هام من الموجودات عند البيع أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمة ممكنة من استخدامها المستمر. إن أي ربح أو خسارة تنشأ عن استبعاد الموجودات (محسوبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) يتم إثباته في صافي الفائض أو العجز عند إلغاء اثبات الأصل.

المشروعات تحت التنفيذ

تقيد المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). ويتم تحويل التكلفة إلى الممتلكات والمعدات/الموجودات غير الملموسة عندما تكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي أنشأت من أجله، ويتم حينها بدء عملية احتساب الاستهلاك / الأطفاء.

5.3 الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بشكل مستقل بالتكلفة عند الاثبات الأولي. بعد الاثبات الأولي، تقاس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر متراكمة للهبوط في قيمة الأصل.

يتم تقييم الأعمار الانتاجية للموجودات غير الملموسة لتكون محددة أو غير محددة.

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الانتاجي المحدد على مدى العمر الانتاجي للموجودات كما يلي:

السنوات
5

برامج حاسب الآلي

يتم تقييم الموجودات غير الملموسة ذات العمر الانتاجي المحدد لتحديد الهبوط في القيمة إذا كان هناك مؤشراً على أن الموجودات غير الملموسة قد تعرضت لانخفاض في القيمة.

يتم مراجعة سنة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية المحددة على الأقل في نهاية سنة كل تقرير مالي. يتم احتساب التغييرات في العمر الانتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير سنة أو طريقة الإطفاء، حسيماً يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغييرات في التقديرات المحاسبية بشكل مستقبلي. يتم إثبات مصروف الأطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في صافي فائض أو عجز ضمن فئة المصروفات بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء اثبات الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل ويتم إثباته في صافي الفائض أو العجز عند إلغاء اثبات الأصل.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

6.3 الهبوط في قيمة الموجودات غير المالية - الموجودات غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة في نهاية كل سنة مالية بتقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الموجودات غير المولدة للنقد. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، أو عندما يكون اختبار هبوط القيمة للأصل مطلوبًا، تقوم الهيئة بتقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل والذي يساوي القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو قيمة الاستخدام أيهما أكبر. ولاحتساب قيمة الاستخدام تتبع الهيئة طريقة تكلفة الإحلال المستهلكة.

عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن مبلغ الخدمة الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد هبطت قيمته ويتم تخفيضه إلى مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

يتم إجراء تقويم لكل أصل في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو ربما انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، فإن الهيئة تقوم بتقدير مبلغ الخدمة القابل للاسترداد ويتم إلغاء خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة حدوث تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمة القابل للاسترداد الخاص بالأصل. يكون الإلغاء محدوداً بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، ولا تتجاوز القيمة الدفترية بعد خصم الاستهلاك في حالة عدم إثبات خسارة هبوط القيمة للأصل في السنوات السابقة، ويتم إثبات الإلغاء لخسارة الهبوط في الفائض أو العجز.

7.3 منافع الموظفين

منافع ما بعد نهاية الخدمة

برامج المنافع المحددة

لدى الهيئة برنامج ما بعد نهاية الخدمة وهي منافع محددة لموظفيها وهذه المنافع غير ممولة. يتم إعادة تحديد التزامات المنافع المحددة على أساس دوري من قبل إدارة الهيئة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسنوات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع الاستحقاقات بها والتي تحتوي على شروط تقارب شروط الالتزام ذي الصلة. استخدمت الهيئة المعدلات التقريبية للسندات الحكومية. يتم احتساب صافي تكلفة الفائدة من خلال تطبيق معدل الخصم على صافي رصيد التزام المنافع المحددة ويتم تضمين هذه التكلفة في حساب منافع الموظفين في قائمة الأداء المالي.

يتم إثبات أرباح وخسائر إعادة القياس الناتجة عن تسويات الخبرة والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية في السنة التي تحدث فيها في قائمة التغيرات في صافي الموجودات. تدرج التغيرات في القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة الناتجة عن تعديلات الخطة فوراً في قائمة الأداء المالي لتكاليف الخدمة السابق

برامج المساهمات المحددة

تتم المحاسبية عن اشتراكات فرع المعاشات في مؤسسة التأمينات الاجتماعية على أنها مدفوعات لبرامج مساهمات محددة وبالتالي يتم إثباتها على أنها مصروفات عندما يؤدي الموظفون الخدمات التي تخولهم الحق في هذه المساهمات. تدفع هذه الاشتراكات أولاً بأول لذا يتم قياسها بمبالغها غير المخضومة.

منافع الموظفين قصيرة الأجل

هي منافع الموظفين التي يتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهراً بعد نهاية سنة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها، وتشمل الأجور والرواتب واشتراكات فرع الأخطار في التأمينات الاجتماعية؛ والإجازات السنوية مدفوعة الأجر والإجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ والمنافع العينية (مثل التأمين الطبي، والسكن، والسيارات) للموظفين الحاليين. عندما يقدم موظف خدمة للهيئة خلال السنة المحاسبية، يتم إثبات المبلغ غير المضمون لمنافع الموظفين قصيرة الأجل المتوقع أن تدفع في مقابل تلك الخدمة على أنه (أ) التزام (مصروف مستحق)، بعد طرح أي مبلغ سدد بالفعل، و(ب) مصروف.

تسجل تكاليف منافع الموظفين على أنها مصروفات، ما لم يتطلب معيار أو يسمح بتضمين المنافع في تكلفة أصل ما.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

8.3 الاحتياطات

وفقاً للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية تقوم الهيئة نهاية كل سنة مالية بتحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها إلى وزارة المالية بعد اقتطاع جميع النفقات الجارية والرأسمالية التي تحتاج إليها (احتياطي نفقات)، وكذلك بعد تكوين (احتياطي عام) بما يعادل ضعف إجمالي نفقاتها المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة.

9.3 الإيرادات

الإيرادات من المعاملات غير التبادلية

الرسوم والغرامات والعقوبات

تثبت الهيئة إيرادات الرسوم عند وقوع الحدث وعند استيفاء ضوابط إثبات الموجودات. إلا إذا وجد شرط مرتبط بالإيراد وينتج عن هذا الشرط التزام مستقبلي فيتم إثبات إيراد مؤجل بدلاً من إثبات إيرادات.

كما تثبت الهيئة إيرادات الغرامات والعقوبات عند وقوع الحدث المتعلق بالغرامة أو العقوبة، فيما يتم إثبات إيرادات الغرامات والعقوبات على الأفراد عندما يمكن قياس الإيراد وتوقيت تحصيله بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وعندما لا يمكن قياس إمكانية أو توقيت تحصيل الإيراد بطريقة يمكن الاعتماد عليها يتم إثبات الإيراد عند تحصيله.

عمولات التداول

يتم تسجيل ما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية بموجب الإشعارات التي يتم استلامها من شركة مجموعة تداول السعودية القابضة («تداول») وتعد عمولات التداول في السوق الرئيسية للأسهم هي الجزء الأكبر من إيرادات عمولات التداول وتبلغ حصة الهيئة من إيرادات التداول بنسبة (3.2) نقطة أساس من قيمة الصفقة المنفذة، (0.2) من تداولات الأسهم في السوق الرئيسية تخص برنامج التوعية في السوق المالية).

وفقاً لقرار مجلس الهيئة رقم (1-41-2022) تم إعادة توزيع النقاط التي تتقاضاها الهيئة الخاصة بعمولات تداول لتصبح بنسبة (3) نقاط أساس من قيمة الصفقة المنفذة وذلك بالغاء (0.2) التي تخص برنامج التوعية في السوق المالية بدءاً من تاريخ 3 أبريل 2022م.

جدير بالذكر أنه بعد تغيير الشكل القانوني لشركة تداول السعودية وتغييره إلى شركة مجموعة تداول السعودية القابضة فلا يوجد أي تغيير على الارتباطات التعاقدية بين الطرفين.

الإيرادات من المعاملات التبادلية

تقديم الخدمات

تثبت الهيئة إيرادات تقديم الخدمات عندما يمكن تقدير نتيجة المعاملة بشكل يمكن الاعتماد عليه. عندما لا يمكن قياس النتيجة بشكل يمكن الاعتماد عليه، يتم إثبات الإيرادات فقط إلى الحد الذي يمكن فيه استرداد النفقات المتكبدة.

إيرادات عوائد الودائع

يتم استحقاق إيرادات الودائع باستخدام طريقة العائد الفعلي. تقدر خصومات العائد الفعلي المكاسب النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى صافي القيمة الدفترية لذلك الأصل. تطبق هذه الطريقة العائد على رصيد المبلغ الرئيسي لتحديد إيراد الودائع في كل سنة.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

10.3 عقود الإيجار

يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول بصورة جوهرية المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى الهيئة. يتم إثبات دفعات عقود الإيجار من عقود الإيجارات التشغيلية على أنها مصروفات بطريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار.

لا يوجد لدى الهيئة أي ترتيبات لعقود الإيجار التمويلي.

11.3 المطلوبات المحتملة

لا تثبت الهيئة المطلوبات المحتملة، ولكنها توضح عن تفاصيل بالموجودات والمطلوبات المحتملة في الايضاحات حول القوائم المالية، ما لم يكن احتمال تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية بعد احتمالاً كبيراً.

12.3 الموجودات المحتملة

لا تثبت الهيئة الموجودات المحتملة، ولكنها توضح عن تفاصيل الأصل المحتمل عندما يتأكد وجوده - فقط - بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي ليست كلها ضمن سيطرة الهيئة في الايضاحات حول القوائم المالية. يتم تقييم الموجودات المحتملة - بشكل مستمر - لضمان أن تنعكس التطورات - بشكل مناسب - في القوائم المالية. وإذا أصبح في حكم المؤكد أنه سوف يحدث تدفق داخل لمنافع اقتصادية، يتم إثبات الأصل والدخل المتعلق به في القوائم المالية للسنة التي يحدث فيها التغيير.

13.3 الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الهيئة الطرف ذي صلة الشخص أو المنشأة التي تكون لديها القدرة على التحكم بشكل فردي أو مشترك، أو ممارسة تأثير كبير على الهيئة، أو العكس. يعتبر أعضاء الإدارة الرئيسيين وشركة تداول والأكاديمية المالية أطرافاً ذات علاقة وتضم أعضاء مجلس الهيئة.

14.3 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عند إجراء المعاملة، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية «إن وجدت» إلى الريال السعودي بالأسعار السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن قائمة الأداء المالي.

15.3 المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات حالية (قانونية أو متوقعة) ناتجة عن أحداث سابقة، وأنه من المحتمل ان يتطلب الأمر استخدام موارد تنطوي على منافع اقتصادية لسداد الالتزام، وأنه يمكن تقدير مبلغ هذا الالتزام بشكل موثوق به.

وفي الحالات التي تتوقع فيها إدارة الهيئة استرداد بعض أو كل المخصصات، على سبيل المثال بموجب عقد تأمين، فإنه يتم إثبات المبالغ المستردة كأصل مستقل وذلك فقط عندما تكون عملية الاسترداد مؤكدة فعلاً.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

16.3 المعايير الجديدة والتعديلات الصادرة ولكن غير سارية بعد

فيما يلي بياناً بالمعايير الدولية للقطاع العام الجديدة الصادرة وغير سارية التأثير حتى تاريخ إصدار القوائم المالية. تعتزم الهيئة اتباع هذه المعايير عندما ينطبق موعد سريانها.

معيير المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (41) «الأدوات المالية»

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية. ويحدد المعيار تصنيف الموجودات المالية وفقاً لخصائص التدفق النقدي للاداء المالية ولنموذج أعمال المنشأة ويتم القياس اللاحق وفقاً للتصنيف التالي: أ) الموجودات المالية بالتكلفة المستنفذة ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال صافي الموجودات ج) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

تصنيف الإلتزامات المالية اما بالتكلفة المستنفذة او بالقيمة العادلة من خلال العجز أو الفائض.

يقدم المعيار نهج جديد لإحتساب الهبوط في القيمة للموجودات المالية ذلك وفقاً لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام تجربة خسارة الائتمان التاريخية مع تعديلها بالظروف الاقتصادية العامة وتقييم الظروف في تاريخ التقرير بما في ذلك القيمة الزمنية للنقود حيثما كان ذلك مناسباً.

يطبق المعيار في 1 يناير 2023م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار.

معيير المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (42) « المنافع الاجتماعية »

الهدف من هذا المعيار هو تحسين الملاءمة والعرض المناسب وقابلية المقارنة للمعلومات عند التقرير عن المنافع الاجتماعية على النحو المحدد في المعيار ولا ينطبق هذا المعيار على التحويلات النقدية التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير أخرى.

وفقاً للمعيار تقيس المنشأة الإلتزام عن نظام المنافع الاجتماعية بالقيمة الحالية وفقاً لأفضل تقدير للتكاليف (أي مدفوعات المنافع الاجتماعية المضمومة) التي سوف تتحملها المنشأة في الوفاء بالإلتزامات الحالية التي يمثلها الإلتزام.

يطبق المعيار في 1 يناير 2023م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيير المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (43) « الإيجارات »

يقدم المعيار رقم (43) للمستأجرين نموذج وحيد للمحاسبة عن عقود الإيجار. يقوم المستأجر بالاعتراف بالأصل المتعلق بحق الاستخدام الذي يمثل حقه في استخدام الأصل ذو الصلة بالإضافة إلى التزام الإيجار الذي يمثل التزامه بسداد دفعات الإيجار. توجد إعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة. تبقى طريقة المحاسبة المتبعة من المؤجر مشابهة للمعيار الحالي أي يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار إلى عقود إيجار تمويلي أو تشغيلي.

يطبق المعيار في 1 يناير 2025م مع السماح بالتطبيق المبكر في حال تطبيق المنشأة لمعيار 41. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

معييار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (44) « الأصول غير المتداولة المحفوظ بها للبيع و العمليات المتوقفة »

قد تخطط كيانات القطاع العام للتخلص من الأصول غير المتداولة التي لم تعد هناك حاجة إليها. يمكن لهذه الكيانات النظر في خيارات مختلفة حول كيفية التصرف في هذه الأصول ، ويقدم المعيار الارشادات حول كيفية حساب الأصول غير المتداولة عندما تكون متاحة للبيع بشروط تجارية.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

4. الأحكام والتفديرات الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من الإدارة إبداء أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المرفقة بها، والإفصاحات عن المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة. وعلى الرغم من ذلك فلإن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتفديرات قد ينتج عنه ما يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للأصول أو المطلوبات التي قد تتأثر بذلك في فترات مستقبلية.

4-أ الأحكام

ضمن سياق تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة، قامت الإدارة باتخاذ عدد من الأحكام والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في القوائم المالية.

الأحكام المتعلقة بالمشروعات تحت التنفيذ

تقوم الهيئة بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة للحصول على ميني بديل للمقر الإداري للهيئة، وفي ضوء ذلك كان من أحكام الإدارة الاستمرار في إثبات العقار بقيمته الدفترية ضمن المشروعات تحت التنفيذ لحين توقيع اتفاقيات نهائية بهذا الخصوص مع الأطراف ذات العلاقة.

الأحكام المتعلقة بالنقد وما في حكمه

لدى الهيئة ودائع يصل تاريخ استحقاقها إلى تسعة أشهر، إن هذه الودائع قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، وغير معرضة للتغيرات في القيمة. وبناءً عليه، اعتبرت الهيئة هذه الودائع في حكم النقد.

الأحكام المتعلقة بالأكاديمية المالية

في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (538) بتاريخ 21 شعبان 1441هـ الموافق 15 أبريل 2020م فقد تقرر الموافقة على إنشاء أكاديمية باسم «الأكاديمية المالية» ووفقاً للفقرة ثانياً من الترتيبات التنظيمية للأكاديمية والتي تنص على تمتع الأكاديمية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

وكان من ضمن أحكام إدارة الهيئة اعتبار أن الأكاديمية المالية جهة لا تخضع لسيطرة الهيئة كون أن الهيئة لا تمتلك حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة والتي تؤثر بشكل كبير على طبيعة أو مقدار المنافع المتحققة من مشاركتها مع الأكاديمية.

تعتبر إدارة الهيئة أن الأكاديمية المالية طرف ذو علاقة كونها ترتبط تنظيمياً برئيس مجلس إدارة هيئة السوق المالية وكذلك كون رئيس مجلس إدارة الهيئة هو رئيس مجلس أمناء الأكاديمية.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

ب.4 التقديرات والافتراضات

فما يلي الافتراضات الرئيسية التي تم الأخذ بها عند تقدير أثر الظروف المستقبلية على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها في تاريخ إعداد القوائم المالية والتي يرتبط بها مخاطر جوهرية قد تسبب تعديلات هامة على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة. اعتمدت الهيئة في تقديراتها وافتراضاتها على المعايير المتاحة عند إعداد القوائم المالية، إلا أنه يمكن أن تتغير الظروف والافتراضات القائمة حول التطورات المستقبلية وفقاً للتغيرات في السوق أو الظروف الناشئة خارج سيطرة الهيئة. وتنعكس هذه التغيرات على الافتراضات عند حدوثها.

التقديرات المتعلقة بالأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية

يتم تقدير الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات باستخدام المؤشرات التالية للتوعية والاستخدام المستقبلي المحتمل والقيمة من التخلّص:

- طبيعة الموجودات وقابليتها للتكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والعمليات.
- طبيعة العمليات التي يتم فيها توظيف الأصل.
- توافر التمويل لاستبدال الموجودات.
- التغيرات في السوق فيما يتعلق بالأصل.

التقديرات المتعلقة بالهبوط في قيمة الموجودات غير المالية والهبوط في قيمة الموجودات غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة بمراجعة واختبار القيمة الدفترية للموجودات غير المولدة للنقد عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أنه قد يكون هناك هبوط في إمكانيات الخدمة المستقبلية التي يمكن توقعها بشكل معقول من الأصل. عندما توجد مؤشرات هبوط محتمل، تقوم الهيئة بإجراء اختبارات هبوط القيمة، والتي تتطلب تحديد القيمة العادلة للأصل ومبلغ الخدمة القابل للاسترداد. يعتمد تقدير هذه المدخلات في الحساب على تقديرات الاستخدام والافتراضات، إن أي تغييرات لاحقة على العوامل التي تدعم هذه التقديرات والافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية المبلغ عنها للأصل ذي الصلة.

التقديرات المتعلقة بالمخصصات

يتم قياس المخصصات باستخدام أفضل تقديرات الإدارة المطلوبة لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، ويتم خصمها إلى القيمة الحالية التي يكون لها أثر ذا أهمية نسبية.

التقديرات المتعلقة بقياس التزام المنافع المحددة للموظفين

يتم تحديد تكاليف التزام منافع الموظفين المحددة ومنافع ما بعد الخدمة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري وضع افتراضات متعددة قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. وهذه تتضمن تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدل دوران الموظفين ومعدلات الوفاة. ونظراً لتعقيد التقييم، فإن الافتراضات الأساسية وطبيعتها طويلة الأجل تجعل من التزام المنافع المحددة بالغ الحساسية بالنسبة للتغيرات في هذه الافتراضات.

تجري الهيئة التقييم الاكتواري بشكل سنوي ويتم مراجعة الافتراضات في تاريخ القوائم المالية السنوية.

التقديرات المتعلقة بالهبوط في الذمم المدينة وسلف الموظفين

تقوم الهيئة بتقييم السلف والذمم المدينة من العمليات التبادلية وغير التبادلية في نهاية كل سنة مالية. عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسارة انخفاض القيمة في الفائض أو العجز، تقوم الهيئة بتقييم المؤشرات الموجودة في السوق لتحديد ما إذا كانت هذه المؤشرات تدل على هبوط قيمة السلف والذمم المدينة.

عندما لا يتم تحديد هبوط في القيمة، يتم احتساب الهبوط في قيمة الذمم المدينة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية على أساس المحفظة، بناءً على نسب الخسارة التاريخية المعدلة للظروف الاقتصادية العامة والمؤشرات الأخرى الموجودة في تاريخ التقرير والتي ترتبط بالتخلف عن السداد. يتم تطبيق نسب الخسارة السنوية على أرصدة السلف في المحفظة وتغييرها إلى سنة ظهور الخسارة المقدرة.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

5. نقد وما في حكمه

كما في		
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
3,061,000,000	2,914,000,000	ودائع لأجل (أ-5)
3,841,615	2,035,384	النقد في البنك (الحسابات الجارية)
3,064,841,615	2,916,035,384	

(5 - أ) تتمثل الودائع لأجل في قيمة ودائع لدى بنوك محلية يمكن استردادها دون قيود أو تكلفة وبمعدلات فائدة مختلفة.

تم تحميل قائمة الأداء المالي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م بإجمالي عوائد ودائع بنحو 75,6 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021م: نحو 23,4 مليون ريال سعودي).

6. مدينون

كما في		(أ-6) مدينون من معاملات تبادلية
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
635,492	118,975	ذمم مدينة
2,508,222	1,918,163	الأكاديمية المالية (إيضاح 19)
3,143,714	2,037,138	

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

كما في		(ب-6) مدينون من معاملات غير تبادلية
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
20,284,556	17,379,043	شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول) (إيضاح 19)
537,920	757,336	عملاء الهيئة
20,822,476	18,136,379	

7. دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى

كما في		
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
48,907,364	27,287,281	مصروفات مدفوعة مقدماً
5,070,144	20,385,036	إيرادات مستحقة
-	155,250	دفعات مقدمة للموردين
1,771,957	1,933,674	سلف موظفين
55,749,465	49,761,241	

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

8. الممتلكات والمعدات

التكلفة	أراضي	مباني	ديكورات وتحسينات	أثاث ومعدات مكتبية وكهربائية
كما في 1 يناير 2022م	114,700,000	132,300,020	86,829,227	77,818,081
إضافات	-	-	299,712	1,045,389
محول من مشروعات تحت التنفيذ	-	-	-	-
استيعادات	-	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2022م	114,700,000	132,300,020	87,128,939	78,863,470
الاستهلاك المتراكم				
كما في 1 يناير 2022م	-	39,359,256	76,982,709	65,993,977
استهلاك	-	3,969,000	6,528,672	4,768,776
استيعادات	-	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2022م	-	43,328,256	83,511,381	70,762,753
صافي القيمة الدفترية				
كما في 31 ديسمبر 2022م	114,700,000	88,971,764	3,617,558	8,100,717
كما في 31 ديسمبر 2021م	114,700,000	92,940,764	9,846,518	11,824,104

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

سيارات	أجهزة حاسب آلي	الإجمالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م	الإجمالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م
1,080,000	51,183,866	463,911,194	460,719,976
345,000	5,667,934	7,358,035	2,455,955
-	-	-	4,813,920
-	(3,035)	(3,035)	(4,078,657)
1,425,000	56,848,765	471,266,194	463,911,194
931,245	45,510,218	228,777,405	210,325,510
134,687	3,721,213	19,122,348	22,493,015
-	(1,486)	(1,486)	(4,041,120)
1,065,932	49,229,945	247,898,267	228,777,405
359,068	7,618,820	223,367,927	
148,755	5,673,648	235,133,789	235,133,789

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

9. مشروعات تحت التنفيذ

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022م	محول إلى موجودات غير ملموسة	إضافات	الرصيد كما في 1 يناير 2022م	
1,690,626,849	-	-	1,690,626,849	مقر الهيئة في المركز المالي (9-أ)
13,661,128	(4,883,099)	13,316,857	5,227,370	أجهزة وبرامج حاسب آلي وتجهيزات أخرى
1,704,287,977	(4,883,099)	13,316,857	1,695,854,219	

(9- أ) تتضمن المشروعات تحت التنفيذ تكاليف مبنى لمقر الهيئة في مركز الملك عبد الله المالي في الرياض. تقوم الهيئة بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة بشأن الحصول على مبنى بديل وحتى تاريخ القوائم المالية لم يتم الاتفاق النهائي بشأن ذلك.

10. موجودات غير ملموسة

السنة المنتهية في		
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
		التكلفة
59,382,896	62,024,075	الرصيد في بداية السنة
621,943	3,780,830	إضافات
2,019,236	4,883,099	محول من مشروعات تحت التنفيذ
62,024,075	70,688,004	الرصيد في نهاية السنة
		الإطفاء المتراكم
43,346,845	49,527,095	الرصيد في بداية السنة
6,180,250	6,243,408	إطفاء محمل
49,527,095	55,770,503	الرصيد في نهاية السنة
12,496,980	14,917,501	صافي القيمة الدفترية

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

11. ذمم دائنة

كما في		
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
8,797,358	1,859,891	موردين خدمات
358,661	1,553,107	أخرى
9,156,019	3,412,998	

12. مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى

كما في		
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
82,140,866	87,525,885	مستحقات موظفين
17,879,445	24,882,713	مصرفات مستحقة
1,131,109	-	مستحقات الأكاديمية المالية
975,256	2,843,426	أخرى
102,126,676	115,252,024	

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

13. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

أهم الافتراضات الاكتوارية المستخدمة في حساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة (خطة منافع محددة غير ممولة) هي كما يلي:

31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
2.85%	5.36%	معدل الخصم
5%	5%	معدل زيادة الراتب
7%	7%	معدلات دوران الموظفين

يتم تحديد القيمة المتوقعة لنهاية الخدمة في إطار البرنامج لكل موظف على النحو التالي:

- يتم توقع المرتب المستقبلي عند المعدل المفترض لزيادة الراتب.
- ثم يتم تحديد القيمة الحالية الاكتوارية باستخدام قواعد الخطة، ومعدل الخصم المفترض ومعدل الوفيات ومعدل دوران الموظفين.
- بعد ذلك يتم توزيع الالتزام المحدد على مدار سنوات الخدمة المتوقعة للموظف، مع تحديد الالتزام المتوقع بالتساوي على مدار كل سنة من الخدمة السابقة لحساب التزام المنافع المحددة.

فيما يلي الحركة على مطلوبات المنافع المحددة للموظفين:

السنة المنتهية في		
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
394,734,336	459,552,815	في بداية السنة
51,712,423	45,940,773	محمل على قائمة الأداء المالي
(20,003,654)	(16,906,671)	مدفوع
33,109,710	(105,071,884)	(مكاسب) / خسائر تقييم إكتواري
459,552,815	383,515,033	في نهاية السنة

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

13. مخصص مكافأة نهاية الخدمة (تتمة)

وفيما يلي تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية:

التغير %	المخصص كما في 31 ديسمبر 2022م	
0.0%	383,515,034	الافتراضات الأساسية
(4.8)%	365,268,364	أساس معدل الخصم + 0.5%
5.1%	403,202,152	أساس معدل الخصم - 0.5%
4.9%	402,127,359	أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%
(4.5)%	366,081,219	أساس معدل زيادة الراتب - 0.5%
(0.1)%	383,166,708	معدل دوران الموظفين 101%
0.1%	383,840,958	معدل دوران الموظفين 90%

التغير %	المخصص كما في 31 ديسمبر 2021م	
-	459,552,815	الافتراضات الأساسية
(5.6)%	433,820,782	أساس معدل الخصم + 0.5%
6.1%	487,565,965	أساس معدل الخصم - 0.5%
5.7%	485,564,225	أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%
(5.3)%	435,352,432	أساس معدل زيادة الراتب - 0.5%
(1.2)%	453,941,623	معدل دوران الموظفين 101%
1.3%	465,401,599	معدل دوران الموظفين 90%

يوضح الجدول أدناه توقعات الالتزامات الغير مضمومة لمنافع نهاية الخدمة للموظفين لمدة خمس سنوات على أساس الافتراضات وبيانات الموظفين المستخدمة في حساب الالتزامات لتاريخ 31 ديسمبر 2022م:

المبلغ	العوائد المتوقعة دفعها خلال السنة
29,704,923	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م
41,457,961	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م
35,059,731	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م
38,338,686	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2026م
41,898,029	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2027م

تقوم الهيئة بإجراء التقييم الاكتواري لمنافع الموظفين في نهاية كل سنة مالية.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

14. الاحتياطات

تنص المادة الرابعة عشرة من نظام السوق المالية على تحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها الهيئة إلى وزارة المالية بعد تكوين الاحتياطات وهي:
احتياطي نفقات ويعادل جميع النفقات الجارية والرأسمالية أي ميزانية الهيئة للمقابلة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2022م ما قدره 1,134,485,372 ريال سعودي (896,822,150م: 2021م: 896,822,150 ريال سعودي).
احتياطي عام ويعادل ضعف إجمالي نفقات الهيئة المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2022م ما قدره 1,558,255,284 ريال سعودي (1,469,075,664م: 2021م: 1,469,075,664 ريال سعودي).
يتم تكوين الاحتياطات المبينة سابقا خصما من الفائض النقدي والذي يساوي رصيد النقد كما في نهاية العام، وبذلك تكون الحركة على الفائض النقدي كما يلي:

لعام 2021م	لعام 2022م	
3,064,841,615	2,916,035,384	الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطات
		يخصم:
(896,822,150)	(1,134,485,372)	احتياطي النفقات
(1,469,075,664)	(1,558,255,284)	الاحتياطي العام
698,943,801	223,294,728	رصيد الفائض النقدي

تسجل الهيئة الفائض النقدي ضمن صافي الموجودات، هذا وقد قامت الهيئة خلال عام 2022م بتحويل مبلغ 698,943,801 ريال سعودي إلى وزارة المالية (2021م: 839,372,486 ريال سعودي) من الاحتياطي النقدي.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

15. الإيرادات التبادلية وغير التبادلية

جميع إيرادات الهيئة هي إيرادات غير تبادلية فيما عدا إيرادات خدمات وأنشطة الهيئة وعوائد الودائع. وفيما يلي توزيع الإيرادات التبادلية وغير التبادلية:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م			السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م			
الإجمالي	غير تبادلي	تبادلي	الإجمالي	غير تبادلي	تبادلي	
1,436,159,183	1,436,159,183	-	1,052,568,017	1,052,568,017	-	عمولات تداول الأوراق المالية
134,544,059	129,840,309	4,703,750	164,080,827	158,798,952	5,281,875	خدمات تداول وأنشطة الهيئة
52,610,940	52,610,940	-	48,010,133	48,010,133	-	مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية
23,435,279	-	23,435,279	75,588,572	-	75,588,572	عوائد الودائع
1,646,749,461	1,618,610,432	28,139,029	1,340,247,549	1,259,377,102	80,870,447	

16. رواتب ومزايا الموظفين

السنة المنتهية في		
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
201,777,918	223,371,680	رواتب
124,700,878	118,017,965	بدلات الموظفين
56,841,553	70,767,056	مكافآت موظفين
51,712,423	45,940,774	مكافأة نهاية الخدمة
35,537,076	39,543,871	تأمين طبي
26,303,568	29,172,589	حصة الهيئة في برنامج الادخار
26,116,078	28,524,513	تأمينات اجتماعية
218,426	1,630,860	رحلات العمل والمؤتمرات
7,996,767	9,061,761	أخرى
531,204,687	566,031,069	

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

17. مصروفات عمومية وإدارية

السنة المنتهية في		
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
29,974,420	34,314,531	اشتراكات
20,838,437	30,380,998	اعلام وعلاقات عامة
28,245,404	22,888,837	مصروفات برنامج التوعية في السوق المالية *
25,885,087	21,425,072	صيانة
17,977,257	16,380,127	خدمات عامة
9,963,154	11,891,917	مكافآت أعضاء اللجان
12,391,453	11,080,693	إيجارات
7,330,718	8,679,868	برنامج حديثي التخرج
2,029,233	2,165,344	مصروفات عقود تشغيلية
988,543	1,554,914	أخرى
155,623,706	160,762,301	

* تتضمن بند مصروفات برنامج التوعية في 31 ديسمبر 2022م مبلغ 12,8 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021م مبلغ 16,5 مليون ريال سعودي) وهو ما تتحمله هيئة السوق المالية من عجز الميزانية المعتمدة للأكاديمية المالية طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (538).

18. الارتباطات

ارتباطات رأسمالية

تبلغ الارتباطات الرأسمالية كما في 31 ديسمبر 2022م ما قيمته 18,3 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021م ما قيمته 4,4 مليون ريال سعودي) حيث بلغت القيمة الإجمالية للعقود المتعلقة بها 32,7 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021م: 15,97 مليون ريال سعودي) بينما بلغ المنفذ منها 14,38 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021م: 11,54 مليون ريال سعودي).

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

ارتباطات عقود إيجار تشغيلي

الهيئة كمستأجر

الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء كما في نهاية سنة التقرير:

كما في		
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
1,255,940	1,403,729	خلال سنة
1,042,521	105,954	أكثر من سنة ولكن لا تتجاوز خمسة سنوات
2,298,461	1,509,683	

19. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

1.19 مبالغ مستحقة من طرف ذو علاقة

الرصيد كما في		طبيعة العلاقة	اسم الطرف ذو العلاقة
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م		
20,284,556	17,379,043	علاقة إشرافيه وتنظيمية	شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول) (إيضاح 6-ب)
2,508,222	1,918,163	علاقة تنظيمية	الأكاديمية المالية (إيضاح 6-أ)

2.19 المعاملات التي تمت مع الطرف ذو العلاقة

قيمة المعاملات للسنة المنتهية في		طبيعة التعامل	اسم الجهة ذات العلاقة
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م		
1,537,159,183	1,174,568,017	إيرادات الهيئة من خلال تداول	شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول)
1,547,637,395	1,177,473,530	المحصل من تداول	
10,194,426	9,127,973	إيرادات	الأكاديمية المالية
9,069,421	9,718,032	المحصل من الأكاديمية	
16,499,555	12,796,095	دعم موازنة الأكاديمية	

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

يتمثل الرصيد المستحق على شركة مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» بشكل أساسي فيما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية غير المحصلة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، حيث يتم إصدار مطالبات أتعاب وعمولات تداول الأسهم والأوراق المالية الأخرى ويتم تحصيلها من قبل شركة مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» نيابة عن الهيئة إضافة إلى الرسم السنوي مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة والمرتبطة بالسوق المالية.

وفقاً لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الثانية والعشرون تخضع مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» لإشراف الهيئة بالإضافة إلى العلاقة التنظيمية المتمثلة فيما يلي:

- تحديد لوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة وقواعدها- كل فيما يخصه بالإضافة إلى شروط العضوية في كل منها ومتطلباتها.
- يجب على السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة - كل فيما يخصه - عرض أسماء المرشحين لشغل عضوية مجالس إدارتها على مجلس الهيئة لأخذ موافقته على ترشيحهم قبل انتخاب الجمعية العامة للمساهمين لهم.
- تحدد اللوائح والتعليمات التي يقرها مجلس الهيئة الإجراءات المتعلقة بعقد اجتماعات مجالس إدارات السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، وكيفية اتخاذ القرارات فيها، وخطط تسيير أعمالها، والصلاحيات والمهام المنوطة بكل من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وسائر الأمور الإدارية والمالية ذات الصلة.

خلال عام 2021م قررت شركة تداول السعودية استكمال إعادة تنظيم هيكلها ، مما أدى إلى أن تصبح الشركة شركة قابضة باسم شركة مجموعة تداول السعودية القابضة وتمتلك أربعة من الشركات التابعة الرئيسية. إن أنشطة الهيئة والمرتبطة بشركة مجموعة تداول السعودية القابضة سواء المتعلقة بعمولات التداول أو غيرها ، سارية بدون تعديل ولم يطرأ عليها تغيير.

3.19 تعويضات كبار موظفي الإدارة في الهيئة

3-19 تعويضات كبار موظفي الإدارة في الهيئة

السنة المنتهية في		
31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	
8,138,984	8,385,775	مزايا كبار الموظفين قصيرة الأجل
592,079	604,767	منافع نهاية الخدمة
8,731,063	8,990,542	

بلغ عدد كبار موظفي الهيئة خلال السنة 5 موظف (2021م: 5 موظف) وجميعهم يعملون بدوام كامل.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

20. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتألف الأدوات المالية من النقد وما في حكمه والمدينون والموجودات المتداولة الأخرى والذمم الدائنة ومطلوبات متداولة أخرى ولتقدير قيمتها العادلة تم افتراض أنها تعادل قيمتها الدفترية نظراً لطبيعتها واستحقاقها قصير الأجل.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات ستتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
 - في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.
- إن السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الهيئة.
- تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.
- يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار مقدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق الاستخدام الأفضل والأقصى للأصل أو بيعه لمتعاملين آخرين في السوق يستخدمون الأصل على النحو الأفضل وبأقصى حد.
- تستخدم الهيئة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.
- تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة المذكورة ادناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة (أي بدون تعديل أو تجديد الأسعار).
 - المستوى الثاني: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى – الهامة لقياس القيمة العادلة – قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
 - المستوى الثالث: قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات أقل في المستوى التي تعتمد على بيانات سوقية غير قابلة للملاحظة.
- بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الهيئة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين المستويات الهرمية لقياس القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

20. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

القيمة العادلة (تتمة)

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الهيئة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه

كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2022م	
		تصنيف الأدوات المالية
		موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
3,064,841,615	2,916,035,384	نقد وما في حكمه
3,143,714	2,037,138	مدينون من معاملات تبادلية
20,822,476	18,136,379	مدينون من معاملات غير تبادلية
36,594,847	40,855,607	سلف الموظفين
3,125,402,652	2,977,064,508	
		مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة
9,156,019	3,412,998	ذمم دائنة
9,156,019	3,412,998	

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها الدفترية.

المخاطر

تتعرض الهيئة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية:

مخاطر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لأصول والتزامات المالية ذات الفائدة المتغيرة.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

20. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الفائدة (تتمة)

إن التغيير المعقول المحتمل ل 100 نقطة أساس لأسعار الفائدة بتاريخ التقارير المالي يكون من شأنه زيادة (انخفاض) الأداء المالي بالمبالغ الموضحة أدناه. ويفترض التحليل أن جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

زيادة / (نقص) نقاط الأساس		الأثر الزيادة / (النقص) على قائمة الأداء المالي	
31 ديسمبر 2022م			
نقد وما في حكمه	100+	29,493,056	
	100-	(29,493,056)	
سلف الموظفين	100+	(845,169)	
	100-	876,363	
31 ديسمبر 2021م			
النقد وما في حكمه	100+	29,507,139	
	100-	(29,507,139)	
سلف الموظفين	100+	(802,324)	
	100-	833,405	

مخاطر سعر الصرف الأجنبي

تنتج مخاطر سعر الصرف الأجنبي من التغييرات والتذبذبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. لم تقم الهيئة بأية عمليات ذات أهمية نسبية بالعملات عدا الريال السعودي، الدولار الأمريكي. وحيث أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي، وعليه لا توجد مخاطر هامة للعملات الأجنبية. تراقب إدارة الهيئة أسعار صرف العملات وتعتقد أن مخاطر سعر الصرف الأجنبي غير هامة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الهيئة صعوبة الحصول على الأموال لمقابلة التزاماتها المتصلة بالأدوات المالية. تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة المتبعة لدى الهيئة التأكد وبأكبر قدر ممكن من توافر سيولة كافية لمقابلة مطلوباتها حال استحقاقها.

لا يوجد لدى الهيئة مستحقات مالية تزيد عن سنة.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

20. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته مقابل أداة مالية أو عقد عميل مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية. بالنسبة للأصول المالية المصنفة ضمن فئة "قروض وذمم مدينة"، يكون الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية للأصول المالية.

الجودة الائتمانية للموجودات المالية

تمثل شركة مجموعة تداول السعودية القابضة - تداول أكبر عميل للهيئة كما في 31 ديسمبر 2022م بلغ رصيد المستحق منها نحو 17,4 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2021م مبلغ 20,3 مليون ريال سعودي) مسجلة في الذمم المدينة التجارية.

في 31 ديسمبر 2022م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات التبادلية كانت كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2022م	
1,924,447	715,354	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم
1,219,267	1,321,784	متأخرة من 31-90 يوم
3,143,714	2,037,138	

في 31 ديسمبر 2022م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات الغير تبادلية كانت كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2022م	
19,449,128	16,913,086	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم
1,373,348	1,223,293	متأخرة أكثر من 90 يوم
20,822,476	18,136,379	

ترى الإدارة أن المبالغ التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها والمتأخرة لأكثر من 30 يوماً لا تزال قابلة للتحويل بالكامل استناداً إلى سلوك السداد السابق والتحليل الشامل للمخاطر الائتمانية للعميل بما في ذلك التصنيفات الائتمانية الأساسية للعميل في حال كانت متاحة.

لدى الهيئة نقد وما في حكمه بمبلغ 2,92 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2022م (31 ديسمبر 2021م: 3,06 مليار ريال سعودي) مودعة لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني جيد.

21. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 30 / 8 / 1444 هـ (الموافق 22 / 3 / 2023م)



06

الباب السادس: الملحق الإحصائي للتقرير السنوي

توفرها الهيئة على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت الآتي:

www.cma.org.sa

البيانات المفتوحة للملحق الإحصائي للتقرير السنوي على الرابط التالي:

<https://opendata.cma.org.sa/Pages/default.aspx>



الخاتمة

استعرض هذا التقرير إنجازات وأعمال الهيئة لعام 2022م الذي كان عاماً حافلاً بالمنجزات التي شهدتها السوق المالية السعودية في مختلف الصُّغَد؛ إذ تطرق التقرير لاعتماد عدة لوائح تنفيذية جديدة وتعديل سبع لوائح أخرى إضافةً إلى بدء العمل على تطوير ثلاث لوائح تنفيذية. وكان صدَى تلك الجهود التنظيمية والتطويرية للهيئة منعكساً على السوق المالية السعودية والمشاركين فيها من مُصدرين ومستثمرين، فقد ارتفع عدد الطروحات في السوقين الرئيسية والموازية لتبلغ 50 طرْحاً في عام 2022م، وحققت قيمة ملكية الاسْتِثْمارات الأجنبية رقماً قياسياً إذ بلغت 347 مليار ريال بنهاية عام 2022م، وشهدت السوق الرئيسية أول إدراج مزدوج ومتزامن عبر طرح شركة أجنبية في السوق المالية السعودية وسوق أبو ظبي المالي.

ولم يكن الدور التمويلي للسوق المالية السعودية بمنأى عن تلك التطورات إذ استمرت وتيرة إصدار الصكوك وأدوات الدين في الارتفاع لتمثل قيمتها الإجمالية للناجح المحلي نحو 32% من الناجح المحلي الإجمالي. وقد صاحب تلك التطورات التمويلية للسوق إطلاق 4 صناديق استثمار تمويل مباشر للمرة الأولى خلال عام 2022م. وتساعدت وتيرة التطورات الرقمية والتقنية المتمثلة في منتجات التقنية المالية ليلبغ عدد التصاريح القائمة 29 تصريحاً.

وتحقيقاً لمهمتها الأساسية في حماية المستثمرين، واصلت الهيئة جهودها في جوانب تنفيذ القضايا في مخالفات السوق المالية ورفع مستوى الوعي والثقافة المالية لدى العموم، ومعالجة الشكاوى

وتتطلع الهيئة خلال العام القادم لمواصلة جهودها بالتكامل مع جميع الشركاء في قطاع السوق المالية والقطاع المالي لتحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية الطموحة والعمل على دعم قنوات التمويل البديلة عبر المنتجات المتعددة في السوق المالية السعودية.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority



f t i y Saudi CMA
cma.org.sa